www.kassiounpaper.com

772

الاحد 21 آب 2016

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

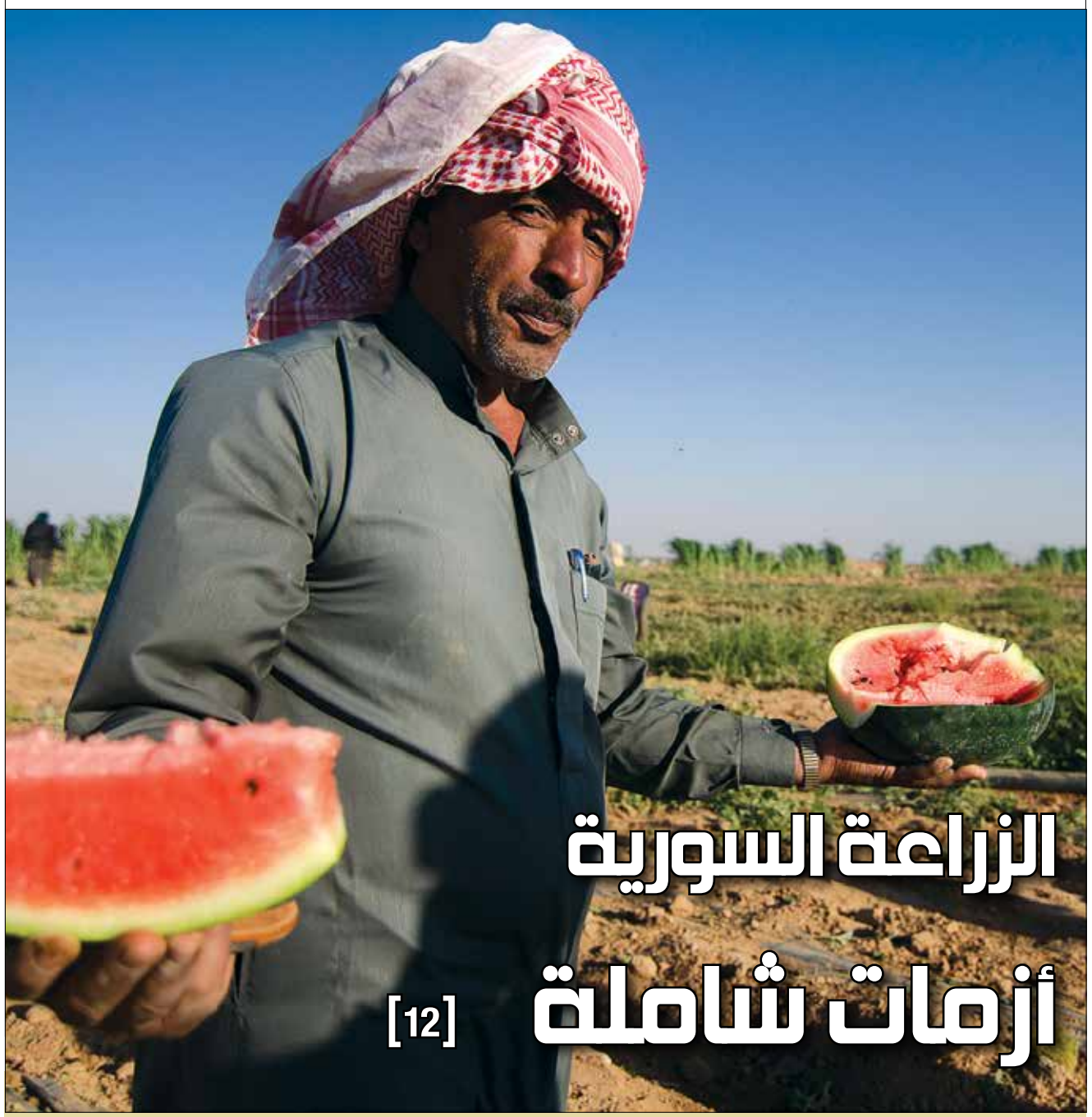

الزراعة السورية أزمات شاملة [12]

الافتتاحية

الاستقطابات على الجولة النهائية

التسهيلات، وحتى العراقيل، الموضوعة أمام انعقاد الجولة الحاسمة والنهائية من جنيف3 لحل الأزمة السورية هي ذاتها مؤشرات اقترابها في سياق عملية متداخلة ومتراكبة، سياسية- ميدانية، داخلية- إقليمية- دولية، تنبغي بلورتها لمصلحة السواد الأعظم من السوريين..!

في مؤشرات التسهيلات يمكن إدراج:

- الجهد الروسي المطرد في ضرب ومكافحة «داعش» و«النصرة» بشكل لا هوادة فيه.
- ضغط موسكو المستمر على واشنطن لفرز المسلحين القابلين للحل السياسي وابتعادهم عن المنظمات المصنفة إرهابية.
- الحديث الأولي من المصادر الروسية والأمريكية عن عمليات مشتركة في مواجهة الإرهاب في حلب، والحديث عن الهدن في حلب دون أن يعني ذلك من وجهة نظر موسكو إعطاء هامش للنصرة ومواليها لالتقاط الأنفاس.
- جملة الأنشطة السياسية والدبلوماسية الإقليمية والدولية الجارية في اتجاهات متعددة، بما فيها حديث أوساط دبلوماسية عن أن المبعوث الدولي الخاص إلى سورية ينوي عقد اجتماع مع وزيري الخارجية الروسي والأمريكي في جنيف يومي 26-27 آب الجاري.
- الحديث التركي المستجد عن ضرورة انعقاد جنيف ونجاحه، والحديث الروسي- التركي عن ضرورة إغلاق الحدود التركية السورية في وجه السلاح والمسلحين والأموال، وسط حديث أوساط دبلوماسية روسية رفيعة عن أن تحديد موعد جنيف قد يجري في نهاية آب، أي أن موعده الفعلي قد يكون بعد ذلك بقليل.

ويضاف إلى ذلك أن الإطار القانوني الدولي لحل الأزمة السورية ومساره بات واضحاً ومتبلوراً في بنود القرار 2254، كتتويج لبقية القرارات والبيانات الدولية، وفي نتائج عمل دي ميستورا وفريقه، داخل جولات جنيف3 الماضية أم خارجها، وفي التفاهمات الروسية الأمريكية حول آليات تطبيق القرار المذكور.

إن هذه المؤشرات تسهم عملياً في تأريض معيقات انعقاد جنيف بمعنى بدء بلورة الحل السياسي، سواء منها تعقد الوضع الميداني والإنساني في حلب، أم محاولات تأجيج الوضع في منطقة الجزيرة السورية، وتحديداً في محافظة الحسكة بما لا يخدم سوى «داعش» عملياً، أم تأريض المحاولات المستميتة من متشددي طرفي الصراع في عدم التوجه لهذا الحل مالم يكن مفصلاً على مقاساته وشروطه السابقة التي أثبت عدم جدواها وعدم ملائمتها لعموم السوريين، واستخدام الوضع الميداني وسيلة للضغط على الطرف الآخر على طاولة التفاوض عند انعقادها. وبطبيعة الحال فإن هذه المحاولات الاستقطابية من متشددي الطرفين كليهما تجري وسط استقطابات إقليمية تحاول هي الأخرى بلورة سورية المستقبل حسبما تراه مصالحها المحلية.

إن ما ينفع السوريين اليوم إزاء ذلك كله هو الاستفادة من الوضع الدولي القائم، والإقلاع كلياً عن أوهام «النصر في الميدان حسماً أو إسقاطاً»، ووقف نزيف الدم السوري، والذهاب إلى كلمة سواء توصل إلى جولة ناجحة ونهائية من جنيف3 بهدف تنفيذ «2254»، بما يعيد توحيد صفوفهم في مواجهة الإرهابيين الأجانب، ومن في حكمهم من السوريين، وتخرج المسلحين غير السوريين كلهم من البلاد، وتصوغ مستقبل بلادهم بأيديهم.

غير أن هذا المسار ليس رهناً بالنوايا الحسنة فحسب، بل هو صراع سياسي بمحتوى اجتماعي محدد يخدم السواد الأعظم من السوريين الذين شكلوا وقود الصراع وأكبر المتضررين منه، أي بما يختزله مفهوم التغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً وديمقراطياً.

ملف «سورية 2016»

أبعد من «همدان» بكثير..!

06

شؤون محلية

حلب الصمود أم حلب الكارثة؟

10

شؤون اقتصادية

«الأهداف النبيلة».. للسياسة الاقتصادية

14

شؤون عربية ودولية

عن مصر.. ورأس المال.. والأزمة العميقة

19

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

كفى أخذاً من جيوبنا!

هناك مواقف مختلفة عبر عنها بعض أعضاء المجلس، تعكس حجم الألم والمعاناة التي يعيشها الفقراء وتعيشها الطبقة العاملة السورية بحقوقها ومستوى معيشتها، الذي وصل إلى حدود لم تعد تحتمل.

عبر التجربة المديدة للكوادر النقابية مع مواقف الحكومات المختلفة، أصبحت الثقة مهزوزة إلى حد بعيد بكل ما يقال على منصة المجلس، بسبب تكرار الوعود والاستجابات اللفظية للمعنيين بحل القضايا العمالية ليبقى بالنتيجة الحال على ما هو دون حل حقيقي، وكما يقول المثل الشعبي «تيتي تيتي مثل ما رحتي مثل ما أجيتي» هذا هو واقع الحال الذي عبرت عنه إحدى المداخلات أمام الحكومة، فكان الصوت مدوياً مخاطبة أعضاء الحكومة على المنصة حيث قالت: «لم يعد في جيوبنا ما تأخذوه، إذهبوا إلى جيوب من يملك الثروة والمال، قننوا من سياراتكم ومصاريف بنزينكم، تقشفوا فنحن في حالة حرب، والشعب يعاني الأمرين».

هذه الكلمات هي أصدق ما يقال عمّن يملك ومن لا يملك، هذه الكلمات هي من الوضوح لمن يريد أن يستوضح حول عدم الرضى الشعبي عما يجري تجاه معيشته وحقوقه المغيبة عنه قسراً، لأسباب كثيرة.

يتساءل المواطن المغلوب على أمره: أليست الأزمة التي نعيشها واقعة على الجميع؟ ألا يعني هذا أن نكون متساوين بالحرمان الذي يتعرض له عموم الشعب السوري بسبب الأزمة؟ أم أن هناك من هم أبناء «الجارية» الذين عليهم تحمل تبعات الحرب والأزمة وأولاد «الست» الذين ينعمون بالثروات ويأكلون على كل ضرس لون، ولهم من الحقوق ما ليس لغيرهم من حقوق وواجبات.

لقد جرى سيل وافر من الدعاية والإعلام لتلميع الحكومة وبيانها الذي أدلت به أمام مجلس الشعب، قبل انعقاد المجلس، حول ما ستفعله الحكومة الجديدة وما ستقوم به من إجراءات ستمس المستوى المعيشي للفقراء تحسناً، حتى بتنا نحلم برغيد العيش بعد حرمان لكثرة ما سمعنا عن توجهاتها، وأنها ستكون مختلفة عن سابقاتها.

يا «خوفنا» أن نفقد حتى ما تبقى بأيدينا وجيوبنا، على ندرته، لأن السياسات التي جعلت الحرمان ينخر عظامنا، مازالت مستمرة، وتتحكم بلقمتنا!.

حكومة الوعود... الوعود!

مجلس الاتحاد العام، الذي استغرق في جلسته الثانية قرابة الست ساعات، بحضور الحكومة والقيادة النقابية والإعلام، طرح النقابيون مداخلاتهم التي فيها الشيء الكثير مما طُرح سابقاً في الجلسات الشبيهة بهذه الجلسة، وأيضا بحضور الحكومة السابقة.

■ عادل ياسين

وكما في كل مرة تذهب المداخلات إلى الجزئي من القضايا العمالية، بالرغم من أهمية هذا الجزئي من أجل تحقيق مكسب هنا أو هناك، بينما الجوهر في القضايا العمالية قد لا يُقترب منه، وإن جرى ذلك فيتم بالملامسة السطحية لهذا الجوهر، الذي سنطرحه في سياق إضاءتنا على أعمال المجلس، والذي هو، من وجهة نظرنا، كان ممكن له أن يشكل أحد أدوات الضغط الحقيقية من أجل تثبيت ميزان قوى جديد لصالح الطبقة العاملة، وتتمكن من خلاله في الدفاع عن حقوقها الأساسية، المتمثلة بحق العمل الدائم والأجر العادل، الذي يحقق كرامة العامل والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي من أجل إعادة تدوير عجلة الإنتاج الزراعي والصناعي، وممارسة حقهم الدستوري في الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، التي انتزعتها منهم السياسات الاقتصادية الليبرالية.

في النهاية تعديل موازين القوى يعني أن يكون قطب العمال، المستقل بأدواته ورؤاه، في مواجهة قطب القوى الرأسمالية بتلاوينها وأشكالها كلها، التي استثمرت حتى الدرجات القصوى في منتوج عمل العمال والفلاحين الفقراء والحرفيين، وكل الـ90% الذين هم أغلبية الشعب السوري.

مداخلات النقابيين

ركزت معظم مداخلات أعضاء المجلس على التالي:

ضرورة تثبيت العمال المؤقتين والمياومين الذين يعملون بعمل دائم لسنوات، ومعظمهم على خطوط الإنتاج، وجرى بالفترة الأخيرة تسريح العشرات منهم، كما في شركة غاز بانياس باعتبار هؤلاء العمال عقودهم مخالفه لقوانين التعيين، كما أفتت بذلك الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

إعادة العمال المسرحين بمختلف حالاتهم، والذين لم يثبت بحقهم حكم قضائي يدينهم.

اللباس العمالي والوجبة الغذائية ونظام الحوافز الإنتاجية.

تحدثوا عن المنشآت الاقتصادية المتوقفة وأهمية إعادة تشغيلها.

تحدث البعض عن ملفات الفساد التي سلمت ثبوتياتها للحكومة السابقة، ومنها صفقات القمح وإحراق الأقطان في الحسكة.

جرى الحديث عن قانون التشاركية، من حيث أن النقابات معه بشرط أن لا يكون تطبيقه على الشركات الرابحة.

جرى الحديث عن ضرورة مكافحة الفساد والضرب بيد من حديد على الفاسدين، وأن لا تلجأ الحكومة بتطوير مواردها من جيوب العمال والفقراء.

الرد الحكومي

اتسم الرد الحكومي، كما هو متوقع، بإغداق الوعود للنقابات على أن الأمور جميعها ستناقش وسيجري حلها، إذا لم تكلف مالياً، وخاصةً بموضوع تثبيت العمال، حيث قال رئيس الحكومة وقبله وزيرة العمل: «بأن الحكومة ستنطلق من الإيرادات الحالية، والتي تهدف إلى زيادتها لاحقاً، ولكن انطلاقاً من الموجود، وأضاف أن الحكومة عازمة على تثبيت العاملين ولكن هل من الممكن إصدار مرسوم تشريعي وليس لدينا أدوات تنفيذه، هناك انعكاس مادي لهذا الموضوع وثغرات كثيرة تشوبه، لذلك ستتم معالجته بشكل تدريجي».

صحيح بالمبدأ خاطئ بالتوجه

الحكومة عبر ردودها وجهت رسائل، للطبقة العاملة والحركة النقابية، بأن معالجة الوضع المعيشي للعمال مرهون بزيادة الموارد، وهذا من حيث المبدأ صحيح ولكن السؤال المفترض طرحه على الحكومة، وهي المتبنية للسياسات الاقتصادية التي أوصلت الشعب السوري بمعظمه إلى مستوى خط الفقر وتحت خط الفقر: ما هي المطارح التي ستزيد منها إيراداتها؟ هل ستذهب إلى جيوب قوى الفساد والاحتكار؟ أم ستذهب إلى جيوب الفقراء؟ كما هو جارٍ الآن. الخيار الأول: يعني خيار الانحياز لصالح الـ90% من الشعب السوري، وهذا على النقيض من السياسات التي تتبناها الحكومة الحالية والحكومات السابقة، وهي تبني رهاناتها على هذه السياسات الانفتاحية على قوى رأس المال، وعلى ضرورة مساعدتها في النهوض الاقتصادي عبر قانون التشاركية، الذي أعدت تعليماته التنفيذية مؤخراً، وكأن هذه الحكومات لا تتعلم من سلوك القطاع الخاص عندنا، الذي هرب وأمواله إلى الخارج وسرح عماله الذين يقدرون بالآلاف، وكذلك الدروس من أخواتها الحكومات العربية، وخاصةً التجربة المصرية، والغربية مثل اليونانية، وغيرها التي كلفت شعوبها الكثير.

بكل بساطة

بكل بساطة إن زيادة الموارد تكون بالذهاب إلى معادلة الدخل الوطني «أجور- أرباح» بحيث تصحح نتيجة المعادلة لصالح الأجور على حساب الأرباح، التي تعاظمت في الأزمة وتمركزت أكثر في أيدي قلة قليلة، بينما تراجعت القيمة الفعلية للأجور وتزايدت الأعباء المعيشية على غالبية الشعب، وهذا التوجه يحتاج إلى قرار سياسي وموازين قوى تكون طليعتها الطبقة العاملة السورية، وهنا دور الحركة النقابية التي ستكون رأس حربة بعملية التغيير المفترضة بهذه المعادلة، لصالح الـ90% من الشعب السوري، إذا ما أخذت خطاً عمالياً ونقابياً لا يراهن على الشراكة مع الحكومة، أي حكومة تتبنى السياسات الاقتصادية الليبرالية وتوجهاتها، ومنها تحصيل مواردها من جيوب العمال والفقراء، أي من جيوب الشعب السوري وكادحيه.

مفهوم الأجر وطريقة احتسابه حسب القانون رقم 17

الأجر: هو مفهوم نسبي يختلف باختلاف وجهة النظر إليه من قبل العامل أو صاحب العمل. بالنسبة إلى العامل هو ما يتقاضاه صافياً على فترات دورية مقابل بيعه لقوة عمله التي لا يملك سواها. أما بالنسبة إلى صاحب العمل فالأجر هو ما يتوجب دفعه لقاء كمية العمل التي يبذلها العامل.

■ ميلاد شوقي

وقد عرف القانون رقم 10 في المادة «1» الأجر بأنه: «كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه نقداً أو عيناً، مضافاً إليه جميع العلاوات المقررة للعامل بموجب عقود العمل الفردية أو اتفاقات العمل الجماعية أو الأنظمة الأساسية للعمل، سواء أكان الأجر يومياً أم أسبوعياً أم شهرياً أم موسمياً أم سنوياً، ولا يدخل في مفهوم الأجر بدلات السفر والمصاريف اليومية التي يتكبدها العامل في معرض أدائه لعمله».

العامل في مواجهة صاحب العمل

المشرع لم يحدد حد أدنى من الأجور، ولم يربطها بالحد الأدنى لمستوى المعيشة، الذي يكفل للعامل تأمين احتياجاته الأساسية التي تسمح له بتجديد قوة عمله، بل أحال احتساب الأجر إلى مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، وإلى مبدأ قانون العرض والطلب، حسب ما يتفق عليه في عقود العمل الفردية التي يبرمها الطرفان صاحبا العلاقة «صاحب العمل والعامل»، وهكذا بقي العامل الطرف الضعيف في العقد بسبب حاجته وحيداً في مواجهة نفوذ رب العمل.

الطريقة الثانية التي نصت عليها المادة نفسها هي: تحديد الأجر حسب النظام الأساسي للعمل في المنشاة، أي إلى رغبة صاحب العمل كاملة دون أن يكون للعامل حق المناقشة أو الاعتراض، وهنا تتحول هذه الأنظمة إلى مجرد عقود إذعان بالنسبة إلى العامل، إما أن يقبلها ويتحول إلى تابع لرب العمل، كون عمله مصدر رزقه الوحيد، أو لا يقبلها ويبقى عاطلاً عن العمل.

عقود العمل العبودية

هذا و يعتبر عقد العمل حسب القانون من العقود الرضائية التي تتطلب لانعقادها إرادة حرة وسليمة، أي من دون ضغط أو إكراه، ولكن تعتبر هنا حالة الفقر والحاجة عامل إكراه وضغط تؤثر على إرادة العامل، وتجعله مجبراً على التعاقد، وحسب شروط رب العمل لأنه لا يملك خياراً آخر، ولأن الأجرة التي سيتقاضاها العامل هي المصدر الوحيد لتأمين قوته وحياته، وبالتالي يجب تفسير عقود العمل بأنها عقود عبودية لا عقود رضائية، حسب ما ورد بمتنها.

الاستغلال في طرق احتساب الأجر

أما عن أسلوب أو طريقة أداء الأجر فقد نص القانون على عدة طرق حيث يتم اختيار طريقة حساب الأجرة عند التعاقد، وفق ثلاث طرق هي:

حساب الأجرة بالزمن:

أي على أساس الوحدة الزمنية، كساعة، أو يوم، أو أسبوع، أو شهر، وبالتالي لا يتوقف مقدار الأجر على العمل المنجز. وحساب الأجر على أساس الوحدة الزمنية الكبرى.

2 – حساب الأجرة على أساس الإنتاج:

تعتبر هذه الطريقة من أخطر الطرق في احتساب الأجر، وأكثرها ظلماً للعمال، وليست دستورية، حيث سمح المشرع باحتساب الأجر على أساس الوحدة الإنتاجية أو رقم الأعمال، وبالتالي يزداد الأجر وينقص تبعاً لنشاط العامل. أي عملياً ربط الأجور بالإنتاج بدلاً عن ربطها بمستوى الأسعار. وهكذا يجبر العمال على العمل للإنتاج أكثر لمواجهة أعباء الحياة وتدني مستوى الرواتب وعدم كفايتها حاجة العامل وأسرته، كما أنها لا تضمن أجراً ثابتاً للعمال، وتبقي العامل فترات أطول في العمل وتبعده عن عائلته، وتضر بصحته.

3 – الأسلوب المختلط:

ويقوم هذا الأسلوب على حساب الأجر على أساس زمني، مع مراعاة مقدار الإنتاج، فيرتفع الأجر بزيادة الإنتاج وينقص بنقصانها. وفي الواقع تتعدد التطبيقات العملية لهذه الطريقة، ومنها: تحديد الأجر على أساس حد أدنى من الوحدات الإنتاجية في زمن معين، وإذا زاد الإنتاج على هذا الحد استحق العامل مبلغاً إضافياً مقابل كل وحدة زائدة، أو تحديد الأجر على أساس زمني محض، مع إعطاء العامل مبلغاً من المال مقابل كل وحدة إنتاجية.

قوة العمل بين القيمة والسعر

أخيراً ما يحدد قيمة قوة العمل هي أسعار تلك المواد الضروري استهلاكها لإعادة إنتاج قوة العمل المرتبطة بمستوى الأسعار، بينما الأجر لا يعبر عن «قيمة» قوة العمل، بل هو سعر «قيمة» قوة العمل، التي تتحدد في الأنظمة الرأسمالية حسب قانون العرض والطلب، وقد تبنى المشرع السوري هذا الأسلوب صراحة، مع أن الدستور السوري الجديد قد تضمن في المادة 40«على أن لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات المعيشة وتغيرها».

عمال الاتصالات: بين مؤسسة وشركة.. ضاعت التّركَة..!؟

يقول عمال الاتصالات: «بين حانا ومانا ضاعت لحانا».. بين تحويل المؤسسة إلى شركة بتنا لا نعرف من نحن ولمن ننتبع..

فمنذ اتخاذ القرار، وتشكيل مجلس إدارة للشركة، يجري العمل في بعض الأمور بموجب نظام الشركة، وبعض الأمور الأخرى بموجب نظام المؤسسة.. ولا نعرف حقوقنا وكيفية تصنيفها وتوصيفها، كالحوافز والصناديق، التي جرى تخفيض البعض منها.

الحوافز إنتاجية أم إدارية؟!

اعتمد لتحديد قيمة الحوافز الاعتماد على الإنتاجية، وعلى مَن تعود إيجابية ذلك من العاملين على مختلف مستويات العمل، إلاّ أن الإنتاجية تختلف من منطقة لمنطقة، فإنتاجية المراكز التي في وسط المدينة حكماً تختلف عن إنتاجية الأطراف والريف، بسبب تواجد الشركات والمكاتب المتنوعة، التجارية والعقارية والاستيراد والتصدير وغيرها في وسط المدينة.. وفي هذه الحالة ستختلف نسبة الحوافز، علماً أن عمال الإنتاج في مراكز الأطراف، وخاصة عمال الصيانة والتركيب يقطعون مسافات أطول ويتحملون جهداً أكبر في الظروف الجوّية القاسية، ناهيك أن الظروف المعيشية والغلاء تدفعهم ليكونوا بحاجة لأي مبلغ مهما كان زهيداً، كما أنه في توزيع الحوافز يحصل تفاوت بين عمال الإنتاج والمدراء، الذين يحصلون على أضعاف مبالغ عمال الإنتاج.. بينما هي اسمها حوافز إنتاجية، وهم إداريون! وهناك مراكز تتحمل أعباء مراكز أخرى، فمثلاً مركز ركن الدين لديه كوة تحصيل لمركز التل.. ولا يعرفون لمن ستكون الحوافز على نسبة التحصيل؟.

محطات المحروقات

تتبع لمؤسسة/ شركة الاتصالات محطتا محروقات لتزويد سياراتها بالوقود، وقد جرى التعاقد مع سادكوب لتزويد المحطتين بالسعر الرسمي لقاء عمولة تحصل عليها سادكوب، وتحولت المحطتان إلى تخديم كل سائق سيارة لديه بطاقة ذكية للتعبئة أياً كان مصدرها ولأية جهة كانت، وبالتالي لم تعد المحطتان خاصتان بسيارات الشركة، بل وتسوقان لسادكوب أيضاً، وفوقها تستمر سادكوب بأخذ العمولة نتيجة تزويدهما بالوقود عن كامل الكمية المسلمة عبر البطاقات!.

قرارات تدفع للفساد..!

اشتكى بعض السائقين من القرارات التي اتخذت مؤخراً، حيث تم تخصيص 100 لتر بنزين لكل سيارة، وملزم السائق باستهلاكها، وإذا لم يستهلكها كاملة، حسب المهمات والعمل والمسافات المقطوعة، ستخفض الكمية غير المستهلكة من مخصصات الشهر القادم أول مرة، وفي المرة الثانية ستخصم قيمتها من راتبه بحال تجاوز التخفيض الذي تم اعتماده، ولو كان بموجب مهمات ولو كانت المسافات المقطوعة موثقة، وعندما احتج البعض قيل لهم «دبروا راسكم»، أي إذا زادت كمية من مخصصات الشهر يمكن تفريغها والتصرف بها، حتى لا تخفض من مخصصات الشهر القادم، أو تخصم قيمتها من راتبه الشهر الذي يليه بحال تجاوزها!.. هكذا.

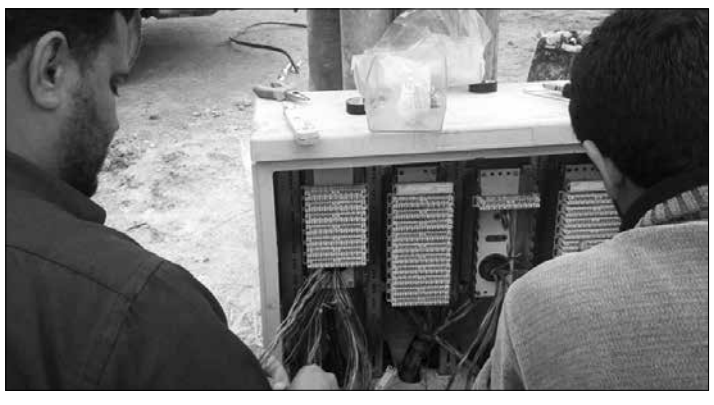

اللجان النقابية مهمشة..!

أصبح دور اللجان النقابية ضعيفاً ومهمشاً، سواء في الحوافز أو في الدفاع عن حقوق العمال ومكاسبهم، أو في المهام التي من المفترض أن يكون لها دور، كالمجالس الإنتاجية وغيرها.. وحتى في القرارات المصيرية كتحويل المؤسسة إلى شركة، وكما أكد العمال أن ذلك يعود لطريقة اختيار ممثلي العمال من النقابيين، ولهيمنة الإدارات وسلطانهم.

العمال يطالبون بأن يكون لهم وللجانهم وتنظيمهم النقابي دور أكثر فاعلية، سواء على مستوى العملية الإنتاجية، أو في الدفاع عن حقوق العمال ومكتسباتهم، أو في الدفاع عن ممتلكات الدولة والشعب، وخاصة الحقوق التي يكفلها الدستور والقانون، وتحديداً في ظروف الأزمة الحالية التي طالت الأخضر واليابس.

متابعة أوضاع العمال في المنطقة الصناعية -2-

نتابع في هذه المادة ما بدأنا به في العدد الماضي من تغطية لأوضاع العمال في المنطقة الصناعية بدمشق، أضأنا فيها على واقعهم في مهن مختلفة، منها صناعة المكابس والأفران وعمال «العتالة»، إضافة لعمال ورشات تصليح السيارات.

■ هاشم اليعقوبي

وسنتابع واقع العاملين هناك من بوابة مهن أخرى في الصناعات النسيجية والغذائية.

لعنة الجغرافية ... تدني الأجور

تنتشر مئات المعامل والورش والمشاغل في المنطقة الصناعية بدمشق، وتشكل الصناعات النسيجية والغذائية الجزء الأكبر منها، وهي بذلك تضم مئات العاملين المحسوبين على القطاع الخاص غير المنظم، ومن المؤكد أن الموقع الجغرافي للمنطقة التي لا تبعد عن مركز المدينة سوى مئات الأمتار، بالإضافة لتمتعها بميزة احتوائها على «كراج الست» جعلها الخيار الأول والأنسب للكثير من العمال القاطنين في دمشق وسكان بلدات الريف المنتشرة على طرفي طريق المطار، «كعقربا والغزلانية وحتيتة التركمان إضافة لجرمانا ودويلعة» وغيرها من البلدات والمدن، وهذا ما يفسر التدني الواضح للأجور بالمقارنة مع أجور مناطق صناعية أخرى «كمجمع الزبلطاني ومعامل صحنايا ومنشآت المدينة الصناعية بعدرا» فالطلب على العمل في هذه المنطقة بالذات أعلى من أغلب المناطق، مما يتيح لأرباب العمل إمكانية تخفيض الأجور للحد الأدنى، ولا يستثنى من هذا الجور الفاضح إلا الفئة العمالية المهنية والفنية الخبيرة «عمال ميكانيك أو خراطة» وقد تلمسنا ذلك على مجمل المهن الموجودة.

الصناعات النسيجية الأكثر تواجداً

ليس غريباً أن تتصدر الصناعات النسيجية قائمة الصناعات المحلية على امتداد العاصمة وريفها، لتاريخها المتجذر من جهة، ومواكبتها للتطور الصناعي من جهة أخرى، وهذا يشمل المنطقة الصناعية بدمشق التي تضم عشرات مشاغل الخياطة والعشرات من معامل ومشاغل الجوارب، وقد حرص الصناعيون على تأسيس منشآتهم في هذه المنطقة بالذات بسبب قربها من الأسواق التجارية المتخصصة بتسويق وبيع هذه المنتجات، فسوق «زقاق المحكمة والشماعين» مثلا يعتبران السوقين الرئيسيين لتجارة الجوارب، في حين تعتبر أسواق «مدحت باشا والحريقة وسوق الصوف» من أهم أسواق الأقمشة والمنتجات النسيجية الأخرى، ويحرص الصناعيون على مواكبة التطور التقني من خلال التحديث الدوري لآلاتهم، مما انعكس على تطور اليد العاملة بشكل ملحوظ، ونجحت بالجمع بين الخبرة المهنية والفهم الميكانيكي الالكتروني، ولكن ذلك لم ينعكس على مستوى الأجور ايجاباً، بل على العكس من ذلك، خاصة في هذه المعامل الموجودة في المنطقة الصناعية.

فرغم الصعوبات التي يعاني منها الصناعيون، يبقى سلوكهم العام باتجاه تحميل الجزء الأكبر من هذه الصعوبات على العمال أنفسهم هو الإجراء الأول لهم، فالعمال كما بات بديهياً هم الحلقة الأضعف في تلك السلسة الإنتاجية، كيف لا؟ وهم المحرومون من أدنى الحقوق الأساسية، ومنها: وجود قانون عمل ينظم العلاقة بينهم وبين صاحب العمل، وكذلك حقهم في التأمينات الاجتماعية والضمان الصحي والانتساب للنقابات، والكثير من الحقوق الأخرى التي يستمر منعها عن عمال القطاع غير المنظم بأسره.

أرباب العمل ... نحن أرحم من الحكومة

لا يختلف حال عمال الخياطة في هذه المعامل عن غيرهم في المناطق الأخرى إلا ببعض التفاصيل، فعدد ساعات العمل يرتفع بمعدل ساعة أو اثنتين يومياً عن غيرها، ومرد ذلك لسهولة التنقل والمواصلات، فيما يتدنى الأجر نسبياً للأسباب التي ذكرناها سابقاً، فمتوسط أجر ساعة عمل واحدة لعامل مكنة درزة في معامل صحنايا مثلاً 275 ليرة تنخفض لـ 235 ليرة في المنطقة الصناعية، وأما عاملات الأمبلاج في مجمع الزبلطاني فيبلغ متوسط الأجر الأسبوعي لهن 6500 ليرة وينخفض لـ5500 في معامل المنطقة الصناعية، أحد أصحاب هذه المعامل عبر عن رأيه بهذا الفرق بين الأجور وعلى ماذا يدل؟ حيث اعترف بصراحته الخشنة بأن ذلك طبيعي فهذه منطقة آمنة وقريبة و«العمال على أفا مين يشيل بتصرف واحد بيجي عشرة» ولا يمر يوم دون أن يأتي أحد ليسأل عن عمل، وعن رأيه فيما إذا ما كانت هذه الأجور عادلة من وجهة نظره؟ أجاب طبعاً لا وأضاف: «إذا بعطي عمالي كل واحد 100 ألف بالشهر ما بكون عم بعطيهم حقهم، بس هي تسعيرة السوق يعني السوق يحدد السعر، لا أنا ولا غيري» بكل الأحوال نحن مازلنا ندفع أجور أعلى من أجر الموظفين عند الحكومة.

الطلب على العمل في هذه المنطقة أعلى من أغلب المناطق، مما يتيح لأرباب العمل إمكانية تخفيض الأجور للحد الأدنى.

تنظيم عالي وأجور متفاوتة

أحد معامل المقبلات الغذائية «كما يسمونها» حيث ينتج بعض أنواع بطاطا الأطفال «الشيبس»، يمتاز المعمل بالتنظيم العالي الذي يعتبر شرطاً أساسياً في هكذا نوع من المهن، كون خطوط الإنتاج كلها آلية، من مرحلة الطبخ والعجن وانتهاء بالتغليف والتعليب، ويبدو لافتاً ارتفاع نسبة العاملات النساء والعمال الأطفال بشكل عام. تعمل في المعمل 32 يد عاملة، سبعة منهم رجال و17 عاملة وثمانية أطفال، أربعة عمال فقط هم المسجلون في التأمينات منذ عشر سنين أو أكثر، وهم في الوقت نفسه رؤساء خطوط الإنتاج، ولم يسجل صاحب العمل أي أحد آخر طوال الفترة الماضية، وتعتبر أجور العمال الأربعة هي الأعلى حيث تتراوح أجورهم بين 60 – 85 ألف شهرياً، يضاف إليها بعض المكافآت والحوافز، وهم مسجلون بالتأمينات الاجتماعية وفق الحد الأدنى للأجور، وليس وفق أجورهم الحقيقية، أما العاملات فأجورهن وسطياً 30 ألف، والأطفال الفتية 15–20 ألفاً، ويعمل المعمل على مدار 24 ساعة بواقع ورديتين، 12 للعمال الرجال والفتية، وثلاث ورديات 9 ساعات للعاملات النساء، علماً بأن يوم السبت يعتبر يوم عمل عادي ولا يدخل بحساب العمل الإضافي.

حكي «على حبته»

دلال عاملة أمبلاج خياطة: «كل يوم جديد أسوأ من اللي راح كل مالنا رجوع، 7 ألاف بالأسبوع شو بيعملوا؟ نحنا مهجرين من منطقة «العتيبة» بطلت ولادي الاثنين من المدرسة وشغلتهم معي بالمعمل، بس حتى نقدر نأكل ونشرب وندفع أجار البيت، هاد حالنا وعم نستنى فرج الله، قطعوا عنا المازوت والسكر والرز والمعونات شو بدهم يانا نموت من الجوع؟»

ضياء، فتى عامل 16 سنة: «شوفة عينك طول النهار ما بهدا أبداً، بوصل عالبيت خالص، درست للخامس يعني أهلي طلعوني من المدرسة بس صرت أعرف أقرأ، صرلي 3 سنين بالمعمل هون باخد 7 ألاف بالأسبوع، ألفين مصروف أجار طريق ودخان والباقي لأهلي مصروف بيت، ولسا قدامي جيش وما بعرف شو بدي ساوي».

أبو علاء، عامل ميكانيك جوارب: «عايشين عالحفة بس يخلص اليوم وأنا قدران طعمي عيلتي معناها أبو زيد خالي، مارح يتغير شي للأحسن لتخلص الحرب، هلأ مين قدران يحكي، الله وكيلك عم نتحمل ظلم صاحب المعمل من تم ساكت، نحنا لحالنا مافي حدا بظهرنا، بتسترجي تحكي أو تشتكي؟ أي والله صاحب الشغل بيعرف كل أمة الله، وواسطته كبيرة كتير يعني تلفون واحد بيخفي أثرنا، وقتنا صعب وبدنا نداري لقمتنا، وبس توقف الحرب لكل حادث حديث، في كتير شغلات رح تتغير.. بكرا بتشوف».

قراءة في مشروع موضوعات حزب الإرادة الشعبية

حول «القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم»

ازداد وزن القضية الكردية في السنوات الأخيرة كإحدى أهم القضايا وأعقدها في منطقتنا. ومنها تأتي أهمية تحديد موقف واضح ومبدئي ودقيق تجاه قضية شعب ومكون أساسي من مكونات المنطقة والإقليم. وهكذا جاءت هذه الوثيقة الجادة لـ «صياغة موقف وطني وأممي مبدئي يقطع الطريق على الطروحات الاقصائية التمييزية أوالانعزالية أوالتقسيمية.» كما جاء في الوثيقة.

هندسة سياسية

يتوزع الكرد بشكل أساسي ضمن حدود أربع دول وهي تركيا: وإيران والعراق وسورية، بعد اتفاقية سايكس بيكو الاستعمارية بهدف إبقاء بؤر توتر كامنة قابلة للانفجار في أية لحظة، عندما تتطلب مصالح الدول الغربية ذلك. وبهذا المعنى تعتبر القضية الكردية قضية إقليمية بامتياز من حيث النشوء والتكوين، وبمجرد اضطراب الوضع في بلد من البلدان يضطرب الوضع الإقليمي، وبالإضافة إلى الدول الأربع فإن لكل دولة منها تحالفاتها وامتداداتها، فيصبح الكل معني بهذه القضية بشكل أو بآخر الأمر الذي يعني أن حلاً إبداعياً يجمع بين حق الكرد في تقرير مصيرهم مع الحفاظ على وحدة البلدان هو الحل الوحيد الذي يجمع بين الإمكانية والضرورة، وعدا عن ذلك فإن الذهاب إلى أبعد من ذلك، سيحول القضية الكردية إلى عامل توتر جديد في المنطقة، ذلك ما تقوله التجربة التاريخية المتعلقة بالقضية الكردية، وهذا ما يؤكد تأثر أوضاع بلدان المنطقة المباشر على دول الإقليم كلها، مما يعني استثمارها لصالح قوى دولية، لا يجمعها أي جامع مع مصالح شعوب المنطقة والشعب الكردي، وربما نستطيع إيراد مثال اتفاقية الجزائر لعام 1975 بين النظام العراقي ونظام الشاه، في إيران رغم خلافاتهما الكثيرة آنذاك، بوساطة هنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا آنذاك لوأد الثورة الكردية في كردستان العراق بقيادة الملا مصطفى البرزاني، بالمناسبة كيسنجر هو القائل أن «ليس هدف أمريكا حل المشاكل في العالم، وإنما الإمساك بخيوط المشاكل والتحكم بها»

ثانياً: بما أنه لم يعد ممكناً المماطلة والتسويف في حل القضية الكردية في المنطقة وفي كل دولة على حدة، أو إنكارها، لابد من أخذ الظروف الموضوعية لهذه القضية بعين الاعتبار، بشكل يحقق الحقوق القومية للكرد بشكل سلمي ضمن التفاهم الطوعي الإرادي لشعوب المنطقة كلها، بما يعمق تآخيها ويوحد نضالها ضد مشاريع التفتيت والفوضى الخلاقة ومقولات صراع الحضارات الامريكية ،والسير باتجاه وحدة مصالح شعوب الشرق العظيم .

وحدة المصير

ثالثاً: يظهر بالملموس أن الأنظمة التي تضطهد الكرد في بلدانها لا تستثني من اضطهادها باقي الفئات الشعبية من المكونات الأخرى والتي يدعي تمثيلها أو ينطق باسمها بشكل تؤمن متلازمة «النهب . القمع» حيث النهب يكون مضاعفاً «مزدوجاً» بحكم طبيعة الرأسمالية التابعة للمراكز ال الإمبريالية في هذه الدول، بمعنى أن شعوب المنطقة جميعها، تدفع ثمن علاقات الإنتاج الرأسمالية السائدة في هذه البلدان، وهو ما يؤكد وحدة مصيرها ومصالحها، لذلك لابد من تضافر جهود القوى كلها من أجل التغيير الجذري الذي يفضي إلى إقامة أنظمة تعبر بحق عن مصالح شعوب تلك البلدان من تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإرساء دولة المواطنة الحقة بدون أي تمييز «قومي . ديني . طائفي . مذهبي...»

لذلك يجب أن تكون الشعارات مدروسة جيداً لكي يتفادى الإقليم من مؤامرة ضرب المكونات القومية وغيرها ببعضها البعض، وخاصة الكرد بالشعوب المجاورة الأخرى من عرب وترك وفرس، لتدخل المنطقة في دوامة حروب الكل فيها خاسر وخاصة الكرد وبالتالي تتحقق المصالح الاستعمارية ،في إضعاف الجميع في الإقليم ليسهل عليها نهبها واستغلال ثرواتها ،ويحافظ أيضا على مصالح «الكيان الصهيوني » الذي يغتصب حقوق الشعب الفلسطيني العادلة والذي يحاول إذكاء نار الفتنة بين شعوب المنطقة لتأليبها ضد بعضها البعض بدعوى مشبوهة عن دعمها لحقوق الشعوب. ونحن نذكر جيداً عن تعاونها العسكري مع الأنظمة التركية المتعاقبة المضطهدة للكرد وناكرة حقوقها ،وساهمت مع المخابرات الأمريكية بعملية قرصنة دولية في اختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان وتسليمه إلى تركيا الذي يقبع في السجن منذ عام 1999.

لهذا كله وبسبب المشتركات الكثيرة بين شعوب المنطقة، وبفعل عوامل الضغط الخارجية وعوامل التجاذب الداخلية، ترى الوثيقة كما أعتقد، بأن هذه المنطقة قابلة «وربما محكومة» بالتقارب والتكامل والتوحد اقتصاديا وحتى سياسياً، خاصة بعد أن وعت البشرية أن زمن الدول القومية قد ولّى وإن البشرية تتجه موضوعياً إلى التكتلات الاقتصادية والبشرية والجغرافية الكبرى، الذي يعبر عنه في منطقة شرق المتوسط بمشروع وحدة شعوب الشرق العظيم، بعيداً عن دغدغة المشاعر القومية العاطفية التي لا تغني ولا تسمن من جوع.

وأخيراً، لابد من التأكيد، بأن الوثيقة تعتبر دراسة قيمة وهامة، جديرة بالدراسة المتمعنة والموضوعية لإغنائها والارتقاء بها.

جميل: لا أحد قادر على حل الأزمة السورية عسكرياً..!

أكد د.قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، رئيس منصة موسكو للمفاوضات السورية- السورية في جنيف، أن المماطلة في المحادثات تصب في مصلحة تلك القوى التي تريد حلاً عسكرياً للوضع في سورية، مضيفاً أن الأمريكيين مهتمين بإطالة أمد الأزمة ولكن لم يعد أمامهم مخرج آخر الآن، وأنه على من يريد فرض شروط مسبقة في مفاوضات جنيف ألا يشارك فيها أساساً.

تصريحات جميل نقلتها صحيفة «أزفستيا» الروسية في عددها الصادر يوم الثلاثاء 16 آب 2016 في سياق مقالة نشرتها تحت عنوان «وكالة المخابرات المركزية والبنتاغون لا يسمحان لأوباما بالإقدام على تسوية في سورية.. مراكز القوة في الولايات المتحدة مهتمة بمجابهة عسكرية طويلة في الشرق الأوسط».

وقال جميل: «إن المماطلة في المحادثات تصب في مصلحة تلك القوى التي تريد حلاً عسكرياً للوضع، ولقد كان الأمريكيون مهتمون بإطالة أمد الأزمة ولكن لم يعد أمامهم مخرج آخر الآن، إذ أن نتائج الأزمة باتت تمس المنطقة كلها وأوربا بأسرها، ويتوجب وضع نهاية لذلك».

وأضاف أن «المحادثات أصبحت ضرورية اليوم أكثر مما في السابق، وكان يجب أن تبدأ البارحة، ومع ذلك من الأفضل أن تصل متأخراً من ألا تصل أبداً. يقول دي ميستورا إن المحادثات ستستأنف في نهاية آب ونحن بانتظار الدعوة، وإذا لم تستأنف المحادثات في هذا الموعد فسيجري تأجيلها إلى الشهر القادم ولكنها ستجري في الأحوال كلها لأنه ليس هناك مخرج آخر».

وأوضح جميل، في التصريحات التي نقلتها عن الصحيفة الروسية وكالة «سانا» أيضاً، أن «وفد منصة موسكو للمعارضة السورية يصر على ضرورة إجراء محادثات مباشرة مع الوفد الحكومي، وتشكيل وفد واحد للمعارضة».

وقال أيضاً أنه «يتعين على الأطراف جميعها التقيد بالقواعد المصاغة سابقاً: فالمفاوضات يجب أن تجري دون شروط مسبقة، ويجب على الهيئة العليا للمفاوضات بصورة خاصة، أن تشارك في العملية دون شروط مسبقة، أو ألا تشارك فيها أصلاً. كما لا ينبغي على المشاركين في المحادثات الانطلاق من الوضع الميداني الناشئ في أرض المعركة».

وأشار جميل إلى أن «بعض «المعارضين المعتدلين» كانوا يظنون أن مواقعهم ستتغير نحو الأفضل بعد معارك حلب، ولكن حتى إذا تغير وضعهم فلن يكون ذلك لمصلحتهم، ولقد كنا على قناعة منذ عام 2011 أنه وانطلاقاً من تناسب القوى لن يكون بمقدور أحد أن ينتصر نهائياً، وبغض النظر عن أنه يمكن لقوى معينة أن تحصل على أفضليات مؤقتة، إلا أنه لا يمكن حل المسالة السورية حلاً عسكرياً لأنه ليس هناك أحد قادر على ذلك. ويمكن إحراز نجاح في بعض المناطق، إلا أن ذلك لن يكون حاسماً بالنسبة للنجاح على العموم».

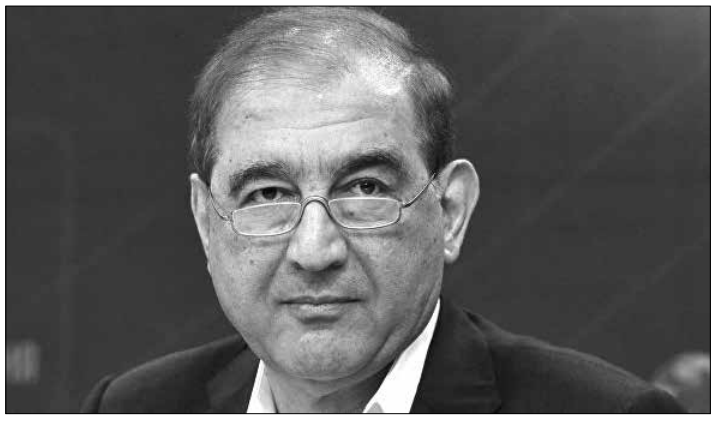

أبعد من «همدان» بكثير..!

ترتدي مسألة انطلاق الطائرات الروسية من قاعدة «همدان» العسكرية الإيرانية أهمية خاصة ليس لارتباطها في تنشيط ودعم العمل الروسي الدؤوب في مواجهة «داعش» وغيرها من التنظيمات المصنفة إرهابية، باتجاه التضييق عليها وإضعافها وتمهيد الأرضية للسوريين لاجتثاثها فحسب، بل للدلالات السياسية الإقليمية والدولية العميقة التي ينطوي عليها تطور من هذا الوزن والعيار، كتعبير أكثر ملموسية عن طبيعة التحولات الجارية في ميزان القوى العالمي، والمشهد الجيوسياسي دولياً، وتأثر شكل سورية المستقبل بهذا المشهد بطبيعة الحال، في نهاية المطاف..!

■ عابد سليم

تقول الوقائع التاريخية والجارية: إن موسكو وطهران لم تربطهما علاقات جيدة منذ أيام الاتحاد السوفييتي وروسيا القيصرية مع وجود خلافات حدودية أيضاً، وذلك سواء عندما كانت طهران تحت وصاية النفوذ البريطاني، أم في عصر الأحادية القطبية الأمريكية، وهي تقول بالتالي: إن العلاقات لم تكن خلال 100 سنة ماضية على الأقل كما هي عليه اليوم في ضوء العلاقات التجارية والاقتصادية «1,5 مليار دولار سنوياً، مخطط لها أن تصل إلى 10 مليارات بحلول 2020» وما تبعها من العلاقات السياسية والعسكرية القائمة حالياً بين البلدين.

وسم العلاقات بمجملها..!

ومن خلال ربط هذا الوضع بجملة المتغيرات الثقيلة التي تشهدها منطقة شرق آسيا، من ضمن التغييرات العالمية التي يظهر فيها تباعاً الضعف والتراجع الأمريكيين على المستوى الدولي، يمكن الاستنتاج بأنه سيسم جملة العلاقات فيما بين دول تلك المنطقة، لجهة حل وتجاوز جملة الاختلافات والنزاعات التي سادت في حقبة الهيمنة الأمريكية، والتي كانت تسمح لـ«الأمريكي» بالنفاد والتمدد من خلال الشقوق التي كان يغذيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الآن ثمة قوى صاعدة بمشاريعها، وثمة قوى هابطة بأدواتها. ثمة زيادة تبلور وازدهار مشاريع عظمى مثل «طريق الحرير» و«منظمة شنغهاي» و«الاتحاد الأوراسي»، مقابل احتمال تفكك «الاتحاد الأوربي» أو تغير شكله ووظيفته كحد أدنى. هناك ضعف في نفوذ أدوات الهيمنة الاقتصادية الأمريكية التقليدية من شاكلة صندوق النقد والبنك الدوليين، بحكم وجود أطر أخرى بديلة، مع ما يعنيه ذلك من انخفاض مستوى النفوذ الأمريكي، بحكم الأزمة الاقتصادية أساساً وتبعاتها العسكرية والسياسية، التي تجد ترجمتها في الانسحاب الأمريكي العسكري المباشر من مناطق بأكملها، واحتفاظها في الأحوال كلها بأوراق ضغط وتوتير بغية تنظيم تراجعها، منعاً للانهيار المباشر والمباغت والكلي، ومشاغلة الخصوم الاستراتيجيين إلى أبعد مدى ممكن، لا أكثر..!

عن ماذا يجري الحديث هنا؟

– هناك قوتان عظمتان كامنتان بمواردهما كافة، هما روسيا والصين، انتقلتا من «الدفاع» إلى «الهجوم» على المستوى العالمي في سياق تثبيت وجودهما الجيوسياسي الدولي الوازن «من الفيتو المزدوج الرباعي بخصوص سورية، إلى إيجاد الصناديق والمشاريع المالية والنقدية والاقتصادية وحتى البحثية العلمية البديلة، مروراً بالتصريحات السياسية التي تثبت القانون الدولي، انقلاباً على شريعة الغاب الأمريكية، وحتى بالمناورات العسكرية واستعراضات القوة».

– انضمام الهند إلى منظمة شنغهاي سحب من يد واشنطن الرهان على تحولها إلى «حصان طروادة» داخل مجموعة «بريكس»، باتجاه سحبها منها للدوران في الفلك الأمريكي الأفل، وهو يعني أن الهند تدرك متطلبات مصالحها الوطنية العميقة.

– انضمام الهند وباكستان إلى المنظمة ذاتها وأطرها التحالفية المختلفة، مالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً يسمح بإيجاد المناخ الذي يؤمن حلحلة الصراعات التاريخية بين الجارين النوويين.

– ترشح إيران للانضمام إلى شنغهاي، من جهة، وحقيقة انطلاق قاذفات روسية من أراضيها في همدان مؤخراً، من جهة ثانية، يأتي أحد ثمار جهد كل من طهران وموسكو وذكائهما في حل مسألة الملف النووي الإيراني وتثبيت الحقوق النووية لإيران، ومنع حتى التلويح بالضربات العسكرية الأمريكية عليها تحت هذه الذريعة، ورفع العقوبات الغربية ذات الصلة، تباعاً.

وصل استراتيجي

هذا الوضع بمجمله يؤسس لوصل استراتيجي بين بلدان المنطقة على الصعد كافة، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، واجتماعياً حضارياً ضمناً، بما يضع عبر تطوره مساراً معاكساً لمفرزات عصر الهيمنة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد، ليضع في نهاية المطاف أساساً مادياً صلباً لبناء اتحاد شعوب الشرق، كإحداثية جديدة في المشهد العالمي، أو كمتغير يعيد رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية تثبيتاً لوقائع التراجع الأمريكي، أي تراجع عصر الهيمنة الإمبريالية، وظهور عالم «جديد» حقاً.

ماذا عن تركيا؟

الآن إذا كانت موسكو قد شكلت السند الدولي في تخليص إيران من صراعها المرير مع الغرب على أرضية الملف النووي، لجهة حله، فإن ما تفعله موسكو وطهران معاً الآن مع أنقرة، في ضوء التحولات الدولية الجارية، هو سحبها من إحداثياتها السابقة، ومعضلاتها القائمة، تدريجياً: تركيا حليف تاريخي وقاعدة أمريكية– أطلسية تقليدية. تركيا ذاتها وبغض النظر عن سياساتها الابتزازية كلها مع الاتحاد الأوربي– المأزوم ذاته– فهو لا يزال يغلق الأبواب دونها، وإلى أجل غير مسمى. «الأمريكي» المتخبط بجناحيه «الفاشي» و«العقلاني» ينسحب عملياً، وإن اختلف شكل الانسحاب ووتيرته فيما بينهما. أي أن الدور الوظيفي الإقليمي التركي السابق بإحداثياته كلها تتآكل على المدى المنظور، فإلى أين المسير؟

بغض النظر عمن يحكم، أو سيحكم تركيا، وبعيداً عن مجريات اليوم المتعلقة بـ«الانقلاب الفاشل» وملابساته وتداعياته، فإن الحل الحقيقي لجملة الأزمات المالية والاجتماعية والسياسية والعسكرية التركية، بما فيها أزمتي سياساتها الداخلية تحديداً باتجاه القضية الكردية، وسياساتها الإقليمية، تحديداً باتجاه الأزمة السورية، يستدعي من أنقرة موضوعياً الاستدارة نحو الأطر والمشاريع والحلول الصاعدة عالمياً، ومرة أخرى بغض النظر عمن سيتولى إدارة هذه الاستدارة. وفي الأحوال كلها ثمة دلائل وإشارات في الخطاب السياسي التركي المستجد باتت واضحة بما يكفي بهذا الاتجاه، وإن كانت أولية بعد..! ولكنها تندرج على الأرجح في سياق متطلبات الحفاظ على التوازن في هذا المسار الصعب والمتعرج الحافل بالمشاكل المتفاقمة، وبحكم الحجم الكبير للقفزة المطلوبة، من المراكب الغارقة إلى أطواق النجاة، وامتلاك القدرة على القيام بها في لحظتها الحاسمة..!

«الخليج»: دوار دهليزي

أمام الدلالات الكبيرة في هذه التحولات، والتي تأتي «قاذفات همدان الروسية» في سياقها كأحد التفصيلات الاستراتيجية الهامة، لا تزال دول الخليج تعاني من «الدوار الدهليزي الأمريكي»، فلا هي قادرة على مواصلة السير في دهاليز واشنطن المأزومة، ولا هي قادرة حقاً على ملء فراغ الانزياحات القائمة بحكم الانسحاب الأمريكي، حتى ولو خيّل لبعضها أنها باتت قوى «عظمى» بحكم هذا الفراغ ذاته. وإن عروش الخليج هذه أمام هذه التحولات ستكون أمام احتمالين: إما الزوال، أو إحداث تغير جذري في الدور الوظيفي، بعيداً عن واشنطن، وانسجاماً مع المتغيرات الدولية في خدمة شعوبهم وشعوب المنطقة.

ليس حدثاً عابراً..!

وعليه، فإن السؤال التلقائي المشروع: ماذا عن سورية؟

بالمعنى المباشر، سورية الآن هي المستفيدة من مختلف أشكال العلاقات المطردة بين موسكو وبكين، وموسكو مع باقي بلدان «بريكس»، وموسكو وأنقرة، وطهران وأنقرة، وموسكو وطهران وتعزيز إسهامهما بمواجهة «داعش» انطلاقاً من همدان أو غيرها، على اعتبار أن ذلك كله يسير في اتجاه معاكس للسياسات الأمريكية المضطربة.

ولكن بالمعنى الأعمق، ولأن «قاذفات همدان الروسية» ليست بحدث عابر، وهي تعبير عن علاقات شراكة تقوم على الاحترام المتبادل وخدمة المصالح المشتركة، دون إلحاق أو تبعية، فإن طبيعة الحل المطلوب في سورية تصبح أكثر وضوحاً، ولاسيما لجهة تأمين الشروط والموجبات السياسية والاقتصادية الاجتماعية والديمقراطية كلها كاملة لوجود دولة وطنية قوية، بقوة وكرامة شعبها أولاً، وتتعامل بندية مع الأطراف الخارجية كلها، دولة تقوم بدورها الوظيفي المنسجم مع تموضعها الجيوسياسي تاريخياً، أي تلك التي تقطع عملياً مع الأطراف المعادية تاريخياً للشعب السوري كلها، ليس سياسياً، فوق الطاولة أو تحتها، فحسب، بل اقتصادياً ومالياً أيضاً، وتصل مع المسار الموضوعي لصعود «الشرق العظيم».

المطلوب في سورية وجود دولة وطنية قوية بقوة وكرامة شعبها أولاً، وتتعامل بندية مع الأطراف الخارجية كلها.. دولة تقوم بدورها الوظيفي المنسجم مع تموضعها الجيوسياسي تاريخياً

يظهر وصل استراتيجي بين بلدان المنطقة على الصعد كافة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً- واجتماعياً حضارياً ضمناً- بما يضع عبر تطوره مساراً معاكساً لمفرزات عصر الهيمنة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد

مع تجاوز عددهم 1,5 مليون ..

معاقو الحرب في سورية.. بلا إحصاء أو إعانة

فقد «ا،ب» القدرة على استخدام يده بشكل كامل، أي: الاستفادة منها في عمله بتصليح السيارات، بعد تعرضه لقذيفة هاون سقطت أثناء مروره في أحد شوارع دمشق الرئيسية، حيث شاء حظه العاثر أن يكون حيث اختارت السقوط، ليجد نفسه مغطى بالدماء وفاقداً القدرة على الإحساس بجسده الذي مزقته الشظايا..

■ أروى المصفي

حقوق بحاجة من يدعمها

بعد مرور حوالي الشهر من إصابته تمكن «ا،ب» من مغادرة المشفى إلى منزله، لكنه لم يكن قادراً على تحريك يده التي تمزقت أعصابها وتكسرت عظامها بسبب القذيفة، حتى بعد أن خضع لعدة عمليات جراحية انتهت بتركيب أسياخ وبراغي في يده المصابة.

إصابة «ا،ب» لم تقتصر على يده، بل كان هناك الكثير من الجراح التي تغطى بها جسده، وبقايا شظية اخترقت بطنه، إلا أنها لم تؤذ، على حد قوله، إلى ضرر أو تعطل.

«ا،ب» دفع ما يزيد عن 1,5 مليون ليرة في رحلة علاجه، التي تضمنت عمليات جراحية عدة في يده المصابة، تلاها جلسات علاج فيزيائي لها، فضلاً عن الأدوية والمسكنات التي احتاجها إثر إصابته، إضافة لذلك كله تعطله عن عمله، والذي خسر نتيجته الكثير أيضاً.

وحاول «ا،ب» 37 عاماً، مراراً التقدم للحصول على تعويض عن إصابته، أو الحصول على رخصة لفتح «كشك» ليشكل مورداً له، بعدما بات استمراره في عمله الأساسي غير مجد بسبب الإصابة، إلا أن تلك المحاولات باءت بالفشل حسب «ا،ب» الذي أكد لـ «قاسيون»: «إن لم يكن لك ظهر يسندك في دوائر الحكومة، فلا تأمل بالحصول على أبسط حقوقك».

إصابة نفسية مزمنة

الإصابة التي تعرض لها «ا،ب» لم تتوقف نتائجها عند الآثار الجسدية، بل أثرت سلباً على وضعه النفسي، حيث أوضح شقيقه: «نفسية «ا» باتت متحطمة وفقد الأمل في تحقيق أي شيء كان يحلم به، وتحديداً تكوين عائلة مثل غيره من البشر، حيث باتت إصابته عبئاً عليه وعلينا، لأنه لم يعد قادراً على العمل كالسابق، وأصبح يحتاج لمعاملة خاصة مراعاة لوضعه النفسي بعدها».

وأضاف شقيق «ا،ب»: «رأيت شقيقي يبكي مراراً، حتى بعد مرور وقت لا بأس به على الحادثة، ولم يعد الحديث عن إيجاد فتاة مناسبة للزواج منها حديثاً مستحباً من قبله، حيث يردد «من ستقبل بمعاق مثلي»».

اهتمام كلامي

رغم الاهتمام الدولي بالحرب في سورية والتهافت للتصريح بضرورة إنهاء معاناة الشعب فيها، لم تتمكن حتى اللحظة أية جهة دولية أو محلية سواء كانت حكومية أو أهلية من توثيق وإحصاء رقم صريح لعدد المتضررين من الصراع والمصابين بإعاقات أو تشوهات دائمة.

وكان آخر تقرير نشرت نتائجه حول آثار الحرب في سورية، صدر عن المركز السوري لبحوث السياسيات، ونشرته جريدة «الغارديان» البريطانية، حيث أظهر أن 1,9 مليون أصيبوا جراء الصراع، كما تراجع متوسط الأعمار المتوقع من 70 عاماً في 2010 إلى 55,4 عاماً في 2015.

الحكومة: لا نملك إحصائية دقيقة

وفي الجانب المحلي، اعترفت الحكومة نفسها في عدة مناسبات بغياب إحصاء دقيق أو تأشيري للمعوقين في البلاد، بما يساعد في وضع خارطة عمل ناجحة، في حين تشير الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للطب الشرعي الصادرة في 2015 إلى وجود مليون ونصف معاق ممن فقدوا أحد أعضائهم، لكن لم يتم نشر بيانات تفصيلية حول تلك الإحصائية.

وفي السياق ذاته، يبدو بوضوح قصر القوانين الراعية لحقوق المعاق في سورية، حيث كشفت مطالبات رسمية عدة بإعادة النظر في تصنيف الإعاقة، عن وجود حالات نتيجة الأزمة خارج التصنيف الوطني للإعاقة، بما يجعل أولئك المصابين غير مؤهلين قانونياً للحصول على مساعدات وإعانات من قبل الدولة.

5 مليون طفل بحاجة «عناية عاجلة»

أما بالنسبة للأطفال السوريين، فبينت آخر إحصائية صادرة عن مركز بحوث للدراسات نهاية عام 2014، أن عدد الأطفال الذين أصيبوا بشلل الأطفال بعد بداية الحرب هو 80 ألف طفل، بينما بلغ عدد الأطفال السوريين ممن هم بحاجة إلى العناية العاجلة 5 مليون طفل.

وبلغ عدد الأطفال ممن يعانون من سوء التغذية جراء الحصار على بعض المدن السورية 10 آلاف طفل، بينما بلغ عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية وهم بحالة حرجة 1800 طفل.

ومع مرور حوالي عام ونصف العام على تلك الأرقام واستمرار الصراع، بات من المؤكد أن تلك الأرقام ازدادت، إن لم تتضاعف بسبب احتدام المعارك في عدة مناطق في الآونة الأخيرة وثقتها عدة تقارير أكدت أن أطفالاً ونساءً كانوا من ضمن ضحاياها.

واستناداً لعدة تقارير، فقد تنوعت الإعاقات الناتجة عن الحرب في البلاد، بين شلل رباعي ونصفي، وإعاقة دائمة نتيجة الإصابة بالرصاص، أو شظية قذيفة دبابة أو هاون أو صاروخ، استقرت في منطقة حساسة من العمود الفقري، أو الدماغ.

كما أكدت بعض الجهات في عام 2014، أن معظم إصابات الانفجارات والعبوات الناسفة الموثقة، كانت ضمن الناحية الوجهية بنسبة 50%، أما الأطراف فإنها بنسبة 30%، في حين تصاب بقية أنحاء الجسم بنسبة 20%.

وأكد التقرير أيضاً، أن معظم إصابات الطلق الناري المباشر والقنص تكون ضمن الصدر والبطن بنسبة 50%، أما الأطراف فتكون بنسبة 40%، والناحية الوجهية الرأسية بنسبة 10%.

ثمن الطرف الصناعي يصل لمليون ليرة!

وبالحديث عمن فقد أحد أطرافه، يبدو الحصول على بديل صناعي أشبه بالحلم لكثير من السوريين، حيث تتراوح تكلفة الحصول على طرف صناعي بين 500–1200 دولار، بحسب جودة الطرف الصناعي، وتتم معظم حالات الحصول على طرف صناعي عن طريق جمعيات خيرية، بينما تقل الحالات التي قد تحصل على طرف صناعي بشكل مجاني من الدولة، حيث يوجد مركز وحيد لتركيب الأطراف الصناعية هو مشفى «حاميش» في دمشق، في حين قد تقدم منظمات وحملات إغاثية عربية أو دولية المساعدة في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، لكنها لا تفي بالغرض إطلاقاً، حسب تقارير إعلامية.

أما حول التشوهات الخلقية لحديثي الولادة، فقالت آخر إحصائية صادرة عن الدولة السورية، أن عدد إعاقات الولادة المكتشفة التي تم رصدها بين أعوام 2010–2014 بلغ نحو 3830 إعاقة بأنواعها المختلفة، توزعت على المحافظات السورية المختلفة، منها 2896 إعاقة تتعلق بالوزن والطول و430 خلع ورك و85 تشوهات في الجهاز الحركي و42 آفة حسية بصرية و220 حالة تأخر في المشي و150 إعاقة عقلية.

ولم يذكر التقرير السنوي لبرنامج الطفل السليم الصادر عن وزارة الصحة سبب تلك الحالات، مؤكداً أنها تشمل حالات من مختلف المحافظات السورية، كون مشفى الأطفال في دمشق هو المشفى الوحيد المتخصص.

آلاف التشوهات الخلقية المرصودة!

ومن جانبه، رصد مشفى الأطفال الجامعي بدمشق حالات تشوه خلقية تتجاوز الـ 6430 حالة خلال خمس سنوات ماضية، شملت 1330 حالة تشوه في الجهاز الهضمي و1820 حالة تشوهات قلبية وقد بلغ عدد التشوهات العظمية 1600 حالة والعصبية نحو 1060 على حين بلغ عدد حالات التشوه في الأعضاء التناسلية نحو 442 حالة.

كما أشارت بيانات المشفى إلى أن أعلى نسبة تشوه كانت خلال عام 2011 إذ استقبل المشفى نحو 1435 حالة بمختلف أنواعها بينما سجل عام 2013 أدنى نسبة في التشوهات بـ1140 حالة.

كما بين تقرير مماثل عن مشفى التوليد الجامعي بدمشق أن 62 طفلاً ولد في المشفى خلال خمس السنوات الماضية لديهم تشوهات خلقية بشتى الأنواع تمت إحالتها إلى مشفى الأطفال بدمشق للمعالجة.

من الضروري أن يكون هناك برنامج وطني يعنى بأوضاع المعاقين بشكل عام، والمصابين بنتيجة الحرب والأزمة بشكل خاص، وذلك لكثرة أعداد هؤلاء خلال السنين الماضية.

برنامج وطني للإعاقة ضرورة ملحة

والحال كذلك، فقد بات من الضروري أن يكون هناك برنامج وطني يعنى بأوضاع المعاقين بشكل عام، والمصابين بنتيجة الحرب والأزمة بشكل خاص، وذلك لكثرة أعداد هؤلاء خلال السنين الماضية، وذلك بالتعاون بين الجهات الحكومية الرسمية ذات الصلة مع المنظمات والهيئات الدولية المعنية، بالإضافة إلى الجمعيات والهيئات المحلية الخاصة، وذلك من أجل:

الرصد الإحصائي العام الدقيق، بالإضافة إلى الرصد الإحصائي الخاص لكل حالة من حالات الإعاقة مع التوصيف العلمي والقانوني الدقيق لكل منها.

توفير إمكانات المعالجة الممكنة والميسرة، وخاصة للفقراء من عموم المواطنين باعتبار أن النسبة الغالبة من الإعاقات كانت بين صفوف هؤلاء، وخاصة خلال أعوام الحرب والأزمة.

تعديل بعض القوانين والتعليمات الخاصة بهذه الشريحة من أجل إعادة تأهيلها ودمجها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وغيرها من المهام التي من الواجب القيام بها بأسرع وقت، كون هذا الملف من الملفات الهامة على المستوى الآني والمستقبلي.

احذر «منتحلي الصفة والمزورين».. وقد لا ينفعك القضاء!

بعد عناء البحث، استطاع «س.ع» المتزوج حديثاً، أن يستأجر منزلاً العام الماضي في جديدة عرطوز ضمن بناء «على العظم» لا توجد فيه أي شقة مكسية أو مأهولة سوى المنزل الذي استأجره.

■ حازم عوض

بداية لم يستفسر عن السبب الذي جعل هذا البناء فارغاً إلا تلك الشقة، لكن السبب بدأ يتكشف لاحقاً على حد تعبيره «عندما فرضت عليه تعليمات معينة يجب عليه تطبيقها ضمن منزله لقربه من منطقة حساسة» كما قيل له، وأخيراً، منعه من تجديد العقد.

تحكم بالملكية عبر الاستلاب

عندما خرج «س. ع» من المنزل لم يخسر شيئاً، فهو مستأجر في نهاية الأمر، وقد تكون جل خسارته عدم تجديد العقد وعذاب البحث عن منزل آخر، بينما بقي المنزل السابق الشقة الوحيدة المضاءة ضمن البناء الفارغ المثير للاستغراب، الذي قد يكون من الصعب تحكم صاحب العقار بملكه هناك رغم أن تلك المنطقة مصنفة «كآمنة».

«س.ع» لم يقل إن ماحدث معه مدبر أو مدروس، وكل ما أراده الاستقرار داخل منزل، في حين راح المحامي والخبير العقاري د. عمار يوسف للحديث عن قضايا تكون نهايتها استلاب المنزل من صاحبه في وضح النهار.

تشليح وتشبيح!

وقال يوسف «الصفة الغالبة في القضايا ضمن المحاكم حالياً، هي قضايا التزوير وخاصة العقارات، إضافة إلى قضية أخرى وهي «التشبيح» على أصحاب العقارات وابتزازهم، أو الاستيلاء على منازلهم وهم بداخلها دون القدرة على فعل أي شيء» على حد تعبيره.

يؤكد يوسف أن «المحاكم تعج بالقضايا من هذا النوع» موضحاً الأسلوب عبر طرحه مثالاً لقصة حقيقية حصلت في ضاحية قدسيا، عندما «دخل شخص ينتمي لجهة أمنية معينة، وادعى انتماءه لجهة أمنية أخرى، إلى منزل اشتراه صاحبه منذ 10 سنوات وسكن به منذ 6 سنوات، لكن منتحل الصفة طالبه بالخروج لأن الجهة الأمنية التي ينتمي إليها تريد المنزل».

مجرد خوف

لا يوجد أية ثغرة قانونية يستخدمها هؤلاء، «هو مجرد خوف الناس من الموضوع الأمني، كأن يكتب بهم تقرير كيدي».

يقول يوسف، متابعاً: «نتمنى من الجهات المعنية، أن ترد علينا عندما نقوم بمراجعتهم بخصوص منتحلي الصفة، ليؤكدوا أن هذا الشخص ليس عنصراً لديهم وأن يحققوا في القضية، وأن يحاسب في الجهة التي ينتمي إليها».

وكشف يوسف، في حديث له عبر إحدى الإذاعات، عن صعوبة يعاني منها المحامون بهذا النوع من القضايا، «لعدم القدرة على تحديد المرجعية التي يجب التوجه إليها لتتم معالجة القضية ومحاسبة المذنب»، مشيراً إلى أن حل هذه القضايا عبر المحاكم «بيتلغلف» بطريقة أو بأخرى كون القضية تدخل بعدة مناحي أخرى، بينما لن يحصل المواطن صاحب العقار على حقه الأمثل والمنطقي، وخاصة أن إجراءات المحاكم قد تصل لسنوات.

تزوير

يوسف يؤكد أن الأسلوب السابق ليس مرتبط بأية «ثغرة قانونية» بل هو من مفرزات الأزمة ويعتمد على «تخويف» الضحية فقط، في حين هناك أسلوب آخر يعتمد على «التزوير بأنواعه كلها».

ويشرح المحامي الأسلوب بقوله: «يعتمد متبعوا هذا الأسلوب على تزوير وكالات كاتب العدل والبطاقات الشخصية، التي قد تحمل ذات معلومات صاحب العقار الأصلي ذاتها، لكن بغير صورة، إضافة إلى عقود بتواقيع مزورة».

تفاصيل يجب الحذر منها

و«يقوم هؤلاء باقتحام منزل مغلق، وصاحبه خارج البلاد، بعد تزوير بيع باسم المالك الأساسي على أنهم اشتروا المنزل منه، ثم يقومون ببيع المنزل لشخص آخر» وفقاً ليوسف، حيث يدخل الأخير إلى المنزل باعتقاده أنه أصبح مالكاً للعقار قانونياً.

ويحصل المحتالون على بيانات صاحب العقار عبر «إخراج قيد، أو صورة هوية مالك المنزل التي يمكن الحصول عليها من أية جهة رسمية، ثم يزور عقد بيع من صاحب العقار الأصلي إلى المحتال ويتم تزوير توقيع المالك الأساسي، وعندها، يقتحم المحتال العقار ويسكنه، ثم يبيعه لشخص آخر».

يبيع المحتالون المنزل لشخص آخر بموجب عقد الشراء المزور باسم المالك الأصلي، رغم عدم حصول الفراغ الذي لايمكن أن يتم إلا بوجود المالك، أو قد يتم عبر بطاقة شخصية بصورة مزورة، لكن المثال الذي طرحه يوسف هو «بيع العقار بموجب عقد الشراء الذي يملكه المحتال، على أن تدفع الضحية جزءاً كبيراً من سعر المنزل ريثما يتم الفراغ، بعد إيهام الأخير بأن الفراغ سيتم بعد أيام، فيتم دفع أكثر من نصف السعر بعقد جديد بين المزور والضحية».

موظفون ومحامون متورطون!

يقول يوسف إن عدداً لا بأس به من القضايا بهذا الصدد منظور بها في المحاكم، وهناك «عصابات» تمتهن هذا الأسلوب بمساندة بعض «ضعاف النفوس «من الموظفين الحكوميين وغيرهم، الذين يساهمون بتزوير الوكالة والعقود أو البطاقات الشخصية»، مشيراً إلى وجود «محامين متورطين بهذا الصدد».

وتابع: «عندما يأتي صاحب المنزل الأساسي، ولو كان يملك مايثبت ملكية عقاره، ستستغرق قضية إثبات ملكيته بعد ما حدث من 10 إلى 15 عاماً، ولو كانت التواقيع مزورة، فمنذ دخول القضاء سيكون هناك بداية واستئناف وصلح «ذهاباً وإياباً»، عدا عن عطل المحاكم والاستمهال، بينما يكون الشخص الذي اشترى العقار من المحتالين يسكن المنزل، وصاحب المنزل الأساسي خارجه، والمحتالون خارج البلاد».

الفساد كظاهرة أصبحت متغولة بحياتنا اليومية، بظل قوانين تغدو عاجزة عن تحقيق العدالة بإجراءاتها الطويلة والمعقدة، كما بغياب شبه متعمد لأجهزة الرقابة والمتابعة الرسمية.

الحل إداري

ويضيف «القانون صعب التطبيق في المناطق غير الآمنة، لكن لا يوجد مبرر لعدم القدرة على تطبيقه في المناطق الآمنة، ولا يوجد ما يبرر سرقة العقارات تحت سلطة القانون بهذا الشكل، ولا يوجد ما يبرر انتحال صفة جهة أمنية للاستيلاء على عقار معين وعدم رد تلك الجهة عند مراجعتها للتحقق»، على حد تعبير يوسف.

الحل بالنسبة ليوسف هو: «اتخاذ خطوات إدارية سريعة لكشف موضوع التزوير وتسليم العقار فوراً للمالك الأساسي على هذا الأساس عبر إجراء إداري»، مشيراً إلى أن «القضاء قد يصل إلى نتيجة، لكن بعد وقت طويل وتكاليف مادية كبيرة، والمستفيد الوحيد هو من قام بعملية النصب والخاسر هو صاحب العقار».

وزارة العدل تعترف

وكانت وزارة العدل قد أصدرت تعميماً بداية العام الجاري تعترف به بورود العديد من الشكاوى حول تزوير بيع العقارات بناء على وكالات مزورة، وطلبت من القضاة في المحاكم المختصة بحث الدعوى العقارية المتعلقة بتثبيت بيوعها والمؤسسة على وكالات عدلية وذلك بمخاطبة كاتب العدل الذي نظمت لديه الوكالة.

حينها، أكد أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق، محمد خير العكام، أن ظاهرة تزوير العقارات انتشرت نتيجة هجرة عدد كبير من السوريين إلى خارج البلاد، ما أدى إلى استباحتها من المزورين بشكل كبير، وبيع العقارات أحياناً لأكثر من شخص في الفترة نفسها وبوكالات متعددة.

وأشار إلى أن تعرض العديد من العدليات إلى التدمير والحرق أدى إلى فقدان عدد كبير من أصول الوكالات، معتبراً أن هذا السبب يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهرة تزوير العقارات.

فساد على حساب المعترين

مما سبق كله يتضح أن هناك ثغرات واختراقات يتمكن من خلالها المزورون والمتلاعبون أن يقوموا بعمليات التزوير والنصب والاحتيال على حساب المواطنين، كما يتضح بالمقابل أن من يقوم بذلك هم عصابات من الخبراء ومن المحسوبين وأصحاب النفوذ، مستعينين بأساليب الرشوة هنا وهناك في بعض المفاصل الحكومية، مع استغلال حالة الفلتان الحاصلة بنتيجة الحرب والأزمة مؤخراً.

كما يتضح أن كل ذلك ليس بعيداً عن التوصيف العام المتمثل بالفساد كظاهرة أصبحت متغولة بحياتنا اليومية، بظل قوانين تغدو عاجزة عن تحقيق العدالة بإجراءاتها الطويلة والمعقدة، كما بغياب شبه متعمد لأجهزة الرقابة والمتابعة الرسمية التي من مسؤولياتها صيانة حقوق المواطنين والمحافظة عليها، ما يساعد هذا الفساد بتعدد أشكاله وأنماطه وأساليبه على المزيد من التغول على حساب المواطنين، وخاصة الفقراء والمعترين الذين لا سند لهم ولا من يحمي حقوقهم، سواء حضروا أم غابوا.

في الرقة
حتى المقابر والأموات... يبيعها «داعش»!

يعيش غالبية سكان الرقة بالأساس على موارد التجارة والزراعة والحرف والمهن الخفيفة وتربية المواشي، بالإضافة للوظائف الرسمية في الدولة.

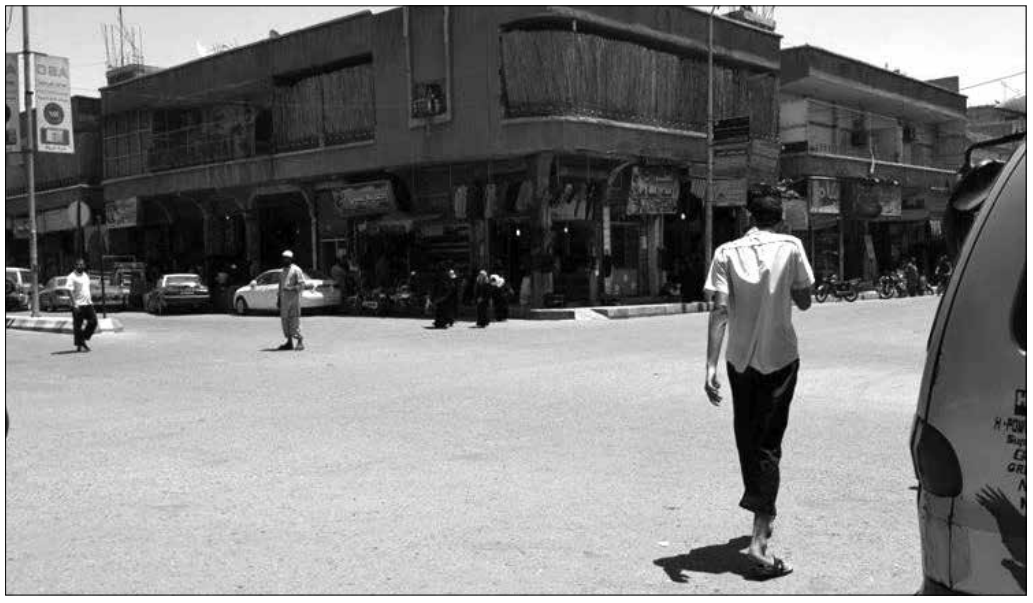

■ مراسل قاسيون

هناك العديد من المعامل والمنشآت الصناعية والزراعية بالرقة، وأغلبها لقطاع الدولة، وقد توقفت جميعها عن العمل والإنتاج بعد سيطرة رأس حربة الفاشية الجديدة «داعش» على المحافظة.

جحيم الحياة

قام تنظيم داعش بحرمان الموظفين من السفر إلى دمشق والمحافظات التي تقع تحت سيطرة النظام والجيش العربي السوري، كما قام بإيقاف التعليم ومنع النساء من الخروج من مناطق سيطرته، وأحال الحياة اليومية إلى جحيم، مع البدء في عملية غسل الأدمغة للأطفال والشباب، وكان ذلك سبباً في تحطيم الحياة المعيشية والاجتماعية، وبات السكان في وضع سجن أقرب إلى «غوانتنامو كبير».

تدهور الزراعة

كان الموسم الزراعي لهذا العام من أسوأ المواسم الزراعية عبر سنوات طويلة، وخاصة لمحصولي القمح والقطن، حيث تأثر بعدة عوامل، أهمها:

ارتفاع أسعار الأسمدة إلى /120000/ مليون ومئتا ألف ليرة سورية للطن الواحد، وانخفاض المردود الإنتاجي لدونم القمح إلى 150 كغ، والقطن حوالي 150كغ.

الفلاحات والعمليات الزراعية المكلفة بسبب غلاء المحروقات، حيث أصبحت كلفة الهكتار الواحد حوالي /18/ ألف ليرة سورية.

كلفة المبيدات العشبية والحشرية، والتي على الأغلب ما تكون فاسدة، حيث أن كلفة الهكتار الواحد حوالي /20/ ألف ليرة سورية.

كلفة ري الهكتار /10000/ عشرة آلاف ليرة سورية.

وهناك نفقات أخرى من عمالة زراعية وتعشيب وحصاد وقطاف.

بالإضافة إلى «الزكاة» على المحصول التي تؤخذ لصالح داعش، وتعادل /10%/ من قيمة الإنتاج.

ذلك كله أدى إلى انخفاض وتدهور الزراعة بنسبة 75%، وخروج مساحات واسعة من الاستثمار، ناهيك عن تملح الأراضي التي خرجت عن الزراعة.

خدمات سيئة ومرتفعة السعر

سمح التنظيم باستجرار الكهرباء مدة زمنية قدرها /6/ ساعات باليوم للمواطنين وبقيمة 2000 ل.س، وكذلك مياه الشرب التي تضخ من النهر مباشرة دون معالجتها بمحطات التصفية، وعادة ما تكون محملة بالأمراض والأوبئة، بفاتورة شهرية 1800 ل.س، وفاتورة الهاتف بقيمة 2000 ل.س، بالإضافة إلى أجارات المحلات التجارية، فعلى صاحب المحل التجاري، حتى إذا كان ملكه الخاص، أن يدفع آجار وضريبة 25 ألف ل.س، ناهيك عن تأجير الممتلكات العامة إلى المرابين والسماسرة الموالين لـ «داعش» بأسعار مرتفعة تدخل جيوبهم.

وقد قام التنظيم الفاشي المجرم مؤخرا بإصدار جوازات سفر لمن بحاجة إلى علاج صحي خارج المحافظة بكلفة 15 ألف ل.س.

ولا يسمح التنظيم لأحد من البشر بالنزوح إلى أماكن سيطرة النظام، تحت طائلة قطع الرؤوس وتعليقها على أسوار دوار النعيم الموجود بالمدينة.

سرقة المال العام

كما قام التنظيم المجرم بتعهيد المنشآت والدوائر الحكومية، التي كان يستعملها مقرات له، بعد قصفها من قبل الطيران، إلى متعهدين وذلك لبيعهم مواد الحديد الموجودة بالإسمنت المحطم، ناهيك عن بيع النفط الذي يعتبر الشريان الاقتصادي الأول الذي يساعده في جني رأس المال الكبير له.

هذه الممارسات الوحشية والإيديولوجية الشيطانية التي يتبعها هذا التنظيم الإرهابي لم ولن تفلح، كونها تخالف الطبيعة البشرية والإنسانية ومصلحة المواطنين.

سماسرة وجوع

كما أطلق داعش يد التجار والسماسرة التابعين له، وحرر الأسواق والبيع لصالح الربح الخاص له، فـ كغ الخبز يصل إلى 225 ل.س، وارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى ما فوق الريح، وأصبح المواطن على حافة الموت من الجوع والحرمان.

بيع القبور

حتى المقابر بأمواتها لم تسلم من براثن الإرهاب وغدره، فقد تم إعلان مزايدة علنية ببيع البلوك الموجود حول كل قبر من مقابر المحافظة كافة إلى متعهدين بسعر البلوكة 60 ل.س، وسعر النصب الشاهدة الموجودة على القبر بسعر 2500 ل.س، إضافة إلى متعهدين لتسوية القبور وطمس معالمها.

تلك الممارسات الإجرامية الوحشية كلها أدت إلى نزوح سكاني هائل باتجاه تركيا– أوروبا، لأن هذا التنظيم الخبيث منع النزوح باتجاه مناطق سيطرة النظام.

وحسب المعلومات الواردة إلينا من الرقة لم يبق سوى 30% من سكان المحافظة، والبقية الباقية هاجرت طلباً للحياة، ومن الخوف والموت والجوع والنهب والسلب، والقتل الممنهج.

إلا أن هذه الممارسات الوحشية والإيديولوجية الشيطانية التي يتبعها هذا التنظيم الإرهابي لم ولن تفلح، كونها تخالف الطبيعة البشرية والإنسانية ومصلحة المواطنين.

هذا ما تعانيه تلك الرقعة الجغرافية من الخارطة السورية الغنية بنفطها وزراعتها واقتصادها وطيبة شعبها.

ويبقى التساؤل المشروع على لسان الأهالي: «متى ستنتهي مأساتهم الإنسانية؟».

لقمة الشعب المنهوبة في قرية «رساس»

أهالي قرية «رساس»، التابعة لمحافظة السويداء، يطالبون الجهات المعنية في المحافظة بالتخفيف من حجم معاناتهم اليومية الناجمة عن النقص في تأمين مادة «الخبز» لقمة العيش اليومي، بعد وصول أعداد كبيرة من مهجري المحافظات السورية واستقرارهم في أحياء القرية ومعسكر الطلائع التابع لها.

■ وائل منذر

إضافة إلى انتقال الكثير من العائلات الفقيرة من مدينة السويداء إليها، بسبب غلاء المعيشة وأجور السكن المرتفعة فيها، مما شكل عامل ضغط إضافي على الأهالي ومخصصاتهم من مادتي الطحين والمازوت، حيث يوجد في القرية فرن واحد، يقوم بتأمين مادة «الخبز» لسكان القرية جميعهم، وقد تلقت «قاسيون» عدة شكاوى فيما يخص التجاوزات الحاصلة في هذا الفرن.

ضبوط تموينية ولكن المواطن هو الضحية

توجهت «قاسيون» إلى قرية «رساس»، والتقت بعض الأهالي الذين بدورهم أكدوا لنا النقص الشديد الحاصل في تأمين مادة الخبز، لقمة عيشهم، واضطرارهم لشراء الخبز السياحي، مما شكل أعباءً إضافية على دخولهم ورواتبهم الهزيلة، في ظل فلتان الأسواق والأسعار بفعل الأزمة الوطنية العميقة وتداعيتها الكارثية، على مستوى معيشتهم وتأمين حاجاتهم الضرورية.

وأكد الأهالي قيام صاحب الفرن ببيع كميات من مادتي الطحين والمازوت المخصص للفرن في السوق السوداء، حيث علق أبو مجد: «منذ أيام قام صاحب الفرن ببيع مادة الطحين المخصص للفرن لأحد مخابز الحلويات في القرية، وبشكل دائم، وقد مررت من جانبه وهو يقوم ببيع الطحين وقلت له شو عم تبيع طحين؟ فرد عليّ: أي مخصصاتي وبدي بيعها على عينك يا مسؤول».

أم حمد قالت: «المسؤولين عنا بالقرية غضوا النظر عن صاحب الفرن، يلي بيهرب ربطات الخبز، من شبابيك الفرن الخلفية المطلة مباشرة على الطريق، لحساب أصدقائه ومعارفه من هؤلاء المسؤولين».

وليد علق بحسرة: «قد سجل بحق الفرن ومالكه أكثر من ضبط تمويني، يتعلق بالنقص في وزن ربطة الخبز، ولكن على ما يبدو أن ضبوط مديرية تموين السويداء لم تلجم صاحب الفرن عن تكرار المخالفات السابقة، وفي كل مرة يتم إقفال الفرن بسبب مخالفة ما، والمتضرر هو المواطن الفقير يلي بيدفع 150 ل.س أجرة الطريق للسويداء لجلب ربطات الخبز».

سعيد: «المازوت المخصص للفرن، وبالسعر المدعوم، يباع في وضح النهار للسرافيس والسيارات العمومية من قبل صاحب الفرن».

الحد من ممارسات تجار الأزمة

يذكر أن قاسيون كتبت مادة، منذ أكثر من سنتين، تناولت تجاوزات صاحب الفرن وبيعه لمادتي الطحين والمازوت بشكل علني، ولم تحرك الجهات المعنية ساكناً للحد من ممارسات صاحب الفرن.

وبدورها تضم «قاسيون» صوتها إلى صوت أهالي قرية «رساس» في مطالبهم المحقة والمشروعة، وتطالب الجهات المعنية بضرورة التحرك بالسرعة القصوى لتأمين مادة الخبز لأهالي القرية، وتؤكد على ضرورة الحد من ممارسات تجار الأزمة في استغلال الظروف التي تمر بها البلاد لابتزاز الأهالي وإهانتهم في لقمة عيشهم.

بين الإقبال المنخفض والتسرب المرتفع

التعليم المهني.. واقع وصعوبات

يعد التعليم المهني ركنا مهماً من أركان الاقتصاد الوطني، إذ يفترض أن يزود الصناعة المحلية بالخبرات المؤهلة والأيدي الشابة التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، لكن افتقار التعليم المهني في سورية إلى تخطيط منهجي واستراتيجية بعيدة المدى جعلت منه في كثير من الأحيان عبئاً على الاقتصاد لا سنداً له، وذلك لأسباب شتى أبرزها: أن كثيراً من خريجي هذه المعاهد يجدون أنفسهم عاطلين عن العمل، شأنهم في ذلك شأن مختلف شرائح الشباب السوري، في حين أن الصناعة السورية في أمس الحاجة إلى خبرات محلية شابة تعيد بناء ما قوضته الحرب.

■ غزل الماغوط

بين التعليم المهني والتقني

يتم التمييز بين التعليم المهني والتعليم التقني أو الفني، فالتعليم المهني يعد جزءاً من التعليم النظامي الذي يغطي المرحلة الثانوية ويستقطب الطلاب الذين لم تساعدهم معدلاتهم على دخول الثانوية العامة، وهو يهدف إلى تزويد الطلاب بالمهارات اليدوية والخبرات المهنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والنسوية والتجارية وغيرها.

أما التعليم التقني أو الفني فهو نمط من التعليم العالي يشمل المعاهد التي تلي التعليم الثانوي ويمتد لمدة لا تقل عن سنتين. وبغض النظر عن تفاصيل التسمية فإن التعليم المهني عموماً يشير إلى إعداد أيدي خبيرة تؤمن حاجات سوق العمل سواء أكان ذلك في المرحلة الثانوية أو الجامعية.

صعوبات وتحديات

وتحدد دراسة أعدت عن التعليم والتدريب المهني في سورية التحديات، التي يواجهها التعليم المهني والتقني، بمجموعة من الأمور أبرزها الخلل بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل، بسبب انخفاض جودة التعليم وعدم القدرة على توفير الاحتياجات التدريبية، إلى جانب ضعف التمويل، وعدم قدرة المناهج على مواكبة التطور المتسارع للتكنولوجيا، وارتفاع نسب التسرب، إذ تقدر نسب التسرب بين الطلاب في التعليم الثانوي بنحو «35-45%»، وذلك لأسباب أبرزها الظروف غير المشجعة بالنسبة للطلاب، ذلك أن احتمال قبولهم في الجامعات أو المعاهد منخفض للغاية، حيث تكتفي بعض الفروع الجامعية بالأول أو الثلاثة الأوائل في كل محافظة، ما يعني أن البقية لن يجدوا سبيلاً إلى إكمال تعليمهم، ويقودهم ذلك إلى إهمال دراستهم أو التخلي عنها والتوجه مبكراً إلى سوق العمل.

في حين يفضل بعض الطلاب إعادة التقدم للشهادة الثانوية أملا في رفع معدله وزيادة فرصه في التعليم الجامعي، ولذلك فإن مطلب زيادة نسب المقبولين من طلاب الثانويات المهنية في المعاهد والجامعات من شأنه أن يشجع الطلاب على الإقبال عليها ويوفر خبرات أكثر كفاءة لمختلف القطاعات الاقتصادية.

التعليم المهني بالأرقام

رغم ظهور العديد من المعاهد الجديدة في العقد الماضي، والتي يفترض أنها جاءت لتلبي متطلبات سوق العمل، إلا أن الإحصاءات لم تسجل زيادات حقيقية في أعداد طلاب المعاهد، بل على العكس تشير الأرقام إلى انخفاض أعداد الخريجين مقارنة بالسنوات السابقة، كما لعب الوضع الأمني المضطرب دوره في انخفاض نسب الخريجين، ففي عام 2014 بلغ إجمالي عدد خريجي المعاهد المتوسطة التابعة لوزارة التعليم العالي 5012 طالباً بينهم 2353 طالباً و2659 طالبة، مقارنة بـ 10435 طالباً عام 2011.

ضرورة ومطلب وطني

ويحقق التعليم والتدريب المهني الاستثمار الأمثل للعنصر البشري، إذ يزيد من الكفاءة الإنتاجية ويسهم في تحسين مستوى الأداء ورفع جودة السلع والخدمات، والحد من الهدر ومشاكل تعطل الآلات، بسبب إسهامه في تأهيل أيد خبيرة تجيد التعامل مع الآلة والمواد الأولية.

وكانت رئاسة جامعة دمشق قد لفتت العام الماضي إلى أن 36% من الوظائف تحتاج إلى أعمال فنية ودراسات تقنية، وأن 60% من الوظائف الجديدة تحتاج إلى مهارات مهنية تقنية، ما يعني أن التعليم المهني والتقني هو حاجة ملحة وضرورة اقتصادية، فلماذا لا تتخذ إجراءات حقيقية لدعم هذه المعاهد وتزويدها بالتقنيات التي تتلاءم مع متطلبات التكنولوجيا وحاجة السوق؟

حلب الصمود أم حلب الكارثة؟

تطالعنا معظم وسائل الإعلام الرسمية السورية، المرئية وغيرها، باستضافتها لمن تسميهم بالباحثين السياسيين والعسكريين الاستراتيجيين، حيث يتبارى معظم هؤلاء بالحديث عن صمود حلب وعن صناعتها وتجارتها وحضارتها واقتصادها وفنها، وحتى طبخها وأكلها... الخ.

■ محمود نصري

إن كل ما قيل ويقال عن مدينة حلب وأهلها، وخاصة عندما يدور الحديث عن وضعها الراهن وصمودها، هو خداع وتضليل ورشوة لهؤلاء، وفي أحسن الحالات لرفع معنوياتهم لا غير.

لأن من يريد لمدينة حلب وأهلها، بشقيها الشرقي والغربي، الصمود بوجه الإرهاب يجب أن يوفر لها عوامل الصمود الأساسية، وليس بالكلام الإعلامي الذي لا يغني ولا يسمن من جوع.

فهل جرى تشغيل معامل المدينة الصناعية، أو نصفها على الأقل، عبر تأمين مستلزمات تشغيلها وعملها، من أمان وطريق وكهرباء وماء ومستلزمات الإنتاج الأخرى، لتمتص جزءاً من البطالة للقوى العاملة، وترفد البلد ببعض المنتجات.

حلب مقطوعة من الماء والكهرباء منذ فترة ليست بالقصيرة، وعندما تأتي تكون بالقطارة، حيث لا تفي بالغرض المطلوب منها، والمسؤولون يدّعون أن سبب ذلك هو الإرهاب..

والله إنه لأمر عجيب! وكأن الإرهاب غير موجود سوى في حلب!.

فهناك محافظات عديدة تعمل معاملها ومنشآتها، وتزوّد بالماء والكهرباء، رغم إحاطتها بالمسلحين، ورغم الظروف الأمنية الصعبة فيها.

بعد قطع طريق الراموسة من قبل الإرهابيين؛ ارتفعت أسعار المواد الأساسية بنسب تتراوح بين 50% إلى 100%، وليس السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو طول الطريق لعدة كيلو مترات، ولكن بسبب الترفيقات الجديدة التي تم فرضها على السائقين وأصحاب البضائع، وبسبب الإتاوات والرشاوى التي تدفع لمن هبَّ ودبَّ، ولمن يفترض بهم أن يحموا ويعززوا صمود أهل حلب، الذين باتوا أقرب إلى الموت من الحياة وباتوا يخافون ترك منازلهم، لا بسبب الأعمال العسكرية، بل بسبب الواقع الأمني المنفلت الذي يؤدي لسرقتها مباشرة عندما يغادرونها.

هذا غيض من فيض عما تعانيه مدينة حلب، والذي يجب أن يوضع له حد نهائي ليترك شيئاً من الصمود الداخلي لأهل المدينة، الذين إذ يرحبون ويعتزون بأي نصر عسكري يحققه الجيش العربي السوري؛ فإنهم يدركون بأن حل الأزمة السورية يتطلب أولاً: إيقاف الكارثة الإنسانية، ومنها كارثة مدينة حلب، بشقيها الغربية والشرقية، والذهاب للحل السياسي الذي يؤدي للتغيير الجذري العميق والشامل، والذي يعيقه إلى الآن المتشددون من أصحاب المصالح باستمرار الحرب على مختلف أطراف الصراع، مع داعميهم المحليين والإقليميين والدوليين.

متلازمة «غيلان باريه»

مرض مناعي يطرق أبواب القطاع الصحي

ثمانية حالات شلل حاد تم تسجيلها حتى تاريخ 2016/8/14 في مشفى توليد الأطفال والأسد الجامعي في مدينة اللاذقية، وقد تم تشخيص هذه الحالات بمتلازمة «غيلان باريه»، هذا ما أكدته مسؤولة الترصد للأمراض الوبائية في مديرية صحة اللاذقية لإحدى وسائل الاعلام.

■ قاسيون

كما أكدت المسؤولة أن هذا المرض، كاضطراب مناعي، نادر الحدوث، مشيرة إلى رصد 14 حالة، منها اثنتان بحالة حرجة.

تعريف

حسب بعض المصادر العلمية، فإن متلازمة «غيلان باريه»، بالإنجليزية: «Guillain–Barré syndrome»، هو اعتلال عصبي متعدد مكتسب متناظر يصيب الجذور العصبية ثم ينتقل لإصابة الأعصاب المحيطية. ويصيب الأعمار كلها، ولكن يزداد حدوثه لدى الأطفال، يؤدى لشلل في الأجزاء المصابة ثم يمتد لأجزاء الجسم جميعها ففي هذه المرحلة من الالتهاب الحاد للأعصاب يؤدي المرض إلى إزالة النخاعين وهو الغشاء المحيط بالأعصاب، وعادةً يبدأ على مستوى الجذور العصبية ثم يمتد للأعصاب المحيطة «وقد يشمل الأعصاب القحفية والجسمية والذاتية».

الأعراض والعلامات

يبدأ المرض باضطراب حسي خفيف في رؤوس أباخس الأصابع ثم يليه ضعف عضلي صاعد يصيب العضلات الباسطات أكثر من العضلات العاطفات المقابلة لها.

وهو مرض مترقي خلال أيام إلى أسابيع بشكل متناظر في شقي الجسم ويكتمل ذلك خلال شهر تقريباً، وقد ينتج عنه شلل كامل الجسم باستثناء عضلات العين الخارجية والمصرات.

لا يوجد بالعادة حُمى، فإن وجدت قد يكون مسؤولٌ عنها مسبب آخر.

الفحص السريري

ضعف عضلي متناظر بالأطراف_ ضعف وجهي وحشي ثنائي الجانب عند ثلث المرضى تقريباً– غياب المنعكسات الوترية– اشتداد المنعكسات البطنية– نقص بالسعة التنفسية الحيوية، وهي تدل على إصابة العضلات التنفسية، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار حاجة المريض إلى دعم للتهوية– شذوذات بنظم القلب ونبضه والضغط الشرياني.

المعالجة

معالجة المرض في المستشفى لمراقبة الوظيفة التنفسية خوفاً من حدوث شلل بالعضلات التنفسية يؤدي لتوقف التنفس وتحويل المريض إلى جهاز التنفس الاصطناعي، مع مراقبة القلب لإمكانية حدوث شذوذات بالنظم القلبية– فصد البلازما «Plasmapheresis»– تبديل الدم– إعطاء غلوبيولينات غاما وريدياً– المعالجة الغلوكو كورتيكويد Glucocorticoids لم تظهر فعالية مجدية على المرض.

رأي الأخصائيين

كما تداولت بعض وسائل الإعلام آراء بعض الأخصائيين من الأطباء والمخبريين، حيث قال أحدهم، وهو أخصائي مخبري: «من الخطأ الحديث بكثافة عن جائحة مرض «غيلان باريه» وقيام البعض بنشر الرعب في قلوب المواطنين، فعندما يقرأ المواطن العادي ما تتداوله صفحات التواصل الاجتماعي يعتقد أن الموت اقترب منه أو من أطفاله إلا أن هناك عدد من النقاط يجب الإضاءة عليها وتوضيحها للمواطنين».

وتابع: «المرض مناعي ذاتي مجهول السبب وغير معدي ولا ينتقل من شخص لآخر، ولا يمكن أن يكون جائحة، فهو مرض فرداني، كما أن ربط البعض هذه المتلازمة مع بعض الفيروسات أو الجراثيم هو غير موثوق، بمعنى أن الدراسات الإحصائية وجدت توافق نسب معينة من الحالات مع وجود هذه الفيروسات أو الجراثيم في جسم المصاب دون إثبات الآلية المرضية ودورها في حدوث المرض».

وأضاف: «تشخيص المتلازمة في مشافينا يعتريه الكثير من الشكوك لأن التشخيص اعتمد على السريريات، وبعض التحاليل المخبرية «إن توفرت» غير المؤكدة، وهنا لا أشكك بقدرة زملائنا لكن واقعنا الصحي ليس بهذا التطور ليسمح لنا بتأكيد متلازمة يحتاج فيها التشخيص إلى مراكز متخصصة خاصة في حال ازدياد عدد الحالات».

في حين قالت مسؤولة الترصد للأمراض الوبائية في مديرية صحة اللاذقية: «أي شخص تناول غذاءً غير نظيف وتسبب هذا الغذاء باضطرابات معوية من الممكن أن تتلوه متلازمة «غيلان باريه»، وأيضاً عن طريق الماء أي شخص قام بشرب ماء غير نظيف أو مارس رياضة السباحة بمياه غير نظيفة وسبب له اضطرابات من الممكن أن تتلوها متلازمة «غيلان باريه»».

وأضافت: «لا توجد أعمار محددة للإصابة، لأن المتلازمة مرهونة بالاضطرابات المعوية أو التنفسية وتأتي بعدها مباشرة، وأصغر حالة وصلتنا تبلغ من العمر 5 سنوات وأكبر حالة لدينا 47 سنة، معظمها التهاب أعصاب تلتها متلازمة «غيلان باريه»، وتم إجراء الترصد الوبائي للتأكد أن هذه الحالات هي متلازمة «غيلان باريه»».

وبينت المسؤولة: «أن 15 حالة موجودة الآن في مستشفيات اللاذقية وذلك لوجود جهاز خاص للتشخيص، ويتم معالجتها بشكل جيد ولم يتم تسجيل أي حالة وفاة أو شفاء إلى الآن، والشفاء من المرض يحتاج إلى 4 أسابيع».

بدوره قال نقيب الأطباء في اللاذقية: «سجل في محافظة اللاذقية عدد من الإصابات بمرض متلازمة «غيلان باريه» وهو مرض غير مميت نسبة الشفاء منه 90 بالمئة.. وهو مرض غير معدي لا يمكن وصفه بالوباء، وبأن الزيادة في عدد الإصابات في اللاذقية منطقية نظراً لزيادة السكان في هذه المدينة».

القطاع الصحي العام

على الرغم من أن المرض المناعي المذكور هو غير معدي ولا يمكن اعتباره جائحة مرضية من خلال الحالات التي تم رصدها في محافظة اللاذقية حتى الآن، إلا أنه في المقابل لم يتم تداول أية معلومات عن رصد مثل تلك الحالات في بقية المحافظات.

في الوقت نفسه بات من الجلي أن على القطاع الصحي العام مسؤولية كبيرة في رصد ومتابعة الأمراض والجوائح المرضية، وخاصة المعدية منها، وإيجاد العلاج المناسب لكل منها في الوقت المناسب وعلى أوسع نطاق، كما تقع على عاتقه مسؤولية نشر التوعية الصحية بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة، العامة منها والخاصة، وهي مسؤولية لا يمكن أن يقوم بها إلا قطاع صحي معافى من أمراضه الذاتية والموضوعية.

ولعل من أولى الأولويات على مستوى حسن تنفيذ هذا القطاع لمسؤولياته هي: تأمين مستلزمات قيامه بمهامه على أكمل وجه، اعتباراً من تأمين الكادرات الطبية المؤهلة والمحافظة على المتبقي منها، مروراً بتأمين التجهيزات والمساعدات الطبية، وليس انتهاءً بتوفير التمويل اللازم عبر رصد الاعتمادات المالية الكفيلة بقيام هذا القطاع بمهامه وتطوير إمكاناته، وذلك كله لا يمكن أن يتم بظل تراجع الدولة عن القيام بمهامها ودورها، وخاصة على المستوى الاجتماعي، من خلال استمرارها بالسياسات المتبعة منذ عقود وحتى الآن.

جرمانا وخشية الانفلات الأمني

انفجرت قنبلة يدوية كانت بيد «شاب» وذلك أمام أحد صالونات الحلاقة بشارع الخضر في منطقة جرمانا بتاريخ 2016/8/17، حيث أدى انفجار القنبلة إلى وفاة الشاب الحائز على القنبلة، بالإضافة إلى إصابة شاب آخر.

■ مراسل قاسيون

وقد تداولت صفحات التواصل الاجتماعي الخبر أعلاه وبأن انفجار القنبلة كان عن طريق الخطأ، فيما عزت صفحات أخرى الحادثة إلى شجار.

كما تناقلت بعض الصفحات خبراً آخر عن جريمة قتل تمت بوضح النهار بتاريخ 2016/8/15 عند بداية شارع القريات، حيث تم إطلاق النار بشكل مباشر على أحد البائعين البسطاء في الشارع، حيث اعتاد الوقوف لبيع بضاعته، وقد لاذ الجاني بالفرار.

الحادثتان أعلاه أشعلتا مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة تلك التي تغطي أخبار منطقة جرمانا، حيث قال أحدهم: «ما ضل هيبه للدولة والقانون، صرنا بغابه القوي ياكل الضعيف»، فيما قال آخر: «عن طريق الخطأ لأنه مع الناس الخطأ، هي قنبله مو طابة الواحد يلعب فيها»، وقد عقبت إحداهن بالقول: «وحياه الرب صارت القنابل متل بورتكليه ع خصر كل شاب.. جرمانا صارت وباء.. غابه كلها وحوش».

أهالي جرمانا باتوا مستائين من زيادة انتشار السلاح، وخاصة بين أيدي الشباب وصغار السن، في الشوارع والطرقات بحجج وذرائع مختلفة، يغلب عليها الطابع الأمني، بعيداً عن أية قيود أو ضوابط مكانية أو زمانية لحمل السلاح بأنواعه المختلفة، من المسدسات إلى البنادق الآلية والقنابل اليدوية، التي يتباهى بحملها هؤلاء الشباب في جعبهم وأحزمتهم وعلى أكتافهم.

أهالي جرمانا يقولون أنه تكاد لا تخلو أية مناسبة من إطلاق النار من هذه الأسلحة، وخاصة أثناء مراسم التشييع، أو أثناء الأفراح والأعراس، وكأنها فرصة أمام هؤلاء المنفلتين لاستخدام أسلحتهم وهدر ذخائرهم، بعيداً عن أي اهتمام بمشاعر الناس والأهالي، أو الاهتمام بأمنهم، حيث أصبحوا يخشون من مغبات هذا الاستخدام المنفلت للأسلحة في بلدتهم، وخاصة بعد توالي الأخبار عن سوء استخدامها، وزيادة ضحاياها من ساكني البلدة.

الوضع الأمني في مدينة جرمانا يتطلب المزيد من الاهتمام، ولعل ذلك يبدأ بضبط الأسلحة الموجودة بين الأيدي، وخاصة بين أيدي صغار السن من الشباب، مع ضرورة حصر حمل السلاح في الأماكن المحددة، وفي الأوقات المسموح بها لكل منهم، مع وضع عقوبات لمن يحمل سلاحه بشكل مخالف لهذه القواعد والضوابط، وخاصة في الشوارع والأحياء وبين المدنيين.

لا ينفصل الحديث عن قطاع الزراعة اليوم، عن حديث أزمات الأمس والتي استمرت مفاعلاتها لتزيد هشاشة الزراعة والمزارعين، ومع هذا يبدي القطاع استجابة متكيفة نسبياً ظروف العمل المتغيرة والقاسية في الأزمة، وتعتبر فرصته في العودة للنمو أعلى من فرصة القطاعات الأخرى، ولكن هذا رهن السياسات ودور الدولة التي سحبوا فاعليتها الاقتصادية اليوم أكثر مما قبل الأزمة..

الزراعة السورية..
أزمات اقتصادية-اجتماعية- بيئية

قدمت في جمعية العلوم الاقتصادية بتاريخ 9-8-2016 محاضرة تلخص «رؤية لإعادة تأهيل قطاع الزراعة في سورية» أعدها الباحث محمد حسان قطنا.«قاسيون» تقدم أهم النقاط الواردة فيها..

المناخ المتوسطي في سورية ذو الأربع فصول، مع المساحة القابلة للزراعة البالغة 33% من المساحة الإجمالية، أدت إلى إمكانية زراعة أكثر من 82 نوع نباتي، وتربية حوالي عشرة أنواع من الثروة الحيوانية، يضاف إلى هذه المساحات البادية التي تشكل نسبة 44% من مساحة سورية، وهي منطقة قابلة للتنمية والتطوير في المجالات كافة والزراعية الرعوية منها تحديداً. وضمن هذه الإمكانيات، كانت الزراعة الدخل الرئيسي للريف، وتشغل النسبة الأكبر من القوى العاملة السورية، ويعتبر نشاطها محركاً للنشاطات الأخرى في الريف من نقل وصناعة وتجارة داخلية وخارجية، وهذه الإمكانية المتوفرة في البيئة الزراعية السورية، كانت تتراوح مساهمتها من الناتج المحلي الإجمالي لسورية ما بين 11– 27%.

ولكن رغم هذا كله فقد تراكمت خلال السنوات السابقة للأزمة جملة من المشاكل والمعوقات المؤثرة على النمو في القطاع الزراعي وهي تفاقم الوضع سوءاً اليوم..

المياه والأراضي..

إن أول المعوقات في توسع نمو الزراعة ترتبط بإمكانيات الأراضي والمياه، وتحديداً مع تأثرها السلبي بالعوامل البيئية والمناخية. حيث وصلت الموارد المائية والأرضية المستثمرة إلى ذروتها وأصبحت فرص إدخال موارد جديدة بالاستثمار صعبة للغاية، ولا تحقق الجدوى الاقتصادية لاستثمارها.

فنمو الموارد المائية والأرضية هو حوالي 1%، يقابله نمو سكاني وسطي 2,54%، ما يدل على ضعف كفاءة الاستثمار في الموارد المائية والأرضية.

تستهلك الزراعة قبل الأزمة 88% من الموارد المائية الإجمالية البالغة 15,5 مليار متر مكعب، وقد ازدادت خلال خمس سنوات 2011–2015 المساحات الزراعية المعتمدة على الري السطحي وأصبحت تشكل 55% من المساحات المزروعة قياساً بـ47% كوسطي للفترة بين 2005–2010 ما يدل على زيادة الهدر في الماء، وبالمقابل قلت مساحات الأراضي المروية عبر الآبار، لتتراجع نسبتها من 53% إلى 45% من المساحات المزروعة. بعد أن ارتفعت أسعار المحروقات وعدم توفر الكهرباء التي كانت تشغل 36% من الآبار..

فالمشكلات التي يواجهها عنصرا المياه والأراضي، أصبحت مستعصية على الحل في حال استمرار إدارة الاستثمار بالشكل العشوائي الحالي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مشاكل المياه والتربة وتغيرات المناخ، وانعكاساتها في الآفات والأمراض، وإنتاجية المحاصيل البعلية وغيرها، والتي بدورها تتناقض مع منظومة الحيازة الصغيرة، التي لا تستطيع مواجهة مشاكل من هذا النوع، تحديداً مع التراجع المستمر في العائد الاقتصادي للإنتاج الزراعي، ومع تراجع الاستثمار العام..

فالإنتاج النباتي الذي تراجع من 14,6 مليون عام 2005، إلى 13,1 مليون طن عام 2010، وصل تراجعه إلى 7,8 مليون طن في عام 2015.

ما يجعل إيقاف طريقة الاستثمار بكفاءة منخفضة سابقاً، ضرورة، ويجعل الكفاءة العالية في الاستثمار الزراعي شرطاً للاستمرار والتوسع به، والجانبين كليهما يرتبطان بالتوجه نحو الإدارة العلمية والتقنية للموارد المستثمرة، ووضع الدورات الزراعية المناسبة للترشيد ورفع كفاءة الاستثمار والاتجاه نحو الزراعات ذات العائد الاقتصادي الجيد، بميزات نسبية وتنافسية عالية.

الثروة الحيوانية

لم يتم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لتطوير الثروة الحيوانية في سورية، رغم أهمية مساهمتها بالناتج المحلي الزراعي، فالثروة الحيوانية في سورية تتميز بعروق أصيلة من الخيول، والأغنام والأبقار والماعز والنحل، وهي متلائمة ومتكيفة مع الظروف المناخية والبيئية، وقد تم تطوير إنتاجيتها إلى مستويات جيدة من خلال البحوث العلمية، إلا أن هذا لم يترافق مع مواجهة عائق رئيسي، وهو عدم التوازن بين عدد القطيع وحجم المراعي الطبيعية، والزراعات العلفية اللازمة لتأمين حاجاتها.

فالاعتماد على الاستيراد لسد العجز العلفي من جهة، وعدم القدرة على تنظيم استخدام المراعي، وتنظيم أساليب التربية والتسويق منعت توسعها والاستفادة الكاملة من إمكانياتها، وسارعت في تدهورها خلال الأزمة.

أزمة الزراعة بيئية واقتصادية - اجتماعية تتناقض مع التراجع الكبير في الاستثمار العام الزراعي

حيث تشير الأرقام الرسمية إلى خسارة في عدد الأغنام حوالي 2,2 مليون رأس من أصل 18,6 مليون. أما الأبقار خسارة حوالي 87 ألف رأس ليتبقى 913 ألف، وخسارة 200 ألف رأس من الماعز ليتبقى 1,8 مليون. بينما تراجعت الدواجن من 25 مليون طير إلى 17 مليون طير، وعليه فإن تقديرات تراجع إنتاج اللحم هي من 416 ألف طن إلى 335 ألف طن في عام 2015، بخسارة 19% تقريباً، وتراجع إنتاج البيض بمقدار 2,3 مليار بيضة، ونسبة 70% تقريباً، بين ما قبل الأزمة وعام 2015.

اختلال التوازن بين القطاعات

النقلات النوعية التي أثرت على الإنتاج في قطاع الزراعة السوري، والناجمة عن الاستثمار الحكومي الواسع في مراحل سابقة، سواء في الدعم، والتوسع باستصلاح الأراضي، ومشاريع الري، والسدود، واستقرار سوق مستلزمات الإنتاج لفترات طويلة، وسوق تسويق الإنتاج للمحاصيل الاستراتيجية، أدت إلى توسع هام خلال عقود مضت في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، إلا أن الطاقات الإنتاجية في القطاعات الأخرى لم تتطور بالتوازي، ما أدى إلى عدم استيعاب محلي لفائض الإنتاج، وارتفاع نسبة الفاقد منه، وتصديره دون الاستفادة من توسيع القيمة المضافة منه، وهذا انعكس بدوره على عوائد الاستثمار الزراعي، وقلل من الجدوى مع انخفاض الأسعار، وضعف العائد، فتوقف عدد كبير من الحائزين الصغار عن استثمار حيازاتهم، وانتشر التعدي السكني والصناعي وغيره على الأراضي الزراعية.

الاستثمار والعمالة الزراعية

الاستثمار في الزراعة في سورية هو استثمار المزارعين بالدرجة الأولى، وهو ما يجعل كفاءته وقدراته على التوسع منخفضةً، تحديداً مع تراجع عوائد المزارعين ودخلهم، وتفتت الحيازات. ما يجعل البنية الاستثمارية في الزراعة غير قادرة على مواجهة تحديات من نوع الظروف المناخية والبيئية وتأثيرها على الموارد، بالإضافة إلى عدم تطور أسواق الجملة، ومشاكل ضعف تسويق الإنتاج الزراعي.

أما بالنسبة للاستثمارات الحكومية المخصصة لقطاعي الري والزراعة، فهي في تراجع منذ عام 2000، ولا تلبي حاجة المشاريع المدرجة بالخطط الاستثمارية السنوية ذاتها، وقد زاد هذا التراجع خلال الأزمة بشكل حاد، حيث انخفض الإقراض الزراعي الحكومي بنسبة 95%.

والبنية الاستثمارية المعتمدة على المزارعين بملكياتهم الصغيرة، تضفي طابعها على العمالة الزراعية، فهي عمالة موسمية غير منظمة، وغير مسجلة بالتأمينات الاجتماعية. ومستويات استقرار دخلها ضعيفة جداً، وهو ما يفسر انتقالها الواسع وهجرتها من الريف مع كل موجة من موجتي الجفاف الأساسيتين في المراحل السابقة، في عامي 1998–1999، ومن ثم بشكل أوسع في موجة الجفاف المسجلة في عامي 2008–2009.

مشكلات قطاع الزراعة السابقة والحالية، تتعقد وتتداخل مع أزمات بيئية واجتماعية عميقة، وحلولها يجب أن تكون معقدة وعميقة كذلك الأمر.. فالتناقص كبير بين مشكلات بيئية ومناخية تؤثر على التربة والموارد المائية وطرق استخدام الأراضي الزراعية، وبين أن تكون البنية الاستثمارية قائمة على ما يستطيع المزارعون وغالبيتهم أصحاب حيازات صغيرة أن يؤمنوه لإعادة تجديد إنتاجهم.. واستمرار هذه الحال من تراجع الاستثمار الزراعي العام، وانسحابه من حل المشكلات الكبرى وضرورة تنظيم وتخطيط والمساهمة الفعالة في العملة الاستثمارية الزراعية، عبر الإنتاج وتوسيع الدعم والإقراض الزراعيين، ودون هذا من غير الممكن أن يستطيع قطاع الزراعة السورية أن يزيد عوائده الاقتصادية ويساهم في حل المشاكل البيئية والاجتماعية المرتبطة به..

أولويات زراعية في الأجل القصير

وضع الباحث محمد حسان قطنا في ختام بحثه حول تأهيل الزراعة السورية، جملة من الأهداف في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وسنورد هنا الأهداف قصيرة المدى، والنقاط الأولية الممكنة التي يراها الباحث ضرورة خلال الأزمة لتدارك التدهور في قطاع الزراعة، وفق محاور ثلاثة رئيسية، الأولى: هي التعامل مع الناتج الزراعي من موقع حاجات الاستهلاك المحلي، والغذاء الضروري، والثاني: حاجات الأسر الريفية، وتحقيقها لدخل من العمل والنشاط الزراعي، أما الثالث فهو: العملية الاستثمارية المطلوبة، وأخيراً العلاقة بين الزراعة والصناعة.

حاجة الاستهلاك المحلي

تأمين حاجة الاستهلاك المحلي من الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما يتطلب:

التوسع بالدعم الزراعي المباشر، وخاصة لصغار المزارعين.

وإعادة التوسع بالإقراض الزراعي.

وتوفير مستلزمات الإنتاج، وتحقيق استقرار أسعارها.

حاجة الأسر الريفية

تعزيز الاستقرار الغذائي الأسري وتحسين الوصول إلى الغذاء للسكان في الريف.

وتنظيم العمالة الزراعية وتنظيم إدارة الطلب عليها.

وإحياء المهن الريفية المندثرة بدعم الأسر الريفية بالقروض.

وتنظيم تسويق المنتجات الزراعية وخاصة من الحيازات الصغيرة.

الإدارة والاستثمار المحلي

تشكيل مجلس محلي مشترك على مستوى المنطقة يتولى التنسيق المباشر مع السلطة التنفيذية لتيسير الخطة الإنتاجية الزراعية.

تولي وزارة الموارد المائية لتحديد الموارد المائية المخصصة للزراعة، وتولي وزارة الزراعة تحديد ميزان استعمالات الأراضي، وتحديد الأراضي المخصصة للاستثمار ووضع الدورات الزراعية النمطية الملائمة لها، وتحديد حجم مستلزمات الإنتاج والخدمات المساعدة المطلوبة لتنفيذها.

الزراعة والصناعة

تأمين حاجة الصناعة من المواد الأولية اللازمة لها، ضمن الإمكانيات الإنتاجية الزراعية: إنتاج المواد الأولية اللازمة للصناعة من المواد القابلة للنقل والتصنيع، وضمن حدود الموارد المتاحة وحدود الطاقة الإنتاجية المحددة من المعامل.

وتنظيم العلاقة بين المزارعين والصناعيين بعقود مسبقة، لتوفير حاجة المعامل والمصانع من الإنتاج حسب الاحتياج الكمي والنوعي من المواد الاولية.

لماذا ازداد إنتاج الشعير.. وأين يذهب القمح؟

قدم الباحث محمد حسان قطنا في دراسته، أرقاماً حول كلف الإنتاج وأسعار الجملة لمنتجات زراعية، ومن خلال هذه البيانات يمكن قراءة أثر تغيرات الأسعار بالشكل التالي..

دخلت السوق خلال الأزمة على سوق شراء المحاصيل الاستراتيجية، ورصد تغيرات كلف الإنتاج، وأسعار الشراء الرسمية، وأسعار شراء السوق، تفسر بعض التغيرات في الزراعات الاستراتيجية وتحديداً القمح والشعير..

• نسب ارتفاع الكلف والأسعار في القمح والشعير -% 2011-2015

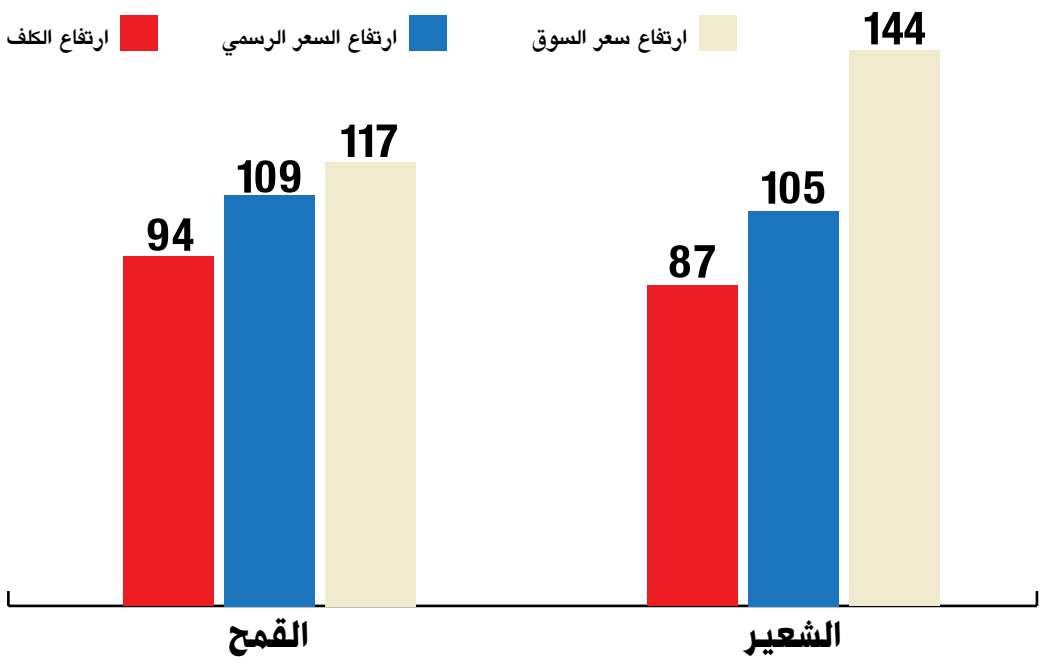

● رغم أن ارتفاع أسعار القمح وسطياً كان أعلى من ارتفاع كلف إنتاجه الوسطية، إلا أن ارتفاع السعر في السوق، كان أعلى من ارتفاع السعر الرسمي، ما يفسر تراجع تسليم الحبوب للدولة من 2 مليون طن في 2012، إلى 450 ألف طن في 2015.

● ارتفعت تكاليف إنتاج الشعير بنسبة أقل من ارتفاع تكاليف القمح، وبالمقابل ارتفعت أسعاره في السوق أعلى بكثير من أسعاره الرسمية، ولذلك فإن الشعير هو الإنتاج النباتي الوحيد الذي استمرت زراعته بالتوسع خلال الأزمة، حيث أن إنتاجه بين 2011–2015 يعادل أكثر من ضعفي ونصف وسطي إنتاجه في الفترة بين 2005–2010، ومعظمه يباع للسوق.

ارتفعت الأسعار.. ولكن هل ازداد دخل المزارعين؟!

لا تتوفر البيانات الكاملة لدراسة تكاليف العملية الإنتاجية في كافة المنتجات النباتية والحيوانية الأخرى، التي تعتمد على السوق بشكل كامل في تسويق إنتاجها، إلا أن ارتفاع أسعار الجملة يشير إلى زيادة الدخل المزارعين، ولكن هل هذه الزيادة فعلية؟!

نسب ارتفاع أسعار الجملة لمنتجات نباتية وحيوانية مقابل مؤشرات تضخمية: سر الصرف - تكلفة المعيشة

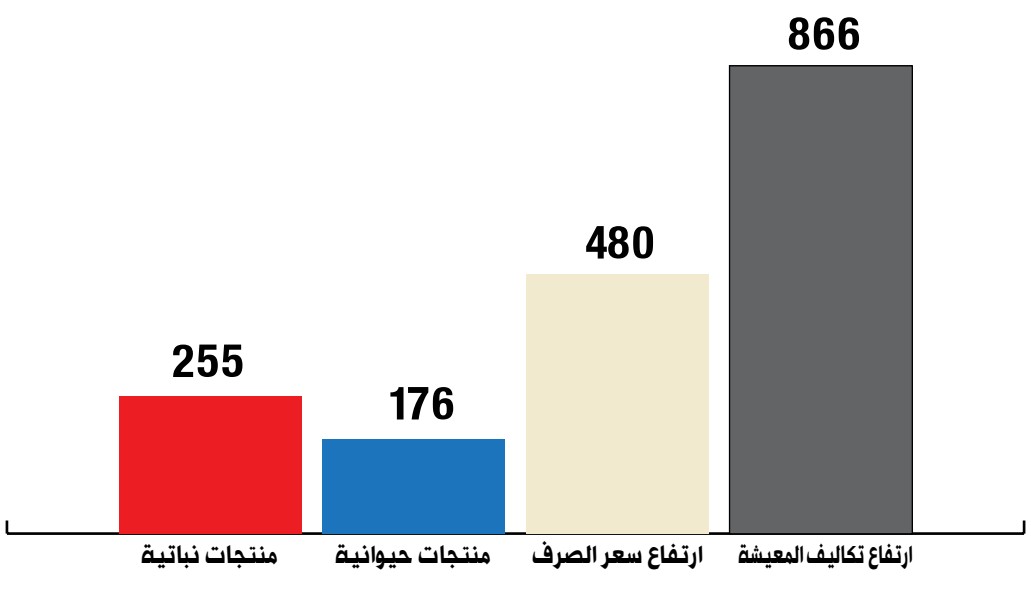

● ارتفعت أسعار الجملة أي الأسعار المدفوعة للمزارعين مقابل بيع منتجاتهم النباتية، بمقدار 255% بين ما قبل الأزمة وما بعدها، والنسبة للباحث قطنا، محسوبة على أساس وسطي ارتفاع أسعار 5 منتجات نباتية رئيسية معدة للبيع في السوق: البطاطا– البندورة المحمية– الثوم– الحمضيات– زيت الزيتون.

● ارتفعت أسعار الجملة للمنتجات الحيوانية بمقدار أقل من وسطي ارتفاع أسعار الإنتاج النباتي، والارتفاع بوسطي 176%، محسوب على أساس أربع منتجات حيوانية رئيسية هي حليب البقر، جبن الغنم، اللحم الأحمر، واللحم الأبيض.

● على الرغم من ارتفاع أسعار الجملة التي يبيع بها المزارعون منتجاتهم النباتية والحيوانية للسوق، إلا أن هذا لا يدل على تحسن في الدخل الزراعي، وتحديداً إذا ما قارناه بمؤشرات تضخمية مثل ارتفاع سعر الصرف بمقدار 480% من 50 إلى قرابة 540 ليرة مقابل الدولار، وارتفاع تكاليف المعيشة بمقدار 866% المقدرة وفق أسعار الاستهلاك الرئيسية التي يستهلك وفقها المزارعون كما غيرهم من السوريين حاجاتهم الرئيسية، والتي انتقلت من 30 ألف ليرة سورية لأسرة من خمس أشخاص، إلى 260 ألف ليرة في النصف الثاني من العام الحالي 2016.

● ما يدل على أن الدخل الإضافي المحقق للمزارعين من بيع منتجاتهم النباتية والحيوانية في السوق، لا يتواكب مع زيادة تكاليف معيشتهم، واستهلاكهم، أي أن سوق الاستهلاك ابتلعت النسبة الأكبر من عوائد المزارعين، بما يقيد إلى حد كبير من إمكانية وجود فائض للقيام بعمليات الاستثمار مجدداً، ويقلل إلى حد بعيد جداً إمكانية توسيع الاستثمار، ما يفسر إلى حد بعيد سبب تدهور الإنتاج النباتي والحيواني، المعتمد في توسعه على المزارعين أنفسهم دون مساعدات استثمارية من الدولة.

وقف وزير الاقتصاد أمام مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بتاريخ 15-8، وشرح للعمال السياسة الاقتصادية للحكومة، ليوضح لهم ما لم يوضحه سابقوه ونظرائه من «أهداف نبيلة» للسياسة الاقتصادية..

«الأهداف النبيلة».. للسياسة الاقتصادية

بين الوزير الحالي وحاكم المصرف المركزي السابق، بأن السياسة تسعى بنهاية المطاف لزيادة الاستهلاك وبالتالي الدخول، ومن ضمنها الأجور..

■ **عشتار محمود**

تهدف السياسة الاقتصادية للحكومة، إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والنمو بدوره يتطلب توسيع الاستثمار، والاستثمار سيكون استثمار عام بالدرجة الأولى، ولذلك فإن الحكومة تركز على التشاركية باعتبارها توسيع للأموال المستثمرة في المنشآت العامة، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الخاص.. وعموماً هذا سيؤدي إلى زيادة النمو، وزيادة التشغيل، وزيادة الدخول والاستهلاك، وزيادة الأجور بنهاية المطاف.. كل هذا وفق السلسلة التي شرح فيها وزير الاقتصاد «جوهر سياسة الحكومة»، مطمئناً العمال بأن الفوائد من نجاح هذه السياسة ستصلهم.. ما أن يقلع النمو الاقتصادي، عبر الاستثمار والتشاركية تحديداً.

وباعتبار الحكومة تقدم سياستها بهذا الشكل المختصر والمبسط، فإن علينا أن نطرح مجموعة من الأسئلة، تفيد بالإيضاح..

يقول الوزير: سياسة النمو المحابية للأغنياء ستحقق فوائد للفقراء في نهاية المطاف!

كيف يتحقق النمو؟!

ليتحقق النمو في سورية اليوم، يجب أن يتوقف التدهور أولاً! فسورية منذ خمس سنوات تخسر سنوياً من منشآتها ومعداتها ومساحاته الزراعية ومنتجاتها، ومن الأموال المودعة في مصارفها، التي تشكل بمجموعها رأس المال، فعلى سبيل المثال خسر مخزون رأس المال خلال عام 2015 نسبة 20% من قيمته في عام 2014. وهذه الخسارة ليست بفعل التدمير المباشر فقط، بل بفعل ضعف الجدوى الاقتصادية، وعدم استخدام رؤوس الأموال المتاحة في عمليات إنتاجية.

ونحن منذ عام 2011 نخسر سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي قيماً جديدة، والمطلوب اليوم أن نوقف الخسارة، وهذا يتطلب عدا عن توقف التدمير المباشر، توفير الشروط لزيادة الجدوى الاقتصادية.

وأقله لتحقيق نمو صفر أي وقف التراجع، يجب أن يتم استثمار 10% من ناتج 2015، المقدر بحوالي 24 مليار دولار، لتعويض اهتلاك رأس المال، أو تعويض ما تم استخدامه، وهذا المبلغ يقدر بحوالي 2،4 مليار دولار ما يعادل 1270 مليار ليرة استثمار.

الحكومة في موازنتها وضعت خطة استثمارية لا تتجاوز 510 مليار ليرة، أي 4% من الناتج، ليتبقى حوالي 1800 مليار ينبغي أن يستثمرها أصحاب رؤوس الأموال.. فكيف ستدفعهم الحكومة للاستثمار؟!

كيف ستجذب الحكومة رؤوس الأموال؟!

لا يوجد في ظروف الحرب، واستمرار تدمير المنشآت والمعدات والأبنية والزراعات، ما قد يجذب رؤوس الأموال الكبيرة، لتقوم بعمليات الاستثمار في سورية حالياً.

فالجدوى الاقتصادية ضعيفة، بدليل خسارة مباشرة في رؤوس الأموال سنوياً، واحتمالات عدم تحقيق الربح جدية، وتحديداً مع تراجع الطلب والقدرة الشرائية بشكل مستمر، حيث تراجع الاستهلاك الإجمالي بمقدار 40% في عام 2015 عن 2014.

ألا يدرك واضعو السياسات الاقتصادية هذه الحقائق؟ بالتأكيد يدركونها، بل يستخدمونها لتبرير سعيهم الجدي لإرضاء رؤوس الأموال، وعدم استهداف الموارد المتراكمة لدى أصحابها، فيتم تقديم كل الحوافز الممكنة، من إعفاءات ضريبية، سواء عبر القوانين مثل قانون الاستثمار القادم، أو عبر ترك التهرب الضريبي يفعل فعله في تحفيز المستثمرين. ويتم تقديم حقوق غير مسبوقة للانتفاع شبه المجاني بالمنشآت الحكومية، وصولاً إلى الحق في استملاك أراضي الدولة لصالحهم كما في قانون التشاركية الجديد.. وإذا لم يقبل المستثمرون الاستثمار في المنشآت الخاسرة، فإن الحكومة ستعرض عليهم استثمار منشآتها الرابحة، كما حدث في الاسمنت، وبما يفسر الحديث عن التشاركية في شركة كابلات دمشق الرابحة كذلك الأمر..

هل تستهدف الحكومة كل «المستثمرين»؟!

الغريب أن نوعاً خاصاً من المستثمرين لا يلقى هذه الحفاوة الحكومية، نحو الاستثمار! ونعني هنا الصناعيون السوريون، وتحديداً ممن لا يعملون في الصناعة والتجارة سوية، والحرفيون، والمزارعون. أي مجمل المنتجين المحليين الذين يستثمرون في منشآتهم حتى لو انخفضت معدلات ربحهم أو حققوا خسارات متتالية، كونها تشكل مصدر رزقهم وقوتهم الأساسي، فيسعون إلى المحافظة على مصدر دخلهم الوحيد حتى النفس الأخير، وهؤلاء هم من يخرجون من عملية الاستثمار سنوياً نتيجة التدمير الاقتصادي..

هؤلاء لا يرون من الحكومة إلا سياسة التقشف، فلا تعويضات لخسائرهم، ولا إقراض لتمويل إقلاع أو توسع إنتاجهم، ولا دعم لتكاليفهم بل رفع مستمر لمستلزمات الإنتاج غير المتوفرة وتحديداً الكهرباء وعناصر الطاقة الأخرى..

ألم نجرب هذا مسبقاً؟

إن السياسة الاقتصادية تستهدف تحديداً، أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، من القادرين على الاستثمار في المنشآت العامة، وفي سد الفجوة الكبيرة في العمليات الاستثمارية، والسياسة الاقتصادية الليبرالية هذه المحابية للأغنياء، أي التي تهدف إلى تحقيق نمو عبر دعم المستثمرين الكبار باعتبار أن استثمارهم هو قاطرة النمو، هي ذاتها السياسة المستمرة والمعلنة منذ عام 2005 بشكل واضح.. وهي إن أدت في حينها إلى نمو 5% بحسب الحكومات، فإن هذا النمو قد أتى معظمه من استثمار الأغنياء في العقارات والخدمات والمال والمصارف، ليحصلوا بالمقابل على أكثر من ثلاثة أرباع الدخل الوطني، ويتركوا الربع فقط لأصحاب الأجور..

ما حدث في نهاية مطاف هذه السياسة بين عامي 2005 – 2010 كان توسع الفقر من 11 % إلى 30%، وتوسع البطالة إلى 30% عوضاً عن 8% كانت مستهدفة، وكل هذا حصل عندما كان «يتحقق النمو» كما تدعي الأرقام!

إن من يضع هذه السياسات ومن يسوق لها، يدرك أنها ليست سياسات جديدة، ولن تكون مجدية في تحقيق النمو في الظرف الحالي، ولن تكون مجدية في تحقيق زيادة دخول وأجور في نهاية المطاف في أي ظرف.. إنها سياسة قائمة على إدارة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وفق ما تقتضيه مصلحة استمرار ظروف الفوضى حالياً، لأن كبار المستثمرين حالياً يحققون نتائج هامة من المضاربة والاحتكار والفوضى بأشكالها.. كما أن هذه السياسات تمهد لمصلحة كبار المستثمرين ذاتهم في المرحلة القادمة بعد توقف الحرب، وبدء الإعمار، حيث أنها تؤمن لهم شرطي جذب رئيسيين، الأول: استثمار رخيص بليرة مدمرة، وأجور متهاوية، والثاني: جهاز دولة منسحب من العملية الإنتاجية والتوزيعية والخدمية إلى حد بعيد..

«النقد الدولي»: التمويل سلاحاً على رقبة الشعوب

من مقدمة كتابه «صندوق النقد الدولي قوة عظيمة في الساحة العالمية»، يبدأ المؤلف الألماني، آرنست فولف، توجيه الانتقادات لسياسات الصندوق تجاه الدول الأعضاء، واتهامه بإفقار الشعوب لصالح فئات قليلة.

■ إعداد: وائل نمر

تبدأ مقدمة الكتاب الصادر في شهر نيسان الماضي، ومكوّن من 262 صفحة، بعبارة: «هذا الكتاب هدية لبني البشر في إفريقيا وآسيا وجنوب أمريكا، الذين لا يستطيعون قراءته»، متهماً سياسة صندوق النقد الدولي بحرمانهم من الالتحاق بالمدارس.

التمويل بدلاً من الجنود والأسلحة

تشارك 189 دولة حول العالم، في عضوية صندوق النقد الدولي ومقره واشنطن العاصمة، وتأسس عقب الحرب العالمية الثانية عام 1945، واخترقت بعثاته حدود الدول الأعضاء وغير الأعضاء، لتقديم الدراسات والاستشارات وحتى القروض التي يقدمها.

وترى شريحة الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، أن سياسات صندوق النقد الدولي تجاه حكومات بلادها التي تطلب المساعدة، تتسبب عادة في رفع أسعار السلع والخدمات الأساسية وتزيد من مديونيتها.

ويقول فولف، الذي يعمل صحفياً وأكاديمياً: «من الناحية الرسمية، تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، ومساعدة البلدان المأزومة على تلافي ما تعانيه من مشكلات».

ويستعرض الكتاب، تدخلات صندوق النقد الدولي في اقتصادات الدول: «في كل تلك التدخلات، لم يستخدم الصندوق أسلحة وجنوداً، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة وبوحدات من آليات النظام الرأسمالي، ونعني بها عمليات التمويل.. لذا ليس أمام حكومات البلدان المأزومة في الأحوال العامة غير قبول عرض الصندوق وتنفيذ شروطه».

البطالة في تشيلي: من 3% إلى 18% خلال سنتين..!

يطرح الكتاب دولة تشيلي كمثال لسياسات صندوق النقد داخل اقتصادها: «بعد تولي أوجستو بينوشيه السلطة في تشيلي، بعد انقلاب عسكري في أيلول 1973، وتطبيق سياسات الصندوق التقشفية بشكل صارم، وقمع الاحتجاجات المناوئة لها بكل قوة، ارتفع معدل البطالة من 3% في عام 1973 إلى 18,7% في عام 1975، وبلغ معدل التضخم في الفترة الزمنية نفسها 341%».

وأفرز برنامج الصندوق تفاوتاً اجتماعياً على مدى عقود من الزمن في الدولة اللاتينية: «ففي 1980، استحوذ 10% من سكان تشيلي على 36,5% من الدخل القومي، وفي 1989 على 46,8% بينما تراجع نصيب الـ 50% الذين يقفون في أدنى درجات السلم الاجتماعي من 20,4% إلى 16,8% من الدخل القومي خلال تلك الفترة الزمنية».

تفكيك يوغسلافيا.. بمعية الصندوق

يشير الكتاب أن إجراءات صندوق النقد تشترك في خصائص ثلاث، هي: تحميل الجماهير العاملة أضراراً فادحة، وتحقيق منافع جمّه للمستثمرين الدوليين، وتعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

ويقول المؤلف عن تدخل الصندوق في الاقتصاد اليوغسلافي سابقاً، إن «الصندوق لم يشارك فقط في دفع شعب يوغسلافيا الاشتراكية سابقاً، وتعداده 24 مليون نسمة في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان من خلال برامج قروض، ولكن قدم مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس».

وعلى هذا النحو، يرى الكاتب أن برامج صندوق النقد الدولي تسببت في خسارة ملايين العمال لفرص عملهم، وباتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب ومسكن يراعي كرامة الإنسان.

«36 بلداً تعرضت خلال الفترة 1976 و1992، إلى سلسلة من الاضطرابات بسبب سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق»

الاحتجاجات مستمرة.. ولاجارد تدافع عن الصندوق

هذا وتستمر المظاهرات الشعبية المناهضة لنشاطات الصندوق في دول عدة، كان آخرها البيرو في تشرين أول الماضي التي استضافت اجتماعات الخريف للصندوق والبنك الدوليين حينها. كما خرجت مسيرة احتجاجية في العاصمة ليما رفضاً لسياسات الصندوق الاقتصادية تجاه البلاد.

أما أحدث نشاطات عمل صندوق النقد الدولي حول العالم، كانت في مصر مطلع الشهر الجاري، حيث حصلت بموجبه القاهرة على قرض لثلاث سنوات بقيمة إجمالية تبلغ 12 مليار دولار.

ونفى وزير المالية المصري، عمرو الجارحي، قبل نحو أسبوعين، ما أثير على وسائل إعلام محلية حول نية البلاد، تسريح مليوني موظف لخفض فاتورة الأجور والرواتب، مقابل حصولها على القرض المالي.

فيما تستمر مديرة صندوق النقد الدولي، كريستين لاجارد، في الدفاع عن «النهج ثلاثي الأبعاد» الذي تطبقه المؤسسة الدولية في التعامل مع الدول الأعضاء عبر محاور منسقة ومتزامنة ذات أبعاد «مالية ونقدية وهيكلية»، بهدف تحقيق «الاستقرار الاقتصادي» للدول.

«الأبعاد الثلاثة» لعمل الصندوق

يقصد بالبعد المالي تحسين أوضاع مالية البلاد العامة «عجز الموازنة والدين العام»، أما البعد النقدي، فهو توفير السيولة اللازمة للحكومات عبر القروض والإيرادات المالية لتحقيق البعد الثالث، وهو تحقيق إصلاحات هيكلية في اقتصاد البلاد «زيادة فرص العمل، توزان نسب التضخم، وتوسيع الوعاء الضريبي»، وهذا كله مجرد ادعاءات اسمية وشعارات يرفعها القيمون على الصندوق للدخول على خط التحكم في السياسات الاقتصادية للدول.

ويقسم الكتاب، دور صندوق النقد لأربع مراحل أساسية، الأولى: في الخمسينات والستينات «عقدين من تمويل إعادة الإعمار»، والثانية مع بدايات السبعينات والاتجاه لإقراض دول العالم الثالث، والمرحلة الثالثة تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، والمرحلة الرابعة هي المرحلة الحالية التي تعيشها عديد الدول ضمن سياسات تقشفية.

ووفق الكتاب فإن: «36 بلداً تعرضت خلال الفترة 1976 و1992، إلى سلسلة من الاضطرابات بسبب سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق».

حول الكتاب والكاتب

يجيب المؤلف عن سؤال: ما السبب الذي دفع بلداناً كثيرة للتوجه إلى الصندوق والانضواء تحت رايته كدول أعضاء؟ موضحاً أن المصارف التجارية ترى أن الدول الجديرة بالحصول على التمويل، هي تلك الدول فقط التي خضعت لشروط صندوق النقد الدولي.

وصدر الكتاب ضمن سلسلة «عالم المعرفة»، التي يصدرها شهرياً «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت»، في عدد «نيسان 2016»، وترجمه عدنان عباس علي.

أما الكاتب، إرنست فولف، فهو ألماني من مواليد 1950، ويعمل أستاذاً في الفلسفة بجامعة بريتوريا «جنوب إفريقيا». اهتم بخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة، وركز منظوره على الأزمة المالية 2008 وأزمة اليورو، واهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات.

تصعيد اليمن: وقت سياسي مستقطع..!

تم تعليق المفاوضات بين الأطراف اليمنية، بعد ثلاثة أشهر من انعقادها، على أن تستأنف في مكان آخر بعد شهر، بحسب ما أورده المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ أحمد. وإلى حينه، فإن الصراع عاد إلى ساحات القتال مجدداً، ويستمر على الجبهة السياسية التي تشهد مشاورات باتت أبعد من طاولة الكويت..

■ فادي خضر

فشل نواب البرلمان اليمني المطالبين بإعلان شغور مقعد رئيس الجمهورية حيث لم يكتمل النصاب القانوني لإجراء التصويت المذكور

في المراحل التي تسمح لقوات الرئيس، عبد ربه منصور هادي، والفصائل الموالية له بالتقدم نحو العاصمة صنعاء، تعود المقامرة على إجبار جماعة «أنصار الله» وقوات الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، على تسليم العاصمة صنعاء قبل الحديث عن الانتقال السياسي، وتحديداً بعد الاقتراب من العاصمة عبر محور فرضة- نهم، الذي تفصله عن العاصمة اليمنية سلسلة جبال «نقيل بن غيلان».

المعارك الأكثر دموية

يصعب على قوات الرئيس هادي مدعوماً بطيران التحالف اجتياز سلسلة الجبال «نقيل بن غيلان»، إذ أدت البوادر الأولى لمحاولات التقدم إلى حالة استنزاف عالية التكاليف للقوات المهاجمة، وبالتالي، فإن محاولات المغامرة لانتزاع المكاسب السياسية عسكرياً تبقى بعيدة المنال، لكن على ما يبدو، فإن الضغط السياسي الذي وضعته جماعة «أنصار الله» وحزب الرئيس السابق صالح على حكومة هادي بعد تشكيلهم للمجلس السياسي يدفع بـ«الحكومة الشرعية» ومن خلفها السعودية، إلى الرمي بمقدرات اليمن وأبنائها إلى المحرقة، للوصول إلى نصر سياسي قبل الجولة الجديدة من المفاوضات.

الدليل على تعنت السعودية، وإصرارها على تصعيد المعركة هو ردود الفعل الداخلية والخارجية، التي جاء أولها على لسان مدير دائرة التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع اليمنية، العميد محسن خصروف، الذي أشار إلى أن هناك ضغوطاً دولية تمنع أي تقدم باتجاه صنعاء لأن ذلك سيؤدي إلى كارثة إنسانية لم تعرف لها البلاد مثيلاً.

الجدير بالذكر هنا، أن صنعاء يقطنها حوالي ثلاث ملايين نسمة، وانتقال المعارك إلى داخلها، بالتزامن مع عزلها نسبياً عن باقي مناطق اليمن، يعني وصول الكارثة الإنسانية إلى حدود غير مسبوقة.

وفي هذا الصدد، أعلن السفير الروسي في اليمن، فلاديمير ديدوشكين، أن قضية خطيرة معقدة تتشكل حول الأزمة اليمنية، بعد تصعيد الوضع الأمني هناك، في الوقت الذي أعلن فيه وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أن الغرب يتجاهل الوضع الإنساني المتدهور في اليمن، واصفاً إياه بالكارثة الإنسانية.

مواجهات سياسية ضيقة

في 15/آب الجاري، سلم رئيس «اللجنة الثورية» التابعة لجماعة «أنصار الله» الرئاسة والقصر الجمهوري في صنعاء صالح الصماد، رئيس المجلس السياسي الذي يجمع «أنصار الله» وعلي عبد الله صالح، أي أن «اللجنة الثورية» التي أدارت مؤسسات الدولة المسيطر عليها من قبل الجماعة قد سلمت صلاحياتها للمجلس الجديد، وانتقلت المعركة بعدها إلى مكان آخر، وهو المجلس النيابي، حيث تحاول «أنصار الله» وصالح انتزاع الشرعية من الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وفي هذا الصدد، فشل نواب البرلمان اليمني المطالبين بإعلان شغور مقعد رئيس الجمهورية، حيث لم يكتمل النصاب القانوني لإجراء التصويت المذكور، وكان هادي قد أكد قبل ذلك في رسالة وجهها إلى أعضاء مجلس النواب، أن القرارات التي قد يتخذها البرلمان «منعدمة الآثار القانونية»، مهدداً النواب المطالبين بإعلان شغور مقعد رئيس الجمهورية بملاحقة قضائية.

لا تتعدى هذه المحاولات من البوابات الخلفية سياسياً مستوى الضغط على عناصر الخلاف الأساسية التي توقف عندها النقاش في الكويت، والمرتكزة على قرار مجلس الأمن الدولي رقم «2216» الخاص بالأزمة اليمنية، وتتجاهل القوى الدولية العاملة على حل الأزمة اليمنية على اختلاف مشاربها تلك الإعلانات أحادية الجانب، لتأريضها وعدم تحويلها إلى ورقة سياسية تزيد من تعقيد الأزمة المعقدة أصلاً.

الكايد وسعدات وعبد الله.. معركة الأمعاء الخاوية

تستمر حملة التضامن مع الأسير الفلسطيني، بلال الكايد، ورفاقه في سجون الكيان الصهيوني، وسط اتساع هذه الحملة لتتخذ طابعاً دولياً، في حين أصدر الاحتلال مؤخراً في 16/آب، 43 أمراً بتمديد السجن الإداري بحق أسرى تتراوح مددهم بين شهر وستة أشهر قابلة للتمديد مرات عدة..

■ وائل سعد

بعد مضي 64 يوماً على إضراب الأسير بلال كايد، دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى أسبوع من التصعيد الشعبي والدولي،الذي لاقى صداه بحكم ازدياد الإجراءات التعسفية من قبل سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، أي أن أوضاع الأسرى وصلت إلى ذلك الحد الذي استدعى تحركاً واسع النطاق في الداخل الفلسطيني، وخارجه للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، والذين وصل عددهم إلى 100 مضرب في سجون الاحتلال، حسب بيانات نادي الأسير الفلسطيني الصادرة في 16/آب الجاري، بينما أفادت هيئة شؤون الأسرى والمحررين التابعة لمنظمة التحرير، يوم الخميس الماضي، أن الأسرى المضربين عن الطعام والمتضامنين معهم في سجن «عوفر» العسكري يعيشون أوضاعاً حياتية في غاية الصعوبة.

في إطار الدعم لتحركات الأسرى المضربين عن الطعام، نظمت الفصائل الفلسطينية يوم الخميس الماضي، وقفة تضامنية حاشدة مع الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني في ميدان الجندي المجهول وسط مدينة غزة، بينما شهدت القدس المحتلة وقفة تضامنية نظمتها لجنة أهالي الأسرى والمعتقلين المقدسيين، ونادي الأسير الفلسطيني.

دولياً، وصل إلى رام الله وفد برلماني أوروبي «للتضامن» مع كايد احتجاجاً على اعتقاله إدارياً، بعد انقضاء «محكوميته» البالغة 14 عاماً ونصف، ويضم الوفد برلمانيين من إيرلندا الشمالية، واليونان وآيسلندا.

يذكر أن حركة التضامن مع الأسير الكايد كانت قد انطلقت مع انضمام الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، أحمد سعدات، إلى صفوف المضربين عن الطعام تضامناً مع الكايد، وامتدت حركة التضامن هذه ليدخل فيها الأسير اللبناني في السجون الفرنسية، جورج إبراهيم عبد الله، الذي أرسل رسالة من سجنه يطالب فيها الفصائل الفلسطينية للتحرك في اتجاه تحرير الأسرى الفلسطينيين في السجون الصهيونية، وعدم التعويل على المحتل في هذا الصدد.

أنقرة- طهران..

علاقات تتجاوز خلافات الإقليم

تقع إيران وتركيا في منطقة تتجه إلى التكامل الاقتصادي، وهي المنطقة الممتدة من الصين حتى أوروبا ضمن مشاريع متعددة ومتداخلة، مثل خط غاز «شمال جنوب» الروسي، و«طريق الحرير الجديد»، و«السيل الجنوبي التركي»، مما يفتح باباً واسعاً للعلاقات الثنائية الاستراتيجية بين الدولتين، رغم الخلافات، الجوهرية، الجزئية التي تظهر هنا وهناك حول هذا الملف الإقليمي أو ذاك. ليبقى نجاح هذا التعاون الاقتصادي وتثميره لمصلحة الشعوب مرهوناً بإنجاز الانفكاك عن التبعية للمركز الرأسمالي الغربي.

■ إعداد: آلان كرد

تشمل هذه العلاقات التبادل التجاري وخطوط نقل الغاز والنفط والطاقة الكهربائية وقطاع البناء والطيران والنقل، علماً بأن طهران تتفوق جزئياً على أنقرة في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية.

شرعت الحكومة التركية في مد خطوط نقل البترول والغاز قبل سبعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق النووي

خطط لاحقة

ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية من 7 مليارات دولار عام 2002، إلى قرابة 40 مليار دولار عام 2008 «حسب إحصائية وكالة تاس». لكن انفجار الأزمة السورية تحديداً أدى إلى انخفاض التبادل التجاري، واتجاه تركيا إلى السوق البديلة، وهي إيران التي باتت تعتبر أهم طريق للصادرات التركية إلى دول الخليج.

وقد حددت وزارة الاقتصاد التركية قطاعات يتوقع زيادة تصدير منتجاتها لإيران، وهي السياحة والطاقة والبنوك والبتروكيميائيات والاتصالات وقطاع النقل. كما أضافت الوزارة أن هناك فرصاً للعمل في بناء المطارات والطرق السريعة بإيران إلى جانب الشحن البحري.

ووفقاً لأرقام الوزارة ذاتها، يوجد حوالي 100 شركة تركية ناشطة في طهران، إضافة إلى 38 شركة استثمارية بمنطقة تبريز. وتعتبر تلك الشركات الأجنبية الوحيدة العاملة بقطاع الاستثمارات في إيران.

وتطمح كل من تركيا وإيران إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، الذي بلغ حوالي 14 مليار دولار عام 2014، و35 مليار دولار عام 2015، إلى مستويات أكبر خلال العامين 2016 – 2017، تقدر بـ40 إلى 50 مليار دولار.

خطوط غاز جديدة

كان للحكومة التركية رؤية واضحة بأن الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية سوف يكلل بالنجاح، وأن أهم ما تملكه طهران من موارد اقتصادية هو البترول والغاز الطبيعي، وأن أقصر الطرق وأكثرها عملية وفاعلية لتسويق الغاز والبترول الإيراني إلى أوروبا سيكون عبر تركيا، لذلك شرعت في مد خطوط نقل البترول والغاز قبل سبعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق النووي.

وفي هذا السياق، وقعت كل من إيران والعراق، في 13 نيسان 2016، اتفاقية بشأن بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الإيراني عبر الأراضي العراقية إلى أوروبا، بتكلفة تصل إلى 2،3 مليار دولار بطول 1،3 ألف كم.

وأفادت قناة «برس تي في» الإيرانية أن شركتين إيرانيتين للطاقة، وقعتا اتفاقاً مع العراق لبناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي، من أكبر حقل للغاز في إيران هو حقل «بارس الجنوبي» عبر الأراضي العراقية والتركية، يعمل على تزويد أوروبا بالغاز الطبيعي الإيراني.

تم توقيع العقد من جانب شركة لبناء وتطوير صناعة الغاز وشركة «باساغارد» الإيرانية للطاقة لبناء خط الغاز «إيجات 6» حيث ستمولها الشركة بينما يقوم الصندوق الوطني الحكومي الإيراني بتمويل ما تبقى من المشروع، ومنه بناء 5 محطات لضغط الهواء على طول الخط داخل الأراضي العراقية «590 كم»، ومن المتوقع أن يضخ هذا الخط 4 مليون متر مكعب من الغاز يومياً إلى تركيا.

الطاقة الكهربائية

في عام 2015، دعا وزير الطاقة الإيراني، حميد جيت جيان، إلى توسيع العلاقات الاقتصادية مع تركيا، خاصة في مجال إنتاج الكهرباء وتوليدها، وذلك خلال استقباله السفير التركي لدى طهران، هاكان تكين.

وأشار جيت جيان خلال اللقاء إلى الإنجازات التي حققتها إيران في مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، مضيفاً أن بإمكان البلدين زيادة التعاون في هذا المجال وخاصة في مجال توليد وتوريد وتصدير الطاقة الكهربائية بسبب «التشابه الكبير بين شبكات الربط الكهربائي للبلدين».

وأكد جيان أن إيران قد وصلت إلى الاكتفاء الذاتي في مجال تشييد المحطات الغازية لتوليد الكهرباء على مقياس 160 الى 170 ميغاواط.

من جانبه أشاد السفير التركي بالقدرات الإيرانية في مجال توليد الطاقة الكهربائية، معرباً عن استعداد بلاده لتوسيع العلاقات الاقتصادية وخاصة في هذا المجال مع إيران.

وذكر تكين أن بلاده عمدت إلى سد النقص الموجود لديها في مجال توليد الطاقة الكهربائية المستهلكة في البلاد من إيران.

وقد بلغ حجم إنتاج طاقة الكهرباء في إيران 270 تيراواط، كما أن 15% من محطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد هي محطات مائية، وما يقارب من 260 ميغاواط من المحطات تعمل بالطاقة القابلة للتجديد، وهنالك 1000 ميغاواط تنتج عبر المفاعلات النووية، وما تبقى يتم توليده عبر المحطات الحرارية.

الصورة عالمياً

• «تمنّت» وزيرة القوات الجوية الأمريكية ديبورا لي جيمس، يوم الأربعاء 17/ آب على طائرات سلاح الجو الروسي أن تتجنب الاقتراب من الطائرات والسفن الحربية الأمريكية.

• أكد وزير الجمارك والتجارة التركي، بولنت تفنكجي، أن بلاده تتطلع إلى تحسين علاقاتها مع مصر ودول الجوار وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة.

• لقي 3 أشخاص مصرعهم، وأصيب نحو 50 بانفجار سيارة مفخخة يوم الخميس 18/ آب، في مدينة ألازيغ التركية، فيما توالت الانفجارات في عدد من البلدات جنوب شرقي البلاد.

• اندلعت مواجهات عنيفة يوم الخميس 18/آب بين متظاهرين فلسطينيين وقوات عسكرية صهيونية على مدخل سجن عوفر غربي مدينة رام الله، تضامناً مع الأسرى المضربين عن الطعام في سجون العدو.

• قال رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني، علي شمخاني، يوم الثلاثاء 16/آب، أن بلاده ستفتح منشآتها أمام الآليات الروسية لمحاربة الإرهاب في سورية.

• بعد هجمات عدة في مدن ميونيخ، وفورتسبورغ، وانسباخ، أفادت وسائل إعلام ألمانية، يوم الاثنين 15/ آب بإصابة شخص واحد على الأقل في هجوم بسلاح ناري وسكين في كولونيا غرب ألمانيا.

«انتظروا.. الانتخابات الرئاسية الأمريكية ستفعل المستحيل..!»

تكاد لا تخلو مقالة صحفية أو تصريح سياسي صادر عن أحد الكتاب أو السياسيين الدائرين في فلك واشنطن، من الغمز، بهذا الشكل أو ذاك، إلى أننا أمام «انقلاب مفاجئ» في اللوحة الدولية، أو في التوازنات التي تحكم المشهد العالمي، تحت تأثير العنوان العريض: «الانتخابات الرئاسية الأمريكية».

إن «التقاعس الأمريكي» المفترض ليس قائماً على رغبة اجتاحت الإدارة الأمريكية الحالية بشكل مفاجئ.. بل هي أمر واقع فُرض على الإدارة الالتزام به.. كما سيفرض على أية إدارة لاحقة

■ سعد خطار

في الواقع، ينقسم مستخدمو عصا «الانتخابات الأمريكية» إلى نوعين من الكتاب والسياسيين: يمسك الأول- وهو الغريق في بحر التراجع الحاصل في الوزن النوعي الأمريكي- بأول «قشة» يجدها أمامه، ويحاول تبعاً لذلك أن يبني آمالاً على «إدارة أمريكية جديدة» من شأنها أن تقلب المعادلات كلياً. بينما يبدو واضحاً أن الثاني مقتنع بأن لا تغييراً حقيقياً في الإدارة الأمريكية يلوح في الأفق، لكن لا بأس بالنسبة له من استخدام ذريعة «الانشغال الأمريكي في الاستحقاق الانتخابي»، لتبرير ما يراه «تقاعساً أمريكياً» عن نجدة الحلفاء في ذروة الترتيبات السياسية الإقليمية الجارية.

أي صراع يتحكم بالمشهد؟

هل نحن أمام تغيير جدي في السياسة الأمريكية؟ أو بالأحرى: هل يمكن للسياسات الأمريكية أن تنقلب بين ليلة وضحاها تبعاً لانتخابات رئاسية؟ ثم هل حقاً يرجع «التقاعس الأمريكي» إلى الانشغال في «العرس الديمقراطي»؟ حقيقة، إن أقل ما يقال في من يعتقد بأن الانتخابات و«أصوات الناس» هي الحاكم الفعلي والممسك بدفة التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، هو أنه لا يفقه شيئاً «أو ربما لا يريد أن يفقه شيئاً» في الآلية التي يتخذ فيها القرار داخل الإدارة الأمريكية، ولا في الحاكم الحقيقي والموجه الأساسي لاستراتيجية واشنطن وسياستها الداخلية والخارجية. ولتفنيد مثل تلك النظرات لا بد من الإشارة إلى:

أولاً: إن الصراع السياسي العميق الجاري في الأروقة الأمريكية هو ليس ذلك «الصراع» ما بين «الحزب الديمقراطي» و«الحزب الجمهوري»، كما تزخر وسائل الإعلام الغربية والعربية بذلك. بل هو صراع جدي وقاسي وقديم بين «التيار الفاشي» المرتبط ارتباطاً وثيقاً بقوى رأس المال المالي العالمي الإجرامي والمعبر عن مصالحها السياسية، و«التيار العقلاني» الذي يحاول الاستفادة من «الشطحات» التي يقوم بها الأول، وتوظيفها في إطار ما يمكن أن يسمى التراجع المنتظم. أما القرار داخل الإدارة الأمريكية فهو محصلة حتمية لهذا الصراع، ولنا القول بأنه سيبقى كذلك، مهما تغيرت الوجوه و«الطرابيش» التي تتصدر الشاشة.

التعددية القطبية تأخذ بالاتساع

ثانياً: على أرضية ما سبق، لا بد لتغيير جذري في السياسة الأمريكية أن يكون مرهوناً بتغيير أكثر شمولية يطال الموازين الدولية، ومدى قدرة «الأمريكي» على التفرد والسيادة في العالم، وإن كان ذلك مؤمناً بشكل واسع له في العقد الأخير من القرن الماضي، فإنه مع بداية هذا العقد يواجه خصوماً استراتيجيين، متمثلين في محور «بريكس» ومنظمة «شنغهاي»، وهي قوى دولية صعدت إلى المسرح الدولي، لتؤسس الطريق أولياً لنظام التعددية القطبية في العالم، وصولاً إلى قصم ظهر العالم القديم «عالم الهيمنة والسيادة والتفرد الأمريكي».

الإدارات تتغير.. وتبقى السقوف

ثالثاً: في إطار الصراع المذكور آنفاً بين التيارين اللذين أطلقنا عليهما مسميات «الفاشي- العقلاني» اصطلاحاً، لا يوجد ما يبرر تغييرات جذرية في السياسة الأمريكية إلا على طريق التراجع، ذلك أنه من الممكن أن تتغير الإدارات والوجوه، من الممكن أن يأتي المرشح دونالد ترامب، أو المرشحة هيلاري كلينتون، رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لكن هل ذلك يعني قدرة هذا أو تلك على قلب السياسات الأمريكية في الاتجاه «الحربجي»، كما يشتهي بعض أيتام القوة الأمريكية في منطقتنا؟

إذا وضعنا ترامب جانباً «وهو الذي يدعو إلى الانغلاق على الولايات المتحدة، أي الانكفاء نحو الداخل»، ما الذي يمكن تحقيقه إذا وصلت كلينتون إلى سدة الرئاسة الأمريكية؟ فعلياً، إن السقوف التي وضعت في وجه الإدارة الأمريكية السابقة وضعت قسراً وبفعل القوى الصاعدة عالمياً، أي أن خيار «التقاعس الأمريكي» المفترض، ليس قائماً على رغبة اجتاحت الإدارة الأمريكية الحالية بشكل مفاجئ، بقدر ما هي أمر واقع فُرض على الإدارة الحالية الالتزام به، كما سيفرض على أية إدارة لاحقة بفعل موازين القوى الدولية.

فهم اللوحة.. أو الخروج من المشهد

بناءً على ما سبق، لا يبقى أمام من «يرهبنا» بتغيير مفاجئ في الإدارة الأمريكية إلا أن يفهم الواقع باكراً، ويعمل على أساسه، مع ما يتطلبه ذلك من استدارات قد تكون استنفدت مهلتها الزمنية بالنسبة إلى بعض القوى والتيارات السياسية، وإما الخروج الكامل من المشهد السياسي، والاحتساب في عداد الخسائر التي ذهبت ضحية عدم فهم الموازين الدولية والواقع العالمي الجديد بشكل صحيح.

صحف أمريكية تتساءل: هل تتكرر تجربة سقوط الشاه في تركيا؟

في 4/آب الحالي، تساءل تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان: «موقف تركيا الجديدة نحو الولايات المتحدة»: «ماذا تستطيع أن تفعل مع حليف حيوي ينحرف بعيداً عن المعايير الديمقراطية؟»..

■ مالك موصللي

وتابع تقرير الصحيفة: «يقول مسؤولون أميركيون إنهم بدأوا بدراسة خيارات يستطيع حلف شمال الأطلسي يوماً ما اتخاذ قرار بشأنها، مثل هذه الإجراءات لم تحدد بعد للرد على السلوك غير الديمقراطي. ذكر مثل هذه الإجراءات من قبل حلف شمال الأطلسي من المرجح أن يثير غضب أردوغان. ولكن من الصعب أن تكون تركيا حليفاً موثوقاً به من قبل الغرب إذا كان لديها مبادئ وممارسات على خلاف الغرب، أو كيف يمكن لبلد أن يضمن تطوره المستمر وأمنه من دون حلف شمال الأطلسي باعتباره مرتكزاً لتطوره وأمنه»..!

وأضاف التقرير: «لكن، هل يمكن الوثوق بالولايات المتحدة بعد اكتشاف أدلة واقعية حول الروابط بين الدبلوماسيين الأميركيين ومنظمي الانقلاب؟ وماذا عن السيد غولن، الذي لا يزال في الولايات المتحدة ولم يتم تسليمه إلى تركيا؟»

في الوقت ذاته، تقول صحيفة «فاينانشال تايمز» إن: «روسيا سوف تستفيد كثيراً من وجود حليف في حلف شمال الأطلسي، وهذا من شأنه أن يساعد روسيا على نطاق أوسع وبشكل أفضل من رؤية الناتو كعدو يطوقها». في الواقع، روسيا يمكن أن تتعاون حقاً مع عدد من أعضاء حلف شمال الأطلسي طالما ليس هناك استفزازات قرب الحدود الروسية، مثل جورجيا في عام 2008، أو أوكرانيا في عام 2014.

ولكن هناك موضوع أكثر تحديداً يثير المزيد من الاهتمام في الولايات المتحدة أكثر من الاتحاد الأوروبي: «ما الذي سيحدث مع الأسلحة النووية الأمريكية الموجودة لدى الجيش التركي في قاعدة إنجرليك الجوية؟ حوالي 50 قنبلة من نوع B61 لا تزال مخزنة هناك، ويشعر بعض الخبراء والسياسيين بالانزعاج من هذه المسألة».

طرحت صحيفة «لوس أنجلس تايمز» الأسبوع الماضي النقاش حول ضرورة سحب هذه الأسلحة النووية الأميركية من تركيا. ويقدم كاتب المقال مثالاً حول الثورة الإسلامية في طهران، عندما تم الاستيلاء على السفارة الأمريكية، وتطرح الأسئلة التالية: «ماذا يحدث عندما تهاجم حشود من القوميين الأتراك قاعدة إنجرليك التركية؟ كيف تكون عندها هذه الأسلحة الأمريكية آمنة؟ ما الذي يجب على البيت الأبيض فعله؟ لقد ولدت هذه التساؤلات سلسلة من ردود الفعل».

والأكيد بعد هذا الاستعراض أن السياسيين الأتراك على مختلف مشاربهم يطالعون هذه الآراء والتحليلات، وسيتفكرون، إن كانوا وطنيين أتراكاً حقاً، في العمل المطلوب منهم إزائها..!

عن مصر.. ورأس المال.. والأزمة العميقة

لا تزال مستمرة محاولات قوى رأس المال والفلول في مصر تثبيت وضع البلاد اقتصادياً عند حدود اقتصاد ريعي غير منتج، يعتمد على القروض بطريقة مستدامة، وعلى المعونة الخارجية، بحيث يتحول الاقتصاد المصري والمجتمع معه لمفرخة مالية لتغذية المراكز المالية الدولية، ومعها القوى التابعة لها في المراكز المالية الداخلية.

■ عماد بيضون

مع كل قرض جديد، يُخلق التزام جديد على عمال ومنتجي مصر يجب سداده لجيوب أصحاب البنوك الدوليين، والوكلاء الداخليين، مما يعني أن سياسة المعونة والقروض، هي بهدف خلق عرض مالي كبير يؤدي للتضخم، وهي فاتورة غير مباشرة على الأسعار يدفعها المصريون، وأيضاً فاتورة خدمة الدين، أي أن الاقتراض لا يزعج من يملك الأموال، لأن كل عملية اقتراض يتبعها خلق نقدي جديد وأرباح جديدة وهذا ما تقوم عليه المنظومة المالية المصرية.

مبررات نيولبيرالية عفا عليها الزمان

قال الرئيس المصري في خطابه خلال افتتاح معمل للغاز الطبيعي في مصر أن إيرادات الدولة المصرية غير قادرة على تغطية المصروفات التي تتوزع في مصر، بحسب بيان الموازنة للعام 2016–2017 على الشكل التالي: 49% خدمة الدين العام الذي يبلغ 2 ترليون داخلي و58 مليار دولار خارجي، وتقدر خدمة الدين حوالي 292 مليار جنيه، بزيادة 51% عنه في السنتين الماضيتين، أما الأجور فـ228 مليار جنيه، بزيادة اسمية طفيفة، ودعم ومنح ومزايا اجتماعية بـ210 مليار جنيه، أي بانخفاض قدره 5% مقارنة بموازنة العام الفائت التي كان يشكل فيها الدعم 27%. «حسب موقع cairoportal»

ولا يجد مسؤولون مصريون ضيراً في القول أن المشكلة تكمن في الدعم، كدعم الكهرباء، وأن الحل يكون بتخفيض الدعم، أو كما يقال ليبرالياً، إعطاء الدعم لمستحقيه، لكن وبالنظر إلى قائمة إيرادات الموازنة للعام 2016 فإن إيرادات الدولة من الضرائب على المبيعات أو الضرائب غير المباشرة شكلت 31% من إجمالي الإيرادات، وهو إيراد يعادل أو ربما يزيد عن مبلغ الدعم، مع الأخذ بعين الاعتبار أن نسبة 20% من الشعب المصري الواقعة تحت خط الفقر تعتمد بشكل مطلق على الدعم، وبمجرد تخفيضه يعني حصول كارثة كبرى لفئة قد تصبح شرياناً لأكبر عملية فوضى في التاريخ المصري.

56% من الضرائب يدفعها العمال والموظفون.. بينما تدفع ثلاث هيئات حكومية 28% من الضرائب.. أي من إيرادات قناة السويس وشركات البترول والبنك المركزي

أزمة غير منتهية من الدين

ما يرتفع في مصر عملياً هو فاتورة خدمة الدين، أي أن الحكومة أصبحت مجبرة على تخفيض مصروفاتها لأجل خدمة الدين، وطبعاً الحكومة التي يبدو أنه لا يزال يشكل رأس المال جزءاً أساسياً مسيطراً على قرارها بالمعنى السياسي، وتمثل أصحاب الأموال بالمعنى الاقتصادي، لن تقترب من أموال الأغنياء، بل ستمد يدها إلى الدعم الهزيل والأجور الهزيلة لتسديد الديون وفوائدها، وستضطر الحكومة مجدداً للاستدانة، وتحميل الناس فاتورة الدين في عملية غير منتهية من الاستدانة، التي كانت دائماً بهدف تمويل المصروفات الاستهلاكية التي تشكل بحسب موازنة 2016 أكثر من 85%، بينما شكلت المصروفات الاستثمارية بحدود 107 مليار جنيه أي 15% تقريباً.

لم يستفد الشعب المصري من الديون طوال تاريخه، بل كانت دائماً سيفاً مسلطاً على رقبة قراره السياسي، ففي عام 1991، باعت مصر قرارها السياسي بالموافقة على التدخل الأمريكي في الكويت بإسقاط ديونها من خلال نادي باريس، فما السعر الذي ستطلبه القوى العالمية اليوم في ظل ارتفاع أزمتها؟ رفع الدعم حتى العام 2018.. هل يمر؟

في البيان المالي للعام 2016–2017، يفترض المشرع المصري تخفيض الدين من نسبة 92% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 83%. إلا أنه ووفق الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي فلن يجري تخفيضه بأكثر من 98% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الحالي إلى 88% في السنة المالية 2018–2019.

ورغم ذلك يهمل المشرع الاقتصادي المصري جانب انخفاض سعر الصرف مقارنة بموازنة الأعوام السابقة، مما يجعل المتشككين يقولون أنه وبالرغم من خطة التقشف، سيرتفع الدين العام المصري الخارجي المقوم بالجنيه المصري، لتصبح 100% في عام 2018، على عكس خطة الحكومة التي جعلت رفع الدعم نتيجة لزيادة العجز. في الحقيقة، إن رفع الدعم هو إجراء سياسي اقتصادي يهدف إلى رفع العرض المالي والتضخم والديون التي سيجني منها المرابون الدوليون والمحليون مليارات الجنيهات على حساب شرائح الفقر المصرية.

في البيان المالي للعام 2016-2017 يفترض المشرع المصري تخفيض الدين من نسبة 92% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 83%

«قرض ليس ككل قرض»

تخوف المصريون جداً من القرض الجديد، ومن شروط البنك الدولي الذي يكتسب عملياً من قرض 12 مليار دولار لأغراض استهلاكية، سيدفع بيد الوكلاء المحليين ليشتروا بضاعة لا يحتاجها المصريون، وليدفع بعدها المصريون من ثمن بضاعتهم فوائدها «1,5% سنوياً على المستوى البعيد». أي أن قروض البنك الدولي وشروطه، كتخفيض الدعم وتخفيض عدد الموظفين الحكوميين «1,5 مليون موظف مطلوب تسريحهم»، لا تشبه القرض الروسي لتمويل محطة الضبعة النووية البالغ 25 مليار دولار، على سبيل المثال، وهو القرض الذي لم يعترض عليه أحد، لأنه فعلياً بلا شروط، ويهدف لتحقيق الأمن من الطاقة، ومستقبلاً من الصناعة والزراعة.

الإيراد الضريبي في مصر

شكلت الضرائب في مصر، وهي ثلاثة أنواع: الضرائب المباشرة على الدخل، والضرائب على المبيعات التي يجري تطويرها لتصبح ضريبة قيمة مضافة موحدة على أسعار الاستهلاك والخدمات، والضرائب المتحصلة من قناة السويس وممتلكات الدولة، عمود الضرائب المصرية. أما ضريبة المبيعات، فهي تعادل الدعم المدفوع، وهي تحصل من المصريين بشكل غير مباشر عبر المواد الاستهلاكية، أما ضريبة الدخل فهي تشكل 50% من إجمالي الضرائب. وتقول تقديرات اقتصادية مصرية، أننا إذا نظرنا إلى توزيع الضرائب في مصر، فسنجد أن 56% من الضرائب يدفعها العمال والموظفون، بينما تدفع ثلاث هيئات حكومية 28% من الضرائب، أي من إيرادات قناة السويس، وشركات البترول، والبنك المركزي. في الوقت الذي تحصّل الدولة 16% فقط كضرائب من الشركات التابعة للقطاع الخاص، إضافة إلى القطاع شبه العام، ما يعني أن القطاع الخاص في مصر وأصحاب المليارات لا يدفعون سوى نسبة تتراوح من 10–12% من الضرائب.

حل الأزمة الاقتصادية يحتاج لإجراءات سياسية

إن «أزمة المصروف المصري» هي أزمة لها حلول بالمعنى السياسي، من خلال إيقاف التهرب الضريبي الذي يقدر بـ200 مليار جنيه، يمكنه أن يحل جزءاً أساسياً من أزمة العجز في الميزانية، وعبر تجفيف منابع الفساد في الداخل المصري، وفرض ضرائب جديدة على الأرباح، يمكنها كلها من حل أزمة العجز.

لكن، ولأن القرار لا يزال بيد الطغم المالية والمرابين فإن العملية ستكون مستحيلة. حيث أن الحل الوحيد لأزمة المديونية والمصروف المصري هي النمو الحقيقي المنتج للقيمة في القطاعات الصناعية والزراعية.

وجدتها

■ د. عروب المصري

خرافة الاستفادة من التلوث «إعادة التدوير مثالاً»

بعد رواج أفكار عديدة حول ضريبة الكربون «من يلوث يدفع» بدأت تبرز أفكار عديدة حول الاستفادة من التلوث من خلال تحويل غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعث من العمليات الصناعية والزراعية والنقل كلها«الذي يتسبب في تلوث شديد وتغيير مناخ الأرض» إلى منتجات مفيدة.

تعيد فكرة إعادة التدوير CO_2 إلى الأذهان قصة خرافية للأطفال، عن أميرة تحول القش إلى ذهب. ويأتي العفريت السحري لمساعدتها في هذه المهمة المستحيلة، إذا وعدته بتسليم طفلها البكر له عند ولادته.

ويحاول أنصار هذه الفكرة جذب الصناعات المعتمدة على الوقود الأحفوري، وهم يمثلون مصالح بعض الصناعات الملوثة بالطريقة الأكثر وحشية، رغم وجود البعض من حسني النوايا السذج الذي يعتقدون أنه من أجل «حل مشكلة المناخ» يجب أن تطالب بتدوير الذهب من انبعاثات CO_2 إذا كنا نريد لأبنائنا مستقبلاً لائقاً.

لكننا لسنا مجبرين في الواقع على لعب ألعاب عقلية مع العفاريت السحرية. ونحن نعرف حلولاً مجربة وحقيقية لإزالة CO_2 من الغلاف الجوي. وتشمل تلك الحلول التحول العالمي بعيداً عن الزراعة الصناعية، ونحو الزراعة البيئية والممارسات الجيدة للتربة واستعادة النظم البيئية المحلية، بما في ذلك وقف إزالة الغابات. إن الإدارة الجيدة الشاملة للأرض والطبيعة تأخذنا أبعد من ذلك بكثير نحو شفاء الغلاف الجوي، وهو الأمر الذي حاربت من أجله العديد من الجهات المدافعة عن مصالح الفلاحين والشعوب في أنحاء العالم جميعها منذ فترة طويلة.

إن الحلول الحقيقية لا تولد «الطاقة المتجددة» أو منتجات قابلة للتسويق، وبالتالي فهي ليست من الناحية الفنية «انبعاثات سلبية». إنها لا تعتمد حلولاً تقنية جديدة ولامعة أو على التظاهر بتدوير الملوثات. والأهم من ذلك، أنها ليست قابلة جداً للتحويل إلى سيولة الفساد واحتكار الشركات.

ما هو مطلوب أكثر من أي وقت مضى؟ هو أن نرى من خلال الدخان والمرايا، والتوقف عن تقديم الأموال الضخمة وضخها في شرايين الحياة للصناعات الملوثة وتبني الحلول المنطقية الواضحة من خلال تغيير نمط الإنتاج إلى نمط يكون همه الأول الإنسان والطبيعة.

aroub@kassioun.org

تقنيات الري التكميلي الحديثة للقمح

تحت عنوان «دراسة اقتصادية واجتماعية لأثر تبني تقنيات الري التكميلي الحديثة في نظام إنتاج القمح في سورية» قدم د. أمجد بدر من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية أطروحته في جامعة حلب – كلية الزراعة في العام 2010

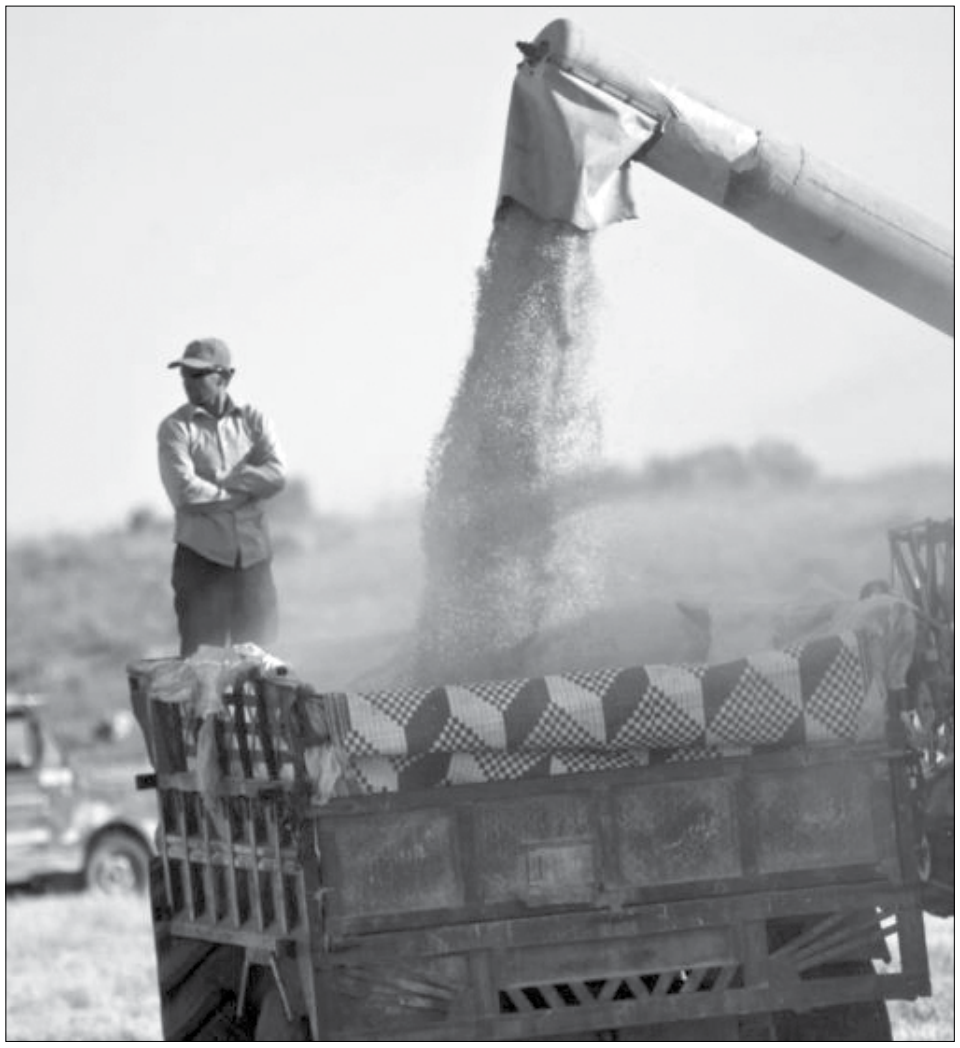

تم معاينة 490 مزارعاً بطريقة المسح الحقلي في محافظات حلب، ودرعا، والحسكة تحت نظام إنتاج القمح المطبق عليه الري التكميلي والقمح البعل، بهدف دراسة مؤشرات التبني لتقنيات الري الحديثة «معدل التبني، ودرجة التبني» والعوامل المؤثرة على قرار المزارع بقبول أو رفض هذه التقنيات، إضافةً إلى دراسة أثر الري الحديث على الإنتاج، والدخل الزراعي، وعدالة توزيع الدخل بين أفراد مجتمع المزارعين منتجي القمح، وتناول البحث دراسة الكفاءة الإنتاجية، وكفاءة استخدام المياه في ري القمح، إضافةً إلى دوال الطلب على المياه، والعوامل المؤثرة فيها، وقد تمت المعاينة وحساب حجم العينة بطريقة المعاينة الطبقية.

منطقة الدراسة

تغطي منطقة الدراسة حوالي 66% من المساحة المزروعة قمحاً على مستوى سورية، ويشكل مجموع ما تنتجه من القمح نحو 61% من إجمالي الإنتاج في القطر. يتميز التركيب المحصولي في منطقة الدراسة على مستوى العينة، ومنطقة الاستقرار، والمحافظة بسيادة المحاصيل الشتوية، تليها المحاصيل الصيفية، ثم الأشجار المثمرة، مع الملاحظة أن منطقة الدراسة في محافظة الحسكة لم تتضمن زراعة الأشجار المثمرة إلا على المستوى الفردي، ويسود محصول القمح بين المحاصيل الشتوية على المستويات السابقة، يليه المحاصيل البقولية الغذائية. تتوفر مصادر مياه الري الجوفية في المناطق المدروسة كافة لنحو 77% من المزارعين، إضافة إلى المياه السطحية المدارة من قبل الدولة في محافظة درعا، والتي تتاح لنحو 55% من مزارعي المحافظة. يتبع المزارعون ثلاث طرائق رئيسة في الري، الطريقة التقليدية السطحية، الري بالرذاذ، والري بالتنقيط، ويعتبر الري السطحي التقليدي هو السائد بالنسبة لمحصول القمح، وينتشر أكثر في منطقة الاستقرار الثانية، ويمثل الري بالرذاذ تقنية الري الحديثة المستخدمة في ري القمح، إضافةً إلى استخدامه في ري بعض المحاصيل الأخرى كالشعير، الشوندر، الفول، البطاطا، العدس، الحمص، وبعض الخضار، بينما يستخدم الري بالتنقيط في ري القطن وبعض محاصيل الخضار، والأشجار المثمرة. أشارت النتائج إلى أن معدل تبني الري التكميلي لمحصول القمح بلغ 71% على مستوى العينة، وبلغ في حلب 75%، وفي درعا 89%، أما في الحسكة فانخفض حتى 39%، أما بالنسبة لمعدلات التبني لتقنيات الري الحديثة، فقد بلغ معدل التبني للري بالرذاذ 24% على مستوى العينة، و19% بالنسبة للري بالتنقيط، وبالتالي فلا زال الري السطحي التقليدي هو السائد بمعدل 57% من المزارعين، وبينت النتائج أن معدل تبني الري بالرذاذ يرتفع في منطقة الاستقرار الأولى، بينما يرتفع بالنسبة للري بالتنقيط في المنطقة الثانية، وتتميز محافظة حلب بارتفاع معدل التبني للري بالرذاذ، بينما تتميز محافظة درعا بارتفاع معدل تبني الري بالتنقيط، في حين تنخفض معدلات تبني الري الحديث في محافظة الحسكة.

مستوى الكفاءة الإنتاجية للقمح

أشار نموذج المنهج الحدودي للدالة الإنتاجية أن المزارعين الأصغر سناً يحققون مستوى أعلى من الكفاءة الإنتاجية مقارنةً بالمزارعين المتقدمين في السن، وقد بلغ متوسط الكفاءة الإنتاجية للقمح حوالي 82% على مستوى العينة، أما على مستوى المحافظة فقد بلغت 86%، 78%، و89% في حلب، درعا، والحسكة على التوالي، وكانت في منطقة الاستقرار الأولى أكثر من 83%، وفي المنطقة الثانية حوالي 80%، وبالتالي فإن الإمكانية تتوفر لزيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية عن طريق معالجة الأسباب التي تؤدي إلى تدنيها. أظهر النموذج أن كفاءة استخدام المياه المستخدمة في ري محصول القمح تتأثر بعدة عوامل، حيث تزيد تقنية الري بالرذاذ من كفاءة استخدام المياه، ويزيدها كذلك استخدام مصادر الري الحكومية، على مستوى العينة، كما تساهم الزراعة الآلية في زيادة كفاءة استخدام المياه، أما التبكير في الزراعة فيخفض من مستوى هذه الكفاءة، وقد تم تقدير متوسط كفاءة استخدام المياه في ري القمح على مستوى العينة حوالي 71%، وفي منطقة الاستقرار الأولى 88%، وفي الثانية 69%، مما يشير إلى توفر الإمكانية لتحسين هذه الكفاءة عن طريق تطوير إدارة العوامل السابقة الذكر والتي تؤدي إلى خفض مستوى كفاءة استخدام مياه الري اللازمة لإنتاج القمح.

زيادة إنتاج وحدة المساحة

يؤدي استخدام نظام الري التكميلي إلى زيادة إنتاج وحدة المساحة من القمح، حيث بلغ متوسط إنتاج الهكتار الواحد تحت هذا النظام حوالي 5062 كغ، بينما بلغ في الزراعة البعلية حوالي 2689 كغ، وترتفع الإنتاجية لدى تطبيق الري بالرذاذ إلى 5339 كغ/ هـ، في حين لا تتجاوز حوالي 4896 كغ/ هـ، لدى استخدام الري السطحي التقليدي، وقد بينت قيم معامل التباين في النظامين الزراعيين كليهما البعلي والمروي، وتحت نظامي الري بالرذاذ والري التقليدي، أن الإنتاجية كانت أكثر استقراراً لدى تطبيق الري التكميلي من جهة، ولدى تطبيق الري بالرذاذ من جهة أخرى والذي باستخدامه يحقق الاستقرار الأفضل للإنتاجية، وذلك على مستوى العينة، والمحافظة، ومنطقة الاستقرار. ترتفع تكاليف الري بالرذاذ مقارنة بتكاليف الري السطحي، إلا أن الأهمية النسبية لتكاليف الري بالرذاذ تنخفض مقارنة بأهميتها من إجمالي تكاليف الإنتاج على مستوى العينة، ومنطقة الاستقرار، والمحافظة، باستثناء محافظة حلب التي ارتفعت فيها الأهمية النسبية لتكاليف الري بالرذاذ وبفارق لا يتجاوز 1%، إلا أن متوسط الدخل الصافي المتولد من إنتاج وحدة المساحة من القمح تحت نظام الري بالرذاذ كان أكبر، مقارنة بمتوسط الدخل الناتج تحت نظام الري التقليدي وبفروق معنوية، ومن ناحية أخرى، لا يتوقف أثر تبني الري بالرذاذ على كمية الدخل الصافي الناتجة، ولكن على توزيعها بين أفراد المجتمع المتبني لهذه التقنية، حيث أشارت النتائج من خلال المقارنات المنفذة بين النظامين كليهما، الرذاذي والتقليدي، إلى أن تبني الري بالرذاذ ونتيجة لعامل استقرار الإنتاج والأسعار التي يحصل عليها المزارعون يؤدي نسبياً إلى التماثل أكثر في توزيع الدخل الناتج بين المزارعين، وتبيّن أن توزع الدخل كان أكثر عدالةً مقارنةً بالدخل الناتج عن استخدام الطريقة التقليدية في الري.

تحويل البلاستيك إلى وقود: العودة إلى بداية الحلقة التحويلية

استطاع مخترع ياباني أن يحول الأكياس البلاستيكية إلى نفط، ونحن نعرف أن أصل البلاستيك من النفط فكيف ذلك؟

العالم الآن يقف على أعلى قمة الوقود وبالتالي على قمة جبل من البلاستيك ولا سبيل للتحرك إلا إلى للأسفل

كلنا نعلم أن البلاستيك مادة مضرة بالبيئة على كثير من الأصعدة بدايةً من مرحلة التصنيع، حتى عند التخلص منه فمادة البلاستيك تولد العديد من المواد ذات التأثير السلبي على البيئة.

يصنع البلاستيك من مواد نفطية، ويقدر أن 7% من ناتج النفط السنوي بالعالم يستخدم لإنتاج وتصنيع المواد البلاستيكية. هذه النسبة أعلى من معدل النفط الذي يتم استهلاكه في قارة افريقيا بأكملها.

تتضمن البصمة الكربونية للبلاستيك للأسف الحرق أو الدفن لأن نسبة إعادة تدويره بالعالم منخفضة جداً. ونفايات البلاستيك تلوث الشواطئ والمحيطات حول العالم. أطنان من البلاستيك من الولايات المتحدة واليابان تطفو على سطح المحيط الهادي، وتسبب بمقتل الثدييات والطيور.

استخدم أقل أو استخدمه بشكل أفضل

لحسن الحظ، هناك أولئك الذين يقدرون البلاستيك وأنه يحتوي على قيمة طاقية أعلى من أي شيء آخر قد تجده في حاوية النفايات. أنتجت شركة يابانية آلة صغيرة، آمنة جداً وسهلة الاستخدام يمكنها تحويل عدة أنواع من البلاستيك إلى مادتها الأولية، النفط.

على الرغم أن اليابان قد حسنت كثيراً من كفاءة الاستخدام للمواد البلاستيكية على مدى السنوات إلى 72% في عام 2006، إلا أن هذا يعني أن يترك 28% من البلاستيك ليدفن في مدافن النفايات أو ليتم حرقه. ووفقا لبيانات معهد إدارة نفايات المواد البلاستيكية، فإن المواد البلاستيكية التي تعالج بشكل كفؤ تنقسم إلى 20% التي يتم إعادة تدويرها، و52% التي يتم حرقها لغرض استرداد الطاقة، أي توليد الحرارة أو الطاقة الكهربائية منها.

يقول الباحثون: إذا كنا سنحرق البلاستيك، ستتولد سموم وكمية كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2. لكن في حال تم تحويله إلى نفط، سنوفر من غازات CO_2 المنبعثة وفي الوقت نفسه سنرفع من وعي الناس إلى قيمة المواد البلاستيكية.

تقنية التحويل هذه آمنة جداً لأنها تستخدم التحكم في درجة الحرارة وتستخدم سخان كهربائي بدلاً من اللهب. والآلة قادرة على معالجة البولي ايثلين والبولي ستايرين والبولي بروبلين ولكن ليس الزجاجات البلاستيكية «زجاجات PET». والنتيجة أننا سنحصل على الغاز الخام التي يمكن أن يعمل كوقود للمولدات أو المواقد، وإذا ما تمت معالجته يمكن أيضاً ضخه كوقود للسيارة، والقارب أو الدراجة نارية. كيلوغرام واحد من البلاستيك ينتج ما يقارب لتر واحد من النفط. لتحويل هذه الكمية نحتاج الى حوالي 1 كيلو وات ساعة من الكهرباء.

طريقة جديدة للتفكير

إذا استطعنا أن نعيد تدوير النفايات البلاستيكية لإنتاج الوقود منها بدلا من استخراج الوقود من حقول النفط حول العالم، يمكننا عندها أن نخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2 بشكل كبير. فمن المؤسف أننا نتخلص من كل هذه الطاقة بمكبات النفايات لا بل نعاني بالتخلص منها أيضاً.

الهبوط من القمة

البلاستيك مادة مهمة جداً، لكن اختراع البلاستيك ولّد مشكلة كبيرة لازال العالم يكافح لحلها. مع التهديد المتزايد للوصول لذروة النفط في العالم لا بد للأمور أن تتغير، العالم الآن يقف على أعلى قمة الوقود وبالتالي على قمة جبل من البلاستيك ولا سبيل للتحرك إلا إلى للأسفل.

العديد من الحلول المتوفرة إضافةً إلى هذا الحل لمعالجة البلاستيك وجميعها لا تخلو من العثرات، وهذه خطوة إلى الأمام في التوصل إلى حل لمشكلة اعتمادنا المتزايد على النفط ومنتجاته وتساعد على رفع الوعي بمضار انبعاثات الكربون، كيف ينتج وكيف يمكن التخفيف منه.

جميعنا يعلم أن اعتمادنا المتزايد على مادة البلاستيك هو عادة سيئة لابد من أن نتخلص منها لكن الأمر ليس بهذه السهولة، ويمكن البدء بمشاهدة الفلم الوثائقي المنتج عام 2008 «الإدمان على البلاستيك»

■ عن موقع كون غروب بتصرف

أخبار العلم

الشواطئ القطبية تتراجع بسبب التغيرات المناخية

قال الصندوق العالمي للبيئة إن خط شاطئ «جزيرة فيسه» في بحر «كارا» بالقطب الشمالي تراجع 70 متراً بسبب التغيرات المناخية التي سادت المنطقة في السنوات السبع الأخيرة.

وذكر الباحثون أن خط شاطئ «جزيرة فيسه» كان يتراجع في السابق، ولكن إذا كان متوسط تراجعه في خمسينيات القرن الماضي يصل إلى 1,5 متر سنوياً، فالصور الفضائية التي التقطت بين عامي 2009 و2016 لشاطئ الجزيرة أظهرت أن خط شاطئ الجزيرة تراجع 74 متراً أي قرابة 10 أمتار سنويا بالمتوسط. هذه السرعة الفائقة في تراجع خط الشاطئ أذهلت الباحث ألكسندر أليئكوف الذي اكتشف هذا الظاهرة.

هذا وأشار الصندوق العالمي إلى أن تراجع خط شاطئ «جزيرة فيسه» مرتبط بعوامل مناخية، أبرزها ارتفاع درجات الحرارة، حيث أن ارتفاع متوسط الحرارة في القطب الشمالي أسرع مرتين من متوسط ارتفاعها على سطح الأرض عموماً.

وذكر الباحثون أن صوراً التقطت في تموز من عام 2016 أظهرت غياب قطع الجليد العائمة كليا بالقرب من شاطئ «جزيرة فيسه».

لعبة فيديو جديدة لرحلة اللاجئين السوريين

قال أحد مطوري لعبة مغامرات ثلاثية الأبعاد «That Day We Left» إن توفير اللاعبين بنظرة محايدة عن الأزمة السورية، كان من أهم أهداف إنشائها.

ونقل موقع «فوكاتيف» عن كبير مطوري اللعبة، ناثان بيبرنو، قوله في تصريح أرسله عبر البريد الإلكتروني: «كان لدينا فرصة الحديث مع عديد من المهاجرين واللاجئين، وبعضهم أتى من سورية مباشرة. وحتى قبل أن تصل الأزمة السورية إلى ما آلت إليه، كان مئات الأشخاص يموتون خلال محاولتهم عبور البحر في محاولة بائسة للوصول إلى شواطئ إيطاليا. نحن نتحدث عن المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يملكون فعلا خياراً آخر، فالناس يهربون من الاضطهاد والحرب والفقر والمجاعة مما يجعل حياتهم في يد القدر».

وتحاول اللعبة، التي لا تزال قيد التطوير داخل أستوديو InnerVoid Interactive إعادة رسم التحديات التي يواجهها اللاجئون السوريون على أرض الواقع خلال رحلتهم للانتقال إلى مكان آمن هرباً من بلدهم الذي مزقته الحرب، وتروي القصة في عين شاب سوري يدعى «رشيد»، والذي يحاول اصطحاب عائلته إلى أوروبا.

جراثيم القوارير البلاستيكية أكثر منها في المراحيض!

حذرت دراسة حديثة من أن القوارير البلاستيكية التي نستخدمها يوميا في شرب الماء تحتوي على عدد كبير من الجراثيم قد يفوق عددها ذاك الموجود في المراحيض.

وأشار الباحثون إلى أن تناول الماء بالعلبة البلاستيكية المعبأة نفسها عدة مرات قد يكون أسوأ من لحس دمية يلعقها كلبك، أي أن كمية الجراثيم الموجودة على هذه العلبة كبيرة بشكل غير معقول أو غير متوقع.

وشملت الدراسة إجراء فحوصات على 12 نوعاً من العلب البلاستيكية التي تعاد تعبئتها بالماء والمستخدمة بالأخص من قبل الرياضيين، فتوصلت النتائج إلى أن العديد من البكتيريا يفضل العيش في بيئة رطبة وهو بالتالي يتواجد بشكل كبير في أغطية العلب البلاستيكية والمصاصات الخاصة بها.

وأوضحت النتائج أن علبة بلاستيكية تحتوي حوالي 300 ألف مستعمرة من البكتيريا، وهي المسبب للأمراض مثل الأشريكية القولونية E.Coli والسالمونيلا Salmonella، بالإضافة إلى نوع من البكتيريا يسبب التهابات في الجلد والرئتين وحتى يسمم الدم.

مقابلة مع وزير الدفاع الفنزويلي السابق

«على فنزويلا تحديد موقفها من الصراع الرأسمالي العالمي وتبعاته»

كانت بدايته مع الثورة البوليفارية في فنزويلا التي انطلقت في الأكاديمية العسكرية، حينما كان طالباً، وكان الرئيس الراحل، هوغو تشافيز قائداً، وكان له تأثيراً بالغاً عليه. وبناءً على تأثره بتشافيز، انضم إلى الحركة الثورية البوليفارية، ليشارك في التمرد الرابع في شهر شباط من عام 1992، الذي قاده تشافيز. إنه وزير الدفاع الفنزويلي السابق، ميغيل توريس، الذي يرى اليوم أنه لا بد من وقفة نقدية مع التجربة «التشافيزية».

■ **بقلم: «ZNet»**
ترجمة وإعداد: رنا مقداد

منذ ربع قرن، جرى تعيين توريس كضابط في الاستخبارات العسكرية، وهذا هو المكان الذي بدأت تتشكّل فيه هويته السياسية، إذ عينه تشافيز مسؤولاً عن تنظيم اللجان البوليفارية في السجون، حيث كان لدى الحركة لجاناً بوليفارية في أنحاء كاراكاس والمنطقة المحيطة بها جميعها. وقد تحولت اللجان البوليفارية في وقت لاحق إلى دوائر بوليفارية، ليصبح توريس المنسق العام لهذه الدوائر، جنباً إلى جنب مع ديوسدادو كابيلو، الذي كان آنذاك رئيس أركان تشافيز.

● **خلال الانتخابات الأولى التي خاضها تشافيز، هل لك أن تقول لنا ما كان الهدف؟ ما هو هدف الثورة البوليفارية حينذاك؟**

كان واضحاً بالنسبة لنا أن أول شيء نريد القيام به هو الدعوة إلى التجمع الدستوري، لوضع دستور جديد وإنشاء مؤسسات جديدة من شأنها أن تضع حداً للفقر في البلاد. وتمثلت الأهداف الأخرى بوضع حد للفساد. وكان أول مرسوم وقعه تشافيز هو مرسوم إجراء استفتاء على جمعية دستورية. أما معظم الأهداف الأخرى فقد وردت في الوثيقة التي قدمناها للشعب عام 1992، ولم تتغير كثيراً، إذ كنا قد شرعنا بمناقشة بنودها منذ عام 1986.

لم نتحدث في حينه أبداً عن الماركسية أو الاشتراكية، ولا عن اليمين أو اليسار. قدمنا أنفسنا فقط كحركة بوليفارية. أما مشروع الاشتراكية فقد اتخذناه في وقت لاحق على ذلك التاريخ. وقد تلخصت الأفكار التي دعمناها في هذا المشروع بأفكار القادة التاريخيين الفنزويليين الثلاثة: سيمون بوليفار، وأستاذه سيمون رودريغيز، وزعيم الفلاحين ايزيكيل زامورا. هذا هو النبع الذي نهلنا منه، وبالطبع كما ترون، هو خاضع للتفسير بطرق عدة. قلنا أننا مناهضون للإمبريالية، وهذا هو الشيء الذي لم يكن غريباً عن جيشنا الذي أظهر حماسة في سبيل الاستقلال.

● **لقد قلت في السابق أن لديك انتقادات على الحركة البوليفارية، والتي قد لا تكون موضع ترحيب، نريد أن نعرف هذه الانتقادات؟**

على سبيل المثال، لطالما كنت انتقد مصادرات الأملاك في الريف. ليس بسبب فكرة المصادرة نفسها، بل بسبب ما تلاها. لقد كنا متسرعين بعض الشيء، فقد كان هناك مزارع مثمرة للغاية، وعندما صودرت في بعض الأحيان كان الاعتقاد يسود بأنها سوف تنتج آلاف الغالونات من الحليب وآلاف الكيلوغرامات من اللحوم، إلا أنه وغالباً بعد فترة 6 أشهر من المصادرة، كان ينخفض الإنتاج بشكلٍ حاد.

أعتقد أن السياسة بشكل عام كانت صحيحة، كإعادة توزيع الأراضي، لكن الطريقة التي جرى فيها التنفيذ لم تكن كذلك. لسوء الحظ، وقعنا في الأخطاء مراراً وتكراراً.

● **في السنوات القليلة الأولى من رئاسة الرئيس مادورو كنت وزيراً للداخلية. لكن بعد ذلك خسرت منصبك، ما هو السبب في ذلك؟**

لا يمكنني التخمين لأنهم لم يعطوني سبباً لذلك. هناك من قال أن هناك قطاع من التشافيزية كان يتآمر ضدي لأنني متهم بالتآمر ضد الرئيس. وقال آخرون أنني كنت أهاجم التجمعات الحزبية. وتمت مناقشة العديد من الأمور المماثلة، لكن الرئيس مادورو لم يعطني سبباً لذلك أبداً.

● **حالياً تؤكد الحكومة أن سبب المشاكل التي تحدث الآن هي ناتجة عن الحرب الاقتصادية ضد فنزويلا، وعوامل خارجية مثل أسعار النفط، والسياسة الأمريكية والإمبريالية.. إلخ. كل هذا لا شك أنه موجود، لكني مهتم بمعرفة إن كان هناك سياسات حكومية ساهمت في الوضع الحالي؟**

التفكير بأن المشاكل التي نعاني منها حالياً هو ليس سوى نتيجة للحرب الاقتصادية هو محض كذب أو وهم. إن اقتصادنا لديه تشوهات خطيرة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع الميزانيات، وأسعار الصرف. أما المشكلة الرئيسية التي نواجهها فهي ما يجب علينا القيام به إزاء معدل أسعار الصرف، والآليات التي يجب على الحكومة أن تتحكم بها، وليس المعارضة.

هناك قطاعات اقتصادية مختلفة في البلاد، ومن مختلف الفاعلين، يقولون إن سعر الصرف بحاجة إلى تصحيح، وهذا يجب أن يجري بقرار من الحكومة. وعلى أرضية الأخطاء التي نقوم بها، هناك رجال أعمال يطورون أنشطة عدائية فيما يتعلق بالاقتصاد الوطني لأسباب سياسية. ويجب الاعتراف بأن هناك قطاعات من المعارضة وطبقة رجال الأعمال تحاول منذ عام 1998 تقويض العمل الحكومي، وهي تجد أن الظروف اليوم ملائمة جداً لها.

«يجب أن تكون لدينا سياسة محددة الأهداف.. إما المضي في الخطاب حتى النهاية وقصم ظهر القطاع الخاص ورجال الأعمال المعارضين التابعين لواشنطن، وإما التفاوض مع القطاع الخاص على حل وسط»

وسأقول لك شيئاً جرت مناقشته مع العديد من الاقتصاديين وأنا لم أقله في أية مقابلة أخرى، إن سياسة خفض إنتاج النفط لدينا من أجل الحفاظ على الأسعار مرتفعة ليس لها أي معنى. سأوضح لماذا. أنظروا إلى الدول الأعضاء في منظمة أوبك في السنوات العشرة الماضية كيف زادت كل منها من الإنتاج النفطي الخاص بها بشكل مفرط وملحوظ. وباستثناء فنزويلا، فقد وجد العلماء من جميع أنحاء العالم مصادر للطاقة البديلة. أنا واثق أننا في الخمسين عاماً المقبلة سوف نجد مصادر طاقة جديدة ستحل محل النفط. أما نحن، فلدينا احتياطيات نفطية من المقرر ان تستمر 300 عام على مستويات الإنتاج الحالية.

لذا أسأل نفسي، ما الذي سنفعله إذا حافظنا على النفط للسنوات الـ300 المقبلة؟ سوف يضيع النفط بالحالات كلها. إننا بحاجة إلى وضع سياسات جديدة من شأنها أن تزيد الإنتاج لدينا، والبحث فيما يجب القيام به في المستقبل، والاستثمار في العلم حتى نتمكن من إنتاج المنتجات والبتروكيماويات التي تعتمد على النفط، أي أن نجد منتجات للمستقبل.

ومن العوامل الأخرى التي نحن بحاجة إلى أخذها في الاعتبار هي مسألة الخطاب. إن الخطاب لا ينتج أي شيء مادي، إلا أنه ينتج الثقة. علينا الاعتراف أن القطاع الخاص لدينا هو جبان، كما في العالم كله، أنا أرى أن الحكومة الآن تحاول أن تعيد الحياة إلى بعض قطاعات الاقتصاد، لكن ما يحدث هو أنه اليوم تكون الحكومة تتفاوض مع بعض القطاعات الخاصة، وفي اليوم التالي يصدر خطاب يصف القطاع الخاص بأنه متآمر وعميل.. إلخ. يجب أن يكون لدينا سياسة محددة الأهداف. إما المضي في الخطاب حتى النهاية وقصم ظهر القطاع الخاص ورجال الأعمال، لا سيما المعارضين التابعين لواشنطن، وإما التفاوض مع القطاع الخاص على حل وسط.. أما التخبط الحالي فسيبقي البلاد في حالة من عدم الحسم التي تؤدي إلى الانهيار، وليس هذا ما نريده. أعتقد أن المسألة يجب أن تحسم فكرياً أولاً، ومن ثم عملياً. يمكنني القول أن هناك نقصاً في هويتنا الأيديولوجية واتجاهاتنا الاقتصادية. لا يمكن للدول اليوم أن تكون ما بين بين، يجب أن تحدد موقفها من الصراع الرأسمالي العالمي وتبعاته.

● **ماذا تعني اشتراكية القرن الواحد والعشرين بالنسبة لك؟**

بالنسبة لي، إن اشتراكية القرن الواحد والعشرين ستكون المجتمع الذي يوجد به دولة قادرة على رسم حدود تدخلها في ما هو ضروري وجذري من العوامل الاقتصادية، دولة تفهم أهمية مكافحة الفقر، وبناء مجتمع جديد عادل. وتحتاج اشتراكية القرن الواحد والعشرين إلى أن تكيف نفسها مع متطلبات اليوم، ومع تكنولوجيا اليوم. وهذا هو الواقع الذي يجب أخذه بعين الاعتبار من أجل التحويل والتغيير في فنزويلا وفي العالم. أنا أؤمن أنه لا يجب أن نكون بدائيين ونحظر وسائل الإعلام الخاصة، بل أن نكون منافسين شرسين ضدها، وأن نعمل في اتجاه إنتاج عالي الجودة، لأن هذا ما ينتظره الناس.

الترفيه «المحايد» واللا «أيديولوجي»!

«إن بنية الثقافة الشعبية التي تربط عناصر الوجود بعضها ببعض وتشكل الوعي العام بما هو كائن، بما هو مهم وما هو حق، وماهو مرتبط بأي شيء آخر، هذه البنية أصبحت في الوقت الحاضر منتجاً يتم تصنيعه».

• جورج جيبرنر، مجلة سينتفيك أمريكان 1972

■ آلان داود

مع التطور التكنولوجي السريع الذي شهده العالم الرأسمالي، واستجابة لحاجة ملء وقت الفراغ عند الناس، أصبحت صناعة التسلية والترفيه صناعة عالية النمو، ولها أثرها الثقافي الهائل، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، رغم عدم الاعتراف بذلك. في الواقع هناك ما يشبه الإصرار الواسع النطاق على أن هاتين الصناعتين لا تنطويان على أي تأثير على الإطلاق. ويتطلب تفسير هذا الإنكار الغريب للغاية نوع من التحليل.

الترويج لـ«الوضع الراهن»!

على الرغم من الأساطير كلها التي تحاك من أجل التعتيم على حالة «السيطرة على العقول»، توجد في منتجات الترفيه والتسلية التي تصنع في معامل ماديسون أفينيو «شارع ماديسون» وهوليوود بالكلمة والصورة، فإن أسطورة مركزية واحدة تسود في عالم الخيال المصنوع هي الفكرة القائلة إن الترفيه والتسلية مستقلان عن القيمة، ولا ينطويان على وجهة نظر، وأخيراً فهما يوجدان خارج العملية الاجتماعية إن جاز التعبير!

من الأمثلة الواضحة هنا، هو: موضوع التمييز بين التلفزيون والتلفزيون التعليمي، فحسب هذا التقسيم المنافي للمنطق الذي يصر عليه دعاة الترفيه، لا ينبغي إذاعة أي شيء تعليمي في القنوات التجارية التي تشاهدها قطاعات واسعة من الجماهير، فيما عدا البرامج الإخبارية والأفلام التسجيلية. إن التأكيد على أن الترفيه لا ينطوي على أية سمة تعليمية هي من أكبر الخدع في التاريخ، يؤكد ذلك إريك بارنو مؤرخ التلفزيون الأمريكي قائلاً: «إن مفهوم الترفيه في تصوري هو مفهوم شديد الخطورة. إذ تتمثل الفكرة الأساسية في الترفيه، أنه لا يتصل من بعيد أو من قريب بالقضايا الجادة في العالم، وإنما هو مجرد شغل لملء وقت الفراغ، في الحقيقة هناك إيديولوجيا مضمرة بالفعل في أنواع القصص الخيالية كلها، فعنصر الخيال يفوق في الأهمية العنصر الواقعي في تشكيل آراء الناس». والحقيقة إن هذه الملاحظة لا تقتصر على التلفزيون فقط.

عندما يجري الحديث عن الطبيعة الأيديولوجية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والقائمة على المؤسسات الخاصة متعددة الشركات، يمكن إثبات أن المنتجات الترفيهية شكلاً ومضموناً ورغم إفلاسها القيمي، يقصد بها تعزيز وجهات النظر وأنماط السلوك السائدة، فالترفيه الشعبي على حد قول إريك بارنو هو في الأساس دعاية تروج للوضع الراهن.

استراحة بين الشوطين!

هناك الكثير من المؤسسات الثقافية والإعلامية التي تطرح نفسها بوصفها لا أيديولوجية، فعلى سبيل المثال: تعتبر مجلة دليل التلفزيون، والمجلة القومية للجغرافيا، و«والت ديزني المتحدة للإنتاج الفني» وصاحبة التشكيلة المنوعة من منتجات ديزني بعض نماذج هذا الطرح، إضافة إلى العديد من الشركات العاملة في قنوات التلفزيون وصناعة السينما. وكل وسيلة إعلامية من هذه الوسائل تتفرد في لون محدد من ألوان الإنتاج الإعلامي المتعلق بالقيم الأساسية العامة.

إن الأثر الذي تتركه مجلة الاستطلاع المصور في جمهور القراء لا يقارن بمدى الإثارة التي تقدمها للجمهور، مشاهدة مباراة كرة القدم في دوري المحترفين، وتسقط اللا أيديولوجيا في الاستراحة بين الشوطين عندما يتم عرض استعراض عسكري لتشكيلات جوية وهذا يتيح لنحو 30 مليون أمريكي أن يشاركوا بشكل غير مباشر في احتفال عسكري للقوات الأمريكية بوصفها قوة حماية السلام في العالم «بشكل ترفيهي».

تسقط اللا أيديولوجيا في الاستراحة بين الشوطين عندما يتم عرض استعراض عسكري لتشكيلات جوية

هكذا يعمل الإعلام «اللا أيديولوجي» و«الإعلام المحايد» في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، فهو يمتلئ بشكل دائم بالرسائل الأيديولوجية والسياسية التي تلعب دور تعزيز الوضع الراهن والحفاظ عليه عبر ملء ساعات الفراغ عند الناس بمواد ليس من اختيارهم، وإنما من اختيار الشركات العالمية الكبرى وإقحامها شكل قسري في حياة الناس طوال الوقت.

الألعاب الإلكترونية.. مرحلة جديدة

ظهرت الألعاب الالكترونية في الولايات المتحدة بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأ انتشارها الكبير في العالم بعد عام 1990. وبعد ظهور الهواتف الذكية، انتشرت الألعاب بشكل سرطاني بين الناس كأحد أشكال وقت الفراغ. وتؤكد أغلب الدراسات أن التأثيرات الهدامة لهذه الألعاب تبدأ عند الأطفال من خلال تشوه في السلوكيات التربوية والتحريض على العنف المباشر.

يتم تصنيف الألعاب في خانة انعدام علاقتها بالعمليات الاجتماعية، ولكنها اليوم شكل من أشكال صناعة الترفيه والتسلية التي تصنعها الشركات الكبرى لخدمة الفكرة القائلة بـ «تعزيز الوضع الراهن»، عبر الملء القسري لساعات الفراغ عند الناس، في الوقت الذي يعتقد الناس أن هذا اختيارهم ولا علاقة لأحد بذلك.

وكمختلف أنماط الثقافة والإعلام، يتم تسويق الألعاب بأنها «حيادية» و«لا أيديولوجية» ولا علاقة لها بالوضع السياسي القائم في العالم، فهل هذا صحيح؟

تشترك الألعاب جميعها في موضوع صناعة الرموز الوهمية عند الناس، وتبدأ هذه العلمية عند الأطفال، وتستمر بشكل تراكمي عبر مراحل، تتشابك خلالها السينما وأفلام الكرتون والألعاب الإلكترونية، على سبيل المثال: الطفل الذي شاهد المسلسل الكرتوني «بوكيمون» قبل 15 عاماً قد أصبح كبيراً ولا بد من شيء جديد يثبت لديه هذه الرموز، فكان إنتاج لعبة «بوكيمون» قبل أشهر لتنفيذ هذه المهمة في عملية مستمرة للصراع ضد الرموز الوطنية والشعبية والاجتماعية والثقافية للشعوب، هنا تسقط الحيادية واللا أيديولوجيا المزعومة.

كما أن قسماً كبيراً من هذه الألعاب تحرض على العنف مباشرة «بشكل ترفيهي» مثل لعبة كلاش أوف كلانز المشهورة، وبعض الألعاب التي جرى تصميمها لخدمة فكرة صراع الحضارات لصامويل هنتغتون، مثل: لعبة الإمبراطورية والممالك الأربعة، التي هي لعبة حرب على شكل العصور الإقطاعية ويجري تشكيل تحالفاتها أون لاين على شكل: حلف الشرق الأوسط ضد الحلف التركي! وهنا تسقط الحيادية المزعومة واللا أيديولوجيا أيضاً لتدخل هذه الألعاب في خدمة تعزيز وسيادة الوضع الراهن، سواء كان الوضع الراهن سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، في تشويش مفتعل على الصراع الطبقي وبشكل يمنع الناس في وقت فراغهم من التفكير به على أقل تقدير.

هناك وضع سياسي راهن يجب تعزيزه ويمنع الاقتراب منه، يجب أن يبقى العالم شمال غني وجنوب فقير، يجب أن يبقى الاستعمار الحديث والشركات الكبرى يتحكمان برقاب الشعوب والبلدان في المعمورة كاملة، ومطلوب من الجماهير المليونية أن «تتسلى» فقط في ترفيه كاذب، ولا يجوز ترك دقيقة واحدة تذهب هدراً دون تحقيق هذا الهدف.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف	المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
السويداء	مهند دليقان	0991586731	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحامضة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
			اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2016/08/19» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

ثرثرة على عتبة صباح جديد!

فجأة.. نعود إلى الواجهة! نتحول إلى حديث الساعة، وسط احتدام الشاشات بالأخبار المختلفة من الأولمبياد العالمي إلى المهرجانات الفنية والثقافية المختلفة إلى أخبار السياسيين والفنانين.. الخ، لا يعود الحدث مهماً بقدر التفنن بنقله وطريقة وصوله، يصحو «ضمير العالم»، كما يسميه الإعلام، بين فترة وأخرى على مشهد أو قصة ما، تقول الكثير، وتكشف في مقولتها وجعنا.

■ إيمان الأحمد

الصورة ثرثارة، تحكي وتقول الكثير. ثرثرتها ليست بريئة، تعمد لإيلامنا، وهي أيضاً تؤرخ للحدث، وتصبح مجالاً هاماً للاستثمار، تحكي الصورة فتبكي «أحد ما» في مكان آخر، تمنحه بطولة «التعاطف» مع مأساتنا. تكفي عدة لحظات فقط لتحويل ذاك الغريب «المتعاطف» والذي لم يعرفنا يوماً إلى مادة وخبر يزيده شهرة!

من يؤرخ للحرب، بقسوتها وآلامها، حضورها الثقيل واليومي في حياتنا؟ في الأدب تصبح الحرب مجازاً، تلك المسافة التي تفصلنا عنها تعطيها جمالية ما، ليس هناك جمالية في عيش الحرب كواقع حقيقي. استطاع أدب الحرب أن يرصد الكثير من الأحداث المأساوية التي رافقتها، وترجم صورة الحرب البشعة أمام أعين الناس عبر نقل المآسي التي تتسبب بها وتخلفها، وعبر تتبع مصائر الأماكن والشخوص الذين عاشوا تفاصيلها الرهيبة. أجواء الخوف والارتباك والترقب، حتى الحذر يصبح حالة استثنائية.. في الأدب يكفي قليل من الحذر ليحميك في لحظة شاردة خارج إطار الشعور بالزمن.

في الأدب أيضاً يتحول البطل إلى أسطورة، يعيش حالة إنسانية استثنائية. تفاصيل الحرب حلوة المذاق في الأدب، تعطيه موضوعاً وصورة وتمنحه حالة خاصة من جمالية الحقيقة عندما توهمنا بتوثيقه، تشد وثاقه في ذاكرتنا فنتوهم أننا نعيش اللحظة التي عاشها أبطال مميزون تمكنوا من الانتصار لأنفسهم على بشاعة الحرب وقباحتها. أدب الحرب تناول حياة أبطال بعينهم، اليوم فردت البطولة ساحاتها لأناس كثر لم يختاروا دور البطولة، ولكنهم عاشوه، لم يعد البطل ذاك القائد أو الفارس الذي يقود «المعركة» ويذهب بجنوده إلى الانتصار. تعلن الوقائع كل يوم عن بطولات حقيقية يعيش الناس وقائعها، أطفال لم يبلغوا بعد رشدهم يتحولون الى أبطال..

يدفع المدنيون دائماً ثمن الحرب الباهظ. الحرب هي أقسى التجارب التي يمر بها الإنسان، تفعل فعلها في حياتنا وتتحول إلى نقطة تحول عامة وجمعية يشترك بها كل من عاشها وذاق ويلاتها، اختبار حقيقي لشخصية الإنسان. هي الذكرى التي لا يمكن لنا أن ننجو منها وكأنها لم تكن.

كنا نقرأ في أدبيات الحروب السابقة عن عدد القتلى والمجازر وحطام المدن وقصص الموت المختلفة، أما اليوم فنحن نعيشها، لم يختلف الحال اليوم كثيراً عما جرى في حروب الأمس سوى أننا مازلنا في المعمعة، ومازالت الحرب مستمرة.

اليوم فردت البطولة ساحاتها لأناس كثر لم يختاروا دور البطولة ولكنهم عاشوه

في الأدب، غالباً ما دوّن الكتاب والأدباء رواياتهم وأعمالهم الأدبية بعد انتهاء الحروب، جرى استخلاص بعض النتائج وسالت أقلامهم حبراً سيلاً متأنياً حكيماً.. في حالة الحرب الدائرة اليوم فلا مجال لاستخلاص ما يكفي من النتائج بعد، لذلك تدور الأسئلة وتحوم في عقول الناس، المتفائلين والمتشائمين على حد سواء، البعض يعتقد أن الحب يكفي لإنهاء الحالة العصية على التحمل، وأن المزيد من الحب سوف يوقف العنف والقتل والدمار، والبعض الآخر ذهب في التحليل أعمق من ذلك، لن تتوقف الحرب ما لم يجري القضاء على مسبباتها.. الخ.

في معمعة الحرب القائمة أصبحنا جميعنا موثقِين لها بهذا الشكل أو ذاك، وسواء شئنا أم أبينا، منحتنا التكنولوجيا العالية المستوى هذا الامتياز، فبينما يواجه الرجال الحرب بشكل مباشر، تواجه النساء بشكل خاص التفاصيل اليومية لما تخفيه الحرب، للوجه الآخر لها، كل يوم تنام المرأة مستنزفة وقد أنهكها نهار الحرب الكثيف والطويل ومع ذلك تستيقظ على نهار آخر، تنتصر فيه مشيئة الحياة وإرادتها أمام الموت، هنا يتراكم ذلك الفارق النوعي في الوعي الجمعي للناس ويتثبت خلال الصراع من أجل البقاء.

ما تزال فكرة انتهاء الحرب حلماً عصياً لم يتحقق بعد، رغم الشجاعة التي يبديها الناس في مواجهتها. ورغم مرور لحظات ضعف كثيرة تجعل الكثيرين يعتقدون أن الحرب استنزفت الروح ولم يعد هناك قدرة على مواجهتها، ومع ذلك يستيقظ كل صباح على نهار جديد.

«سوناتا الانتظار»..

قدم المسرح القومي في الحسكة عمله المسرحي الثالث لهذا الموسم «سوناتا الانتظار» على خشبة المسرح الثقافي العربي في مدينة القامشلي من إعداد وتأليف أسماعيل خلف وإخراج وليد عمر.

وتألف العرض من خمسة مشاهد الأول تناولت مواضيع اجتماعية مختلفة، وبين مخرج العمل وليد عمران أن العمل تم إخراجه بطريقة تجريبية من خلال التعامل مع الممثلين كمختبر مسرحي كي يستطيعوا تجسيد الشخصية وتأديتها بطريقة احترافية.

يتم حاليا الاستعداد لعرض مسرحي جديد موجه للأطفال تحت عنوان «القميص» ثم سيختتم الموسم المسرحي في المحافظة بإطلاق الدورة السادسة لمهرجان الحسكة المسرحي بمشاركة ثمانية عروض مسرحية متنوعة. يشارك في العرض عدد من الفنانين المسرحيين في الحسكة منهم محمد عمر وميلاد خليل وخوناف بدرخان وآخرون ويستمر العرض على مدار أسبوعين.

يشار إلى أن عرض سوناتا الانتظار نال عدة جوائز واعتبره الكاتب المسرحي فرحان بلبل من أهم النصوص التي كتبت في السنوات العشر الأخيرة.